جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة كربلاء
كليّة الإدارة والإقتصاد
قسم الإقتصاد

تغيرات بنية الناتج في ضوء تطور مكونات الطلب الكلي - العراق حالة دراسية

رسالة مقدمة إلى

مجلس كلية الإدارة والإقتصاد - جامعة كربلاء

وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الإقتصادية

من قبل الطالبة

مريم حسين ناصر الكندي

بإشراف الأستاذ الدكتور

مهدي سهر غيلان الجبوري

1444 هـ

2023 م

(إقرار المشرف)

أشـهد ان إعداد الرسـالة الموسـومة ب (تغيرات بنية الناتج في ضـوء تطور مكونات الطلب الكلي – العراق حالة دراسية) والتي تقدمت بها الطالبة (مريم حسين ناصر الكندي), قد جرت تحت إشرافي في جامعة كربلاء – كلية الإدارة والإقتصـــاد وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجســـتير في علوم الإقتصاد.

المشرف: أ.د. مهدي سهر غيلان الجبوري

2023/ /

توصية السيد رئيس القسم

(بناءً على توصية الأستاذ المشرف أرشح هذه الرسالة للمناقشة)

أ.د. صفاء عبد الجبار الموسوي

رئيس قسم الاقتصاد

2023/ /

(إقرار الخبير اللغوي)

(أقر بأن الرسالة الموسومة ب(تغيرات بنية الناتج في ضوء تطور مكونات الطلب الكلي – العراق حالة دراسية) قد أجريت مراجعتها من الناحية اللّغوية حتى أصبحت ذا أسلوب لغوي سليم وخال من الأخطاء اللّغوية ولأجلها وقعت).

أ.د. مشكور حنون الطالقاني

الخبير اللغوي

كليّة العلوم الإسلامية/ اللغة العربية

2023/5/21

(إقرار لجنة المناقشة)

(نشهد نحن أعضاء لجنة المناقشة بأننا إطلعنا على رسالة الماجستير الموسومة ب (تغيرات بنية الناتج في ضوء تطور مكونات الطلب الكلي – العراق حالة دراسية) التي تقدمت بها الطالبة (مريم حسين ناصر الكندي)) وقد ناقشنا الطالبة في محتوياتها وفيما له علاقة بها, وعليه وجدنا بإنها جديرة بالقبول لنيل شهادة الماجستير في علوم الإقتصاد وبتقدير (إمتياز).

أ.د. محمد حسّون كاظم الجبوري

كلية الإدارة والإقتصاد/ جامعة كربلاء

(رئيسًا)

أ.م.د. محمد ناجي محمد الزبيدي

كلية العلوم المالية والمصرفية/ جامعة الشعب

(عضوًا)

أ.م.د. خضير عباس حسين الوائلي

كلية الإدارة والإقتصاد/ جامعة كربلاء

(عضوًا)

أ.د. مهدي سهر غيلان الجبوري

وزارة الزراعة العراقية

(عضوًا ومشرفًا)

(إقرار رئيس لجنة الدراسات العليا)

(أقر رئيس لجنة الدراسات العليا في كلية الإدارة والإقتصاد – جامعة كربلاء على توصية لجنة المناقشة)

أ.د. محمد حسين كاظم الجبوري

رئيس لجنة الدراسات العليا

معاون العميد للشؤون العلمية والدراسات العليا

(إقرار مجلس الكلية)

(أقر مجلس كلية الإدارة والإقتصاد – جامعة كربلاء على توصية لجنة المناقشة)

أ.د. محمد حسين كاظم الجبوري

عميد كلية الإدراة والإقتصاد

﴿ وَالَّذِينَ إِذَا أَنفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَٰلِكَ قَوَامًا ﴾

صدق الله العلي العظيم

(سورة الفرقان: آية ٦٧)

إهداء

إلى مشكاتيّ الدرب, المعطائين

" أبي الفاضل والعزيزةُ أُمي "

إلى رفاق الدرب ومن أشدد بهم أزري

" إخوتي الكرام "

إلى كل من يحاول أن يهتدي بنور العلم

أهدي ثمرة جُهدي المتواضع

"شكر وعرفإن"

اللّهُمَّ إنّي أَفتَتِحُ الثَّناءَ بحَمدكَ, وأنتَ مُسَدِّدٌ للصّواب بمَنّكَ . .

الحمدُ لله ربّ العالمين والصلاة والسلام على نبي الرحمة, والنبأ العظيم محمدًا (ﷺ) وآله وصحبه الطيبين الطاهرين.

أما بعد . . إعترافًا بالفضل لأهله, أود أن أتقدم بخالص الشكر والعرفإن إلى من خط لي طريق البحث العلمي أُستاذي ومشرفي الأُستاذ الدكتور مهدي سهر غيلان الجبوري لتفضلهُ قَبول الإشراف وتحمله عناء النصح الرشيد والتوجيه السديد لإتمام هذه المذكرة وعلى دعمه الأبوي الدائم.

وأتقدم بشكري وثنائي إلى السادة لجنة المناقشة رئيسًا وأعضاءً لتفضلهم بالموافقة على مناقشة رسالتي وتحملهم أعباء القراءة والتصويب, ولما سيبدونه من توجيهات علمية قَيمة لإثراء هذه الرسالة.

وكما أشكر عميد كلية الإدارة والإقتصاد الأستاذ الدكتور محمد حسين الجبوري, والأستاذ الدكتور صفاء عبد الجبار الموسوي رئيس قسم الإقتصاد على سؤالهم الدائم وأود أن أشكر جميع أساتذة القسم لما أبدوه من مساعي وتوجيهات علمية حثيثة طيلة مدة الدراسة, وأخص بالذكر منهم السادة, الأستاذ المساعد الدكتور سلام كاظم الفتلاوي والأستاذ المساعد الدكتور خضير عباس الوائلي. كما أود أن أشكر الأستاذ المساعد الدكتور محمد ناجي الزبيدي لإشادته المعنوية الدائمة.

وأود أن أشكر الأخ أحمد حسن الشمري في هيئة إستثمار كربلاء وإخواني وزملائي طلبة الدراسات العليا وأخص منهم (عالية حسين علوان), وإلى كل من علمني حرفًا أو مد لي حبل العون والمؤازرة لأقف موقفي هذا, فجزى الله الجميع عني خير الجزاء.

الباحثة

المستخلص

يتسم الإقتصاد العراقي بتوفر المقومات والإمكانات المتاحة, من أجل بناء إقتصاد حقيقي يمتلك أُسس قوية مؤهلة لإنتهاج سياسة التنويع الإقتصادي, إلا أن الطبيعة الريعية للإقتصاد العراقي أبقت هذا الإقتصاد كأحد إقتصادات البلدان النامية الذي يعاني من إختلال في الهيكل الإنتاجي, إذ يلاحظ هيمنة القطاع النفطي على إجمالي الناتج المحلي وهذا ينعكس بدوره على القدرة التنافسية وإتسامها بالضعف للقطاعات الإنتاجية الأخرى, وهذا أيضًا ما تعكسه السياسات الإقتصادية غير الرشيدة التي يشوبها نقص التخطيط ذو الرؤية المستقبلية مستفيدًا من التجارب والأوضاع الإقتصادية السابقة أضف إلى ذلك إفتقار هذه السياسات إلى الأُسس العلمية الرصينة. وإن المشكلة الأساس للدراسة تتركز حول عدم قدرة الإقتصاد العراقي على معالجة الإختلالات الهيكلية والبنيوية للناتج المحلي الإجمالي عن طريق ريعية الإقتصاد والمعتمد على الإيرادات النفطية, أضف إلى ذلك ضعف مكونات الطلب الكلي على المشاركة في تحقيق نمو الناتج مما يؤثر على النمو الإقتصادي.

تناولت الدراسة تحليل العلاقة بين مكونات الطلب الكلي والناتج المحلي الإجمالي للمدة (2000-2021), والإقتصاد العراقي حالة دراسية مكانيًا, عن طريق تحليل أثر كل متغير من متغيرات الطلب الكلي على الناتج المحلي الإجمالي في العراق سواء كانت تأثيرات قصيرة الأجل أم طويلة الأجل, أضف إلى ذلك معرفة الآثار الديناميكية وعلاقة التكامل المشترك طويلة الأجل بينهما بإستعمال أسلوب التحليل القياسي المتقدم (ARDL).

وتم التوصل إلى ضعف الترابط والتشابك بين القطاعات الاقتصادية لريعية الاقتصاد العراقي من جهة وضعف أثر مكونات الطلب الكلي عدا الإنفاق الإستهلاكي الخاص على تنشيط وتنويع الاقتصاد من جهة أخرى, لذلك أوصت الدراسة إعادة هيكلة للاقتصاد العراقي بإنتهاج سياسة التنويع الاقتصادي وتحريك مكونات الطلب الكلي كالإنفاق الحكومي والإستثمار الحكومي بإتجاه القطاعات الإنتاجية لتغيير بنية الناتج وأيضا كقطاعات محركة للنمو الاقتصادي في العراق.

ونتيجة لما تقدم فإن أي معالجة حقيقية للإختلال الهيكلي في الإقتصاد العراقي يتطلب وضع سياسة إقتصادية وفق أُسس علمية ونمذجة إقتصادية.

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
الآية الكريمة	أ
الإهداء	ب
الشكر والعرفإن	ت
المستخلص	ث
قائمة المحتويات	ج
قائمة الأشكال	ح
قائمة الجداول	خ
المقدمة	**6-1**
أولًا: أهمية البحث	2
ثانيًا: مشكلة البحث	2
ثالثًا: فرضية البحث	2
رابعًا: هدف البحث	2
خامسًا: منهجية البحث	2
سادسًا: الحدود الزمانية والمكانية للبحث	3
سابعًا: هيكلية البحث	3
ثامنًا: الإستعراض المرجعي لبعض الدراسات السابقة	6-3
الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للطلب الكلي وبنية الناتج المحلي الإجمالي	**45-7**
المبحث الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للطلب الكلي	27-8
المطلب الأول: مفهوم الطلب الكلي	10-8
المطلب الثاني: مكونات الطلب الكلي	19-11
المطلب الثالث: الطلب الكلي حسب آراء المدارس الفكرية المتعاقبة	27-19
المبحث الثاني: الإطار النظري والمفاهيمي لبنية الناتج	45-28
المطلب الأول: مفهوم ومكونات بنية (هيكل) الناتج المحلي الإجمالي	36-28
خصائص الهيكل الاقتصادي في البلدان النامية	33
جمود ومرونة الجهاز الإنتاجي	35
المطلب الثاني:آراء المدارس الفكرية حول التغيرات الهيكلية وبنية الناتج	41-36
المطلب الثالث: تأثير مكونات الطلب الكلي على الناتج المحلي الإجمالي وبنيته	45-42
الفصل الثاني: تحليل العلاقة بين مكونات الطلب الكلي وبنية الناتج المحلي الإجمالي في العراق	**84-46**
المبحث الأول: تحليل مكونات الطلب الكلي في الإقتصاد العراقي للمدة (2000-2021)	64-47
المطلب الأول: لمحة تعريفية عن الإقتصاد العراقي	47
المطلب الثاني: تحليل تأثير مكونات الطلب الكلي على الناتج المحلي الإجمالي	49
أولًا: تحليل الإنفاق الإستهلاكي الخاص في العراق للمدة 2000-2021	49
ثانيًا: تحليل الإنفاق الإستثماري في العراق للمدة 2000-2021	52
ثالثًا: تحليل الإنفاق الحكومي في العراق للمدة 2000-2021	55
رابعًا: تحليل هيكل الصادرات والاستيرادات (صافي التجارة الخارجية) في العراق (2000-2021)	58

المبحث الثاني: تحليل الواقع القطاعي للاقتصاد العراقي للمدة (2000-2021)	84-65
المطلب الأول: تحليل هيكل الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات الاقتصادية الرئيسة في العراق (2000-2021)	65
المطلب الثاني: تحليل هياكل القطاعات الاقتصادية المكونة لبنية الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2000-2021)	69
المطلب الثالث: تحليل العلاقة بين الطلب الكلي والناتج المحلي الإجمالي في العراق (2000-2021)	80
الفصل الثالث: قياس وتحليل تأثير مكونات الطلب الكلي على بنية الناتج المحلي الإجمالي	**108-85**
المبحث الأول: إطار نظري للإنموذج القياسي	90-86
أولًا: توصيف الإنموذج القياسي	95-90
ثانيًا: توصيف متغيرات الإنموذج	95
المبحث الثاني: قياس وتحليل الإنموذج المقدر للعلاقة	108-91
إختبار إستقرارية المتغيرات (إختبار ديكي فولر الموسع)	91
المطلب الأول: تحليل قياسي لإنموذج تأثير مكونات الطلب الكلي على القطاع الخدمي	97-92
المطلب الثاني: تحليل قياسي لإنموذج تأثير مكونات الطلب الكلي على القطاع الزراعي	101-97
المطلب الثالث: تحليل قياسي لإنموذج تأثير مكونات الطلب الكلي على القطاع الصناعي	107-102
الإستنتاجات والتوصيات	109
المصادر والمراجع	114
الملاحق	129

قائمة الأشكال

رقم الشكل	الشكل	الصفحة
1	ميل منحنى الطلب الكلي	9
2	تطور الإنفاق الإستهلاكي الخاص في العراق للمدة (2000-2021)	52
3	تطور الإنفاق الإستثماري في العراق للمدة (2000-2021)	55
4	تطور الإنفاق الحكومي في العراق للمدة (2000-2021)	58
5	تطور صافي التعامل الخارجي في العراق للمدة (2000-2021)	63
6	تطور مجاميع القطاعات الاقتصادية في العراق للمدة (2000-2021)	68
7	تطور الأهمية النسبية لهياكل القطاعات الرئيسة في الناتج المحلي الإجمالي للمدة (2000-2021)	77
8	تطور الطلب الكلي والناتج المحلي الإجمالي في العراق بالأسعار الجارية للمدة (2000-2021)	84
9	عدد التخلفات الزمنية لدالة القطاع الخدمي	93
10	التوزيع الطبيعي لبواقي دالة القطاع الخدمي	95
11	إختبار الإستقرارية الهيكلية لدالة القطاع الخدمي	95
12	فترات الابطاء لدالة القطاع الزراعي	98
13	التوزيع الطبيعي لبواقي دالة القطاع الزراعي	100
14	إختبار الإستقرارية الهيكلية لدالة القطاع الزراعي	100
15	فترات الابطاء لدالة القطاع الصناعي	103

16	التوزيع الطبيعي لبواقي دالة القطاع الصناعي	105
17	إختبار الإستقرارية الهيكلية لدالة القطاع الصناعي	105

قائمة الجداول

رقم الجدول	الجدول	الصفحة
1	العوامل المؤثرة في الطلب الكلي	10
2	تطور الانفاق الاستهلاكي الخاص في العراق بالأسعار الجارية للمدة (2000-2021)	51
3	تطور الانفاق الاستثماري في العراق بالأسعار الجارية للمدة (2000-2021)	54
4	تطور الانفاق الحكومي في العراق بالأسعار الجارية للمدة (2000-2021)	57
5	تطور إجمالي الصادرات والإستيرادات وصافي التعامل الخارجي في العراق بالأسعار الجارية للمدة (2000-2021)	64
6	تطور مجاميع القطاعات الاقتصادية في العراق بالأسعار الجارية للمدة (2000-2021)	69
7	تطور ناتج القطاع النفطي ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2000-2021)	74
8	تطور الأهمية النسبية لهياكل القطاعات الرئيسة في الناتج المحلي الإجمالي للمدة (2000-2021)	79
9	تطور الطلب الكلي والناتج المحلي الإجمالي في العراق بالأسعار الجارية للمدة (2000-2021)	83
10	إختبار ديكي فولر المطور لجذر الوحدة	91
11	نتائج إنموذج الإنحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL لدالة القطاع الخدمي	92
12	نتائج إختبار الحدود Bounds Test لدالة القطاع الخدمي	93
13	نتائج إختبار الإرتباط التسلسلي بين البواقي لدالة القطاع الخدمي	94
14	نتائج إختبار مشكلة عدم ثبات التجانس للتباين لدالة القطاع الخدمي	94
15	نتائج إختبار إنموذج تصحيح الخطأ والعلاقة بين المتغيرات في الأجل القصير والأجل الطويل	96
16	نتائج إنموذج الإنحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL لدالة القطاع الزراعي	97
17	نتائج إختبار الحدود Bounds Test لدالة القطاع الزراعي	98
18	نتائج إختبار الإرتباط التسلسلي بين البواقي لدالة القطاع الزراعي	99
19	نتائج إختبار مشكلة عدم ثبات التجانس للتباين لدالة القطاع الزراعي	99
20	نتائج إختبار إنموذج تصحيح الخطأ والعلاقة بين المتغيرات في الأجل القصير والأجل الطويل	101
21	نتائج إنموذج الإنحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL لدالة القطاع الصناعي	102
22	نتائج إختبار الحدود Bounds Test لدالة القطاع الصناعي	103
23	نتائج إختبار الإرتباط التسلسلي بين البواقي لدالة القطاع الصناعي	104
24	نتائج إختبار مشكلة عدم ثبات التجانس للتباين لدالة القطاع الصناعي	104
25	نتائج إختبار إنموذج تصحيح الخطأ والعلاقة بين المتغيرات في الأجل القصير والأجل الطويل	106
26	نتائج إختبار السببية لكرانجر	107

المقدمة Introduction

عانى الإقتصـــاد العراقي منذ فترة الثمانينات في القرن الماضـــي من جملة من الإختلالات والتحولات الهيكلية على مختلف الأصـعدة السـياسـية والإقتصـادية والإجتماعية نتيجة الحروب والأزمات الحادة التي طرأت عليه الداخلية منها والخارجية مزعزعة بدورها لتوازناته على المسـتويين الجزئي والكلي, أضـف إلى ذلك تعثر السـياسـات الإقتصـادية في معالجة أداء القطاع الحقيقي وإختلال الهيكل الإنتاجي وتفعيل سـياسـة التنويع الإقتصـادي والإسـتفادة من الموارد المتاحة والمؤهلات المتوفرة وتجاوز الخطة النمطية لإدارة الاقتصـاد العراقي وتجاوز ريعيته وعدم الاعتماد على مصدر واحد متأثرًا في الازمات والصراعات العالمية في رفد جانب الايرادات الذي يعمل بدوره على تمويل جانب النفقات.

إن دراسـة المؤشـرات الإقتصـادية ومنها الناتج المحلي الإجمالي الذي يرتبط بالجانب (المادي والخدمي بالإضـافة إلى سوق العمل) والذي يعكس مستوى الأداء الإقتصـادي للدولة, يتطلب تحليل مؤشـرات نمو الناتج والتركيب القطاعي وتشـخيص نقاط الضـعف والقوة له من أجل تنشـيط أهم القطاعات المكونة له وتنويعه وبالشكل الذي يحقق أفضل مساهمة قطاعية وتعدد مصادرها, إذ إن صـادرات البلد ترتبط بالهيكل الإنتاجي له ومدى مسـاهمة القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي, وفي العراق فإن مساهمة القطاع النفطي تشكل الجزء الأكبر من إجمالي الصادرات مما يتطلب توجيه تلك الموارد المالية من الصادرات إلى أوجه الإنفاق الكلي المحركة للنمو الإقتصادي.

كما إن أهمية دراسـة الطلب الكلي (الإنفاق الكلي) وعلاقته بالدخل الكلي, إذ يتكون الطلب الكلي من متغيرات الإقتصـاد الكلية الفاعلة والرئيسـة (الإسـتهلاك, الإسـتثمار, الإنفاق العام والصـادرات والإسـتيرادات أو ما ينوب عنهما بصـافي التعامل الخارجي, وما يدخل ضـمن تلك المكونات), فالطلب الكلي يعمل على تعظيم إجمالي الناتج المحلي المعبر عن العرض الكلي للبلد ومحاولة خلق حالة من التوازن العام بين كفتي الإقتصـاد الرئيسـة (العرض والطلب الكليين), إذ إن إختلال الإسـتقرار أو التوازن الإقتصـادي يحدث نتيجة لتقلبات الإنفاق الكلي التي تحدث بشـكل مفاجئ, لذا فإن الإدارة الفعالة لشكلي الإنفاق الإستهلاكي والإستثماري ستخفف من حدّة التقلبات الدورية في النشاط الإقتصادي في الأجل القصير, وأيضًا بإمكانها التحكم في المستوى الذي تحدث حوله التقلبات المسموح بها في النشاط الإقتصادي في الأجل الطويل.

أولاً: أهمية البحث Importance of The Study

تتركز أهمية البحث في معرفة أثر المتغيرات الإقتصادية (الإستهلاك, الإستثمار, الإنفاق العام, الصادرات والإستيرادات) على بنية الناتج المحلي الإجمالي وتأثير ذلك على تحقيق معدلات النمو في الإقتصاد العراقي.

ثانياً: مشكلة البحث Problem of The Study

تتمحور مشكلة البحث على عدم قدرة الإقتصاد العراقي على معالجة الإختلالات الهيكلية والبنيوية للناتج المحلي الإجمالي عن طريق ريعية الإقتصاد والمعتمد على الإيرادات النفطية مما يؤثر على النمو الإقتصادي. أضف لما تقدم فإن ضعف مكونات الطلب الكلي على المساهمة في تحقيق نمو الناتج بسبب عوامل داخلية (إرتفاع كلف الإنتاج ودخول السلع المهربة وعدم حماية المنتج المحلي فضلًا عن الفساد والبيروقراطية), إضافة إلى عوامل خارجية متمثلة بالتقلبات في أسعار النفط في الأسواق العالمية وأخرى سياسية وأمنية.

وعليه تكمن المشكلة في التساؤل الآتي (ماهو الدور الذي يمكن أن يؤديه تطور مكونات الطلب الكلي في تغير بنية الناتج المحلي الإجمالي في العراق؟).

ثالثاً: فرضية البحث Hypothesis of The Study

يفترض البحث هنالك دور لتطور مكونات الطلب الكلي في العراق في تغير بنية الناتج المحلي الإجمالي في العراق خلال المدة (2000–2021).

رابعاً: هدف البحث Objectives of The Study

يطمح البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف, أهمها دراسة وتحليل أثر كل متغير من متغيرات الطلب الكلي على الناتج المحلي الإجمالي في العراق سواء كانت تأثيرات قصيرة الأجل أم طويلة الأجل, أضف إلى ذلك معرفة الآثار الديناميكية وعلاقة التكامل المشترك طويلة الأجل بينهما بإستعمال أسلوب التحليل القياسي المتقدم (ARDL).

خامساً: منهجية البحث Methodology of The Study

إعتمدت الباحثة على إستعمال الأسلوب التحليلي الذي يعتمد على المنهجين الإستقرائي والإستنباطي في عرض مكونات الطلب الكلي والعلاقة بينهما من جهة ومع الناتج المحلي الإجمالي

من جهة أخرى, إضافة إلى إستعمال الأسلوب القياسي المتمثل بنموذج الإنحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) لإثبات فرضية البحث أو نرفضها.

سادسًا: الحدود الزمانية والمكانية للبحث

تناول البحث تحليل العلاقة بين مكونات الطلب الكلي والناتج المحلي الإجمالي للمدة (2000–2021), والإقتصاد العراقي حالة دراسية مكانيًا.

سابعًا: هيكلية البحث Structure of The Study

قسم البحث إلى ثلاث فصول, إذ تناول الفصل الأول الإطار المفاهيمي للطلب الكلي وبنية الناتج المحلي الإجمالي, أما الفصل الثاني تناول تحليل العلاقة بين مكونات الطلب الكلي وإجمالي الناتج المحلي في العراق عن طريق تحليل البيانات لكل متغيرات الدراسة, بينما تركز الفصل الثالث على قياس وتحليل أثر مكونات الطلب الكلي على الناتج المحلي الإجمالي بإستعمال إنموذج (ARDL).

ثامنًا: الإستعراض المرجعي لبعض الدراسات السابقة Previous Studies

أ. المراجع العربية

1. دراسة فارس كريم وحسن خلف (2016) [1]

تتضمن هذه الدراسة إختبار العلاقة بين إجمالي الناتج المحلي ومكونات الطلب الكلي في العراق للمدة (1990–2014) بوساطة إنموذج الإنحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL), فقد تم التوصل إلى حقيقة وجود تأثير معنوي للإنفاق الحكومي على GDP وذلك في الأمد القصير, أما الأمد الطويل فقد كان تأثير الإنفاق الحكومي سالبًا نتيجة لجمود الجهاز الإنتاجي وشبه إنعدام مرونته أو إنعدامها بالكامل ما يؤدي إلى إنخفاض النمو الإقتصادي في حال زيادة الإنفاق العام (الإنفاق الحكومي), حيث يتم اللجوء إلى الإستيراد من الخارج لسد النقص الحاصل في العرض الكلي وإشباع الطلب الموجود في الداخل إعتمادًا على أسعار النفط, بينما لم يكن هنالك تأثير معنوي من قبلها على إجمالي الناتج المحلي في الأجل الطويل. كما إنها بينت وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرين (مكونات الطلب الإجمالي وإجمالي الناتج المحلي), إذ بلغت معلمة تصحيح الخطأ 94% مُدلة بذلك على سرعة التصحيح والتكييف من الأجل القصير إلى الأجل الطويل.

[1]- فارس كريم بريهي وحسن خلف راضي, قياس العلاقة بين مكونات الطلب الكلي والنمو الإقتصادي في العراق, مجلة دنانير, الجامعة العراقية, العدد 9, 2016.

2. دراسة مايح شبيب وأحمد عبد الرزاق (2016)[1]

وضحت الدراسة التحديات البارزة التي تواجه الدول الريعية المعتمدة على تصدير المورد الناضب وهو النفط هي محاولة تطبيق وإنتهاج سياسة التنويع الإقتصادي مستهدفة بذلك عملية التنمية الإقتصادية المستدامة.

توصلت الدراسة إلى ان عملية التنويع الإقتصادي تعمل على خلق جملة من المزايا ومنها تعدد مصادر تمويل الإنفاق الحكومي للدولة, وتقليل صدمات ومخاطر التي من الممكن أن يتعرض لها الهيكل الإنتاجي, بالإضافة إلى تنويع القاعدة التصديرية يقلل من التعرض لمخاطر الإنكشاف الإقتصادي محاولة بذلك تحقيق أكبر قدر من الإستقرار الإقتصادي.

3. دراسة خضير عباس الوائلي (2017) [2]

تنطلق هذه الدراسة من فرضية تنص على إن (هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الإقتصاد الكلي ومتغيرات السياسات الإقتصادية), وبإستخدام أحد أهم الأساليب القياسية المتقدمة إنموذج الإنحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL.

فقد توصلت الدراسة إلى حقيقة وجود علاقة توازنية طويلة الأجل وقصيرة الأجل بين المتغيرات الإقتصادية الكلية ومتغيرات السياسات الإقتصادية, حيث كانت سرعة التكييف في معظم النماذج المقدرة سريعة نسبيًا, أي أنه يتم معالجة الإختلالات الهيكلية الحاصلة غالبًا في السنة ذاتها وتوجيهها بإتجاه القيمة التوازنية طويلة الأجل.

4. دراسة محسن إبراهيم أحمد (2020)[3]

تهدف الدراسة إلى تحليل الهيكل القطاعي لإجمالي الناتج المحلي, مع رسم الأهمية النسبية لكل قطاع مساهم في تكوين هذا الناتج للمدة قيد الدراسة (2006–2018).

توصلت الدراسة إلى ان المستوى المعيشي للأفراد لم يشهد تحسنًا خلال مدة الدراسة المذكورة أعلاه وبشكل ملموس واقعيًا, على الرغم من بلوغ معدل متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي ما نسبته (5726.7) ألف دينار بمتوسط نمو سنوي (7%) وبلغ متوسط معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي في العراق (9.8%), فإن نسب الفقر التي ما زالت مرتفعة تدل على غياب

[1]- مايح شبيب الشمري, أحمد عبد الرزاق عبد الرضا, ضرورات التنويع الإقتصادي في العراق, بحث مستل من أطروحة دكتوراه, مجلة الكوت للعلوم الإقتصادية والإدارية, كلية الإدارة والإقتصاد, جامعة واسط, العراق, العدد 24, 2016.

[2]- خضير عباس الوائلي, إستعمال أسلوب ARDL في تقدير أثر سياسات الإقتصاد الكلي على بعض المتغيرات الإقتصادية في العراق, أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والإقتصاد, جامعة كربلاء, العراق, 2017.

[3]- محسن إبراهيم أحمد, تحليل الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2006-2018), المجلة العلمية لجامعة جيهان-السليمانية, العراق, المجلد 4, العدد 2, 2020.

مبدأ عدالة توزيع الدخل والناتج في العراق, نتيجة لإزدياد عمليات الفساد المالي والإداري الكبيرة التي تهيمن على النسبة الأكبر من الثروات والدخول أو الإيرادات. وقد توصلت أيضًا إلى إن القطاع السلعي يشغل المرتبة الأولى من القطاعات المكونة للناتج وبنسبة مساهمة بلغت (59.6%), من ثم القطاع الخدمي بمفاصله ثانيًا وبنسبة (23.1%) وثالثًا القطاع التوزيعي وبنسبة قدرها (17.3%).

5. دراسة إيمان كاظم عباس [1]

إهتمت الدراسة بتحليل التغيرات في أنماط الإستهلاك في الإقتصاد العراقي وتحديد العوامل المؤثرة فيه لمدة ثلاثة عقود شهد كل عقد منها تقريبًا تغيرات ظرفية أثرت في قيم الإستهلاك وإتجاهاتها في الإقتصاد العراقي, كما إهتم البحث بتحليل دوال الإستهلاك في الإقتصاد العراقي وتحديد العوامل المؤثرة فيه.

وتوصلت الدراسة إلى ما هو خلاف النظرية الإقتصادية فقد ظهرت العلاقة بين الإنفاق الإستهلاكي الخاص وبين الدخل القومي ضعيفة جدًا وسالبة بمعنى انه خلال مدة الدراسة فإن الإنفاق الإستهلاكي الخاص لا يتأثر إيجابًا بمستوى التغيرات الحادثة في الدخل القومي.

ب. المراجع الأجنبية

1. دراسة (Yuhong Li, Zhongwen Chen and Changjian San 2010)[2]

جاء في هذه الدراسة انه في الإقتصادات المفتوحة يؤثر تطور التجارة الخارجية بشكل كبير على نمو الناتج المحلي الإجمالي. وإعتمدت الدراسة طرق قياس حديثة بالإعتماد على جذر الوحدة وتحليل التكامل المشترك للسلسلة الزمنية ونموذج تصحيح الخطأ للبحث في المسببات بين التجارة الخارجية وإجمالي الصادرات والواردات على مدى 28 عامًا لشرق الصين, بالإعتماد على إختبار السببية.

توصلت الدراسة إلى ان التجارة الخارجية هي المصدر طويل الأجل وقصير الأجل لنمو الناتج المحلي الإجمالي ضمن الحدود الزمانية والمكانية للدراسة, ولا يوجد دليل قاطع يثبت العلاقة السببية بين الإستيرادات وإجمالي الناتج المحلي, كما وإنه ليس بالضرورة أن تكون هنالك مساهمة مباشرة للإستيراد في نمو الناتج لعدم إمكانية قياس تأثير المزاحمة للمنتجات المستوردة من الخارج وتأثير الترويج غير المباشر , ولأجله لا يمكن إثبات العلاقة السببية.

---

[1]- إيمان كاظم عباس, أنماط الإستهلاك في الإقتصاد العراقي وتحليل دوال الإستهلاك بإستخدام منهجية التكامل المشترك, رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الإدارة والإقتصاد, جامعة واسط, العراق.

[2]- Yuhong Li and Others, Research on the Relationship Between Foreign Trade and The GDP Growth of East China-Empirical Analysis Based on Causality, Scientific Research, Modern Economy, 2010.

2. Hasan Radhi (2018)[1]

تضمنت هذه الدراسة تحليل العلاقة بين الإنفاق الحكومي وإجمالي الناتج المحلي العراقي غير النفطي كما إنها حللت تطور الإنفاق الحكومي (الإستهلاكي والإستثماري) في العراق للمدة (1990-2014), حيث يفترض ان الناتج المحلي الإجمالي المؤشر المعتمد في قياس الأداء الإقتصادي الكلي, كما يعزى هذا المؤشر إلى زيادة سلوك المستهلك في سياسة الإنفاق الإستهلاكي الذي تموله عائدات النفط وتحول مؤسسات الدولة إلى مؤسسات ضمان إجتماعي على حساب الإنفاق الإستثماري وهذا ما يزيد من عمق الإختلال الهيكلي.

تم إستخدام نموذج الإنحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) لقياس تأثير الإستهلاك والإستثمار الحكومي على إجمالي الناتج المحلي غير النفطي. وتوصل البحث إلى ان الإستثمار كان ذو تأثير ضعيف على تحفيز ونمو القطاعات للناتج غير النفطي كما أوصى البحث بضرورة تأدية الإنفاق الحكومي إلى زيادة الأنشطة الإنتاجية في الإقتصاد المعني.

تناولت الدراسة الحالية (تغيرات بنية الناتج في ضوء تطور مكونات الطلب الكلي – العراق حالة دراسية), بإستعمال بيانات سنوية ضمن الحدود الزمانية المذكورة وهي (2000-2021) وضمن حدود المكان المعني وهي (جمورية العراق), وعليه توصلت الباحثة إلى ان كل من الدراسات التي سبقت هذه الدراسة لم تتناول موضوع البحث من جهات عدة ومنها عدم شمول أغلب مكونات الطلب الكلي في دراسة واحدة مع الناتج المحلي الإجمالي, فضلًا عن تميز الحدود الزمانية والمكانية للعنوان موضع البحث.

[1]- Hasan Radhi, The Relationship Between Government Expenditure and GDP in non-oil Iraqi Economy, Journal of The Arab American University, Vol. 4, Num. 2, 2018.

الفصل الأول

الإطار النظري والمفاهيمي للطلب الكلي وبنية الناتج المحلي الإجمالي

المبحث الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للطلب الكلي

المبحث الثاني: الإطار النظري والمفاهيمي لبنية الناتج

تمهيد

يعدّ الناتج المحلي الإجمالي أداة مهمة لمعرفة مستوى النشاط الاقتصادي ودرجة نموه ومقياسًا للرفاهية, وإن زيادة الطلب الكلي تؤدي إلى تحفيز النمو الإقتصـــادي, والأخير ما هو إلاّ صـــورة معبرة عن زيادة في الناتج الحقيقي, فكلما إرتفع مســـتوى الطلب الكلي الفعال إرتفعت على أثره مستويات كل من التوظيف, الدخل والإستخدام وهذا ينم عن علاقة طردية بين الزيادة في مكونات الطلب الكلي ونمو الناتج. إن الطلب الكلي يعبر عن توليفات معينة مكونة من مســـتوى الناتج والمستوى العام للأسعار التي تكون عندها الأسواق (سوق النقد, سوق السلع وسوق العمل) جميعها في حالة توازن.

المبحث الأول
الإطار النظري والمفاهيمي للطلب الكلي

المطلب الأول: مفهوم الطلب الكلي The Concept of Aggregate Demand

يعد الطلب الكلي أحد المؤشـــرات المهمة لقياس نشـــاط الإقتصـــاد ونموه في الأجل القصـــير والطويل, ويشير الطلب الكلي إلى الإنفاق المخطط أو المرغوب فيه من قبل القطاعات الإقتصادية في الإقتصاد القومي عند مختلف مستويات الدخل القومي مع ثبات العوامل الأخرى, وهذا يدل على إن الطلب الكلي يتغير تبعًا لمســـتوى الدخل القومي, كما إنه قد يكون أكبر من الإنفاق الفعلي أو أقل منه أو مساويًا له [1].

أولاً: تعريف الطلب الكلي Definition of Aggregate Demand

يعرف الطلب الكلي Aggregate Demand : بأنه المقدار الكلي الذي تقوم القطاعات المختلفة بإنفاقه طواعية في الإقتصـــاد خلال فترة زمنية معينة, وعادة ما يشـــار إليه بالرمز (AD), ويعبر عن مجموع المصـــروفات التي ينفقها المســـتهلكون وأصـــحاب الأعمال والحكومات, ويعتمد الطلب الإجمالي على مستوى الأسعار, وأيضًا على السياسة النقدية والمالية وغيرها من العناصر [2].

وقد عُرف على إنه (الإنفاق المخطط أو المرغوب لكل قطاعات المجتمع على السـلع والخدمات النهائية المنتجة في إقتصاد ما, خلال مدة زمنية معينة عادةً سنة, وبالتالي فإن الطلب الكلي يتكون من الإنفاق المخطط للقطاعات الأربعة الرئيسة المكونة للإقتصاد الوطني)[3] .

[1]- محمود يونس وآخرون, مبادئ الإقتصاد الكلي, جامعة الإسكندرية, كلية التجارة, مصر, 2000, ص40.
[2]- ساموبلسون, نوردهاوس, علم الإقتصاد, ط 1, مكتبة لبنان ناشرون, لبنان, 2006, ص440.
[3]- أكرم مرعوش, التحليل الإقتصادي الكلي - دروس و تمارين محلولة, ط 1, دار قانة للنشر والتوزيع, الجزائر, 2021, ص26.

وجاء في تعريفه أيضًـــا (الطلب الكلي) إنه (إجمالي الطلب على جميع الســـلع والخدمات في إقتصـــــاد الدولة ويتم التعبير عنه بالمبلغ الإجمالي للأموال التي يتم تبادلها مقابل هذه الســـلع والخدمات, وإنه يساوي الطلب على الناتج المحلي الإجمالي للبلد ويصف العلاقة بين جميع الأشياء المشتراة داخل البلد واسعارها).[1] ويعد الطلب الكلي المحرك الأساس لإتخاذ القرار للشروع في تنفيذ المشروع من عدمه [2].

إن منحنى الطلب الكلي يتميز بالآتي:

1. ذا ميل سالب.
2. محدبًا بإتجاه نقطة الأصل.
3. ينحدر من أعلى اليسار إلى أسفل اليمين.
4. يوضح العلاقة العكسية بين المستوى العام للأسعار وكمية الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المطلوب.

الشكل (1) ميل منحنى الطلب الكلي

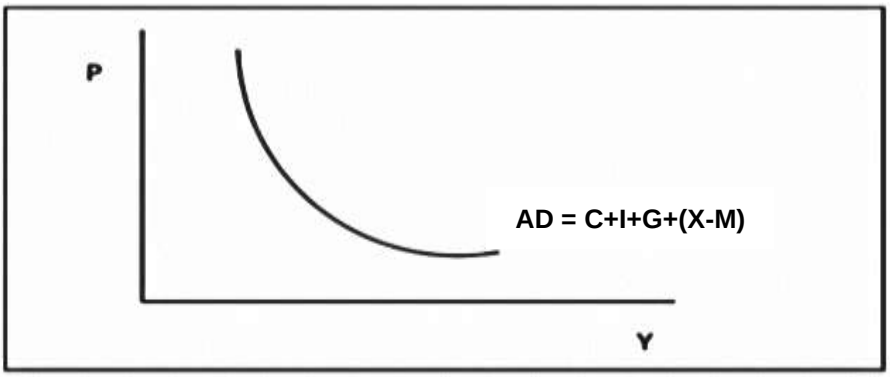

المصدر: فوزي أبو السعود, مقدمة في الإقتصاد الكلي, الدار الجامعية, الإسكندرية, 2004, ص288.

ثانيًا: العوامل المؤثرة في الطلب الكلي

يتأثر الطلب الكلي بعدة عوامل تؤدي إلى تغير مســتواه, إذ يرى الإقتصــاديون بأن هناك نوعين من المؤثرات, **الأول:** يسمى بمتغيرات السياسة الإقتصادية وهذا ينقسم إلى متغيرات السياسة النقدية (Monetary Policy) التي ينفذها البنك المركزي ومتغيرات الســياســة المالية (Fiscal Policy) التي تنفذها الحكومة عن طريق وزارة المالية. أما **النوع الاخر:** فيمثل متغيرات خارجية وهي خارجة

1- Aggregate Demand, Madhuri Thakur, Article, WallStreetMojo, Available At: https://www.wallstreetmojo.com/aggregate-demand/

[2]- عبد الناصر العبادي وآخرون, الإقتصاد الكلي, ط 1, دار صفاء للنشر والتوزيع, الأردن, 2000, ص29.

عن إطار سيطرة السياسة الإقتصادية وعادةً ما تكون طارئة كالحروب, الصراعات الدولية, الفيضانات وتغيرات أسعار السلع والخدمات التي تكون رئيسة أو أساس في عمليات التجارة للبلد المعني مثل زيادة أسعار النفط وغيرها.[1]

الجدول (1)

العوامل المؤثرة في الطلب الكلي

العوامل	إتجاه التغير	إتجاه إنتقال منحنى AD
1- عرض النقد	زيادة	إنتقال إلى الأعلى
	إنخفاض	إنتقال إلى الأسفل
2- الضرائب	زيادة	إنتقال إلى الأسفل
	إنخفاض	إنتقال إلى الأعلى
3- الإنفاق الحكومي	زيادة	إنتقال إلى الأعلى
	إنخفاض	إنتقال إلى الأسفل
4- توقعات المستهلكين و المستثمرين	توقعات متفائلة	إنتقال إلى الأعلى
	توقعات متشائمة	إنتقال إلى الأسفل
5- بطاقات الائتمان	إنتشار وسائل الدفع الالكتروني	إنتقال إلى الأعلى
6- التطورات التكنولوجية	حدوث تطورات تكنولوجية	إنتقال إلى الأعلى
7- الأصول المالية	زيادة	إنتقال إلى الأعلى
	إنخفاض	إنتقال إلى الأسفل
8- متغيرات أخرى	الأحداث السياسية (إستقرار سياسي)	إنتقال إلى الأعلى
	توقيع إتفاقيات التجارة الحرة	إنتقال إلى الأعلى

المصدر: خضير عباس حسين الوائلي, أثر الصدمات الإقتصادية في بعض متغيرات الإقتصاد الكلي في العراق للمدة (1980-2011), رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والإقتصاد, جامعة كربلاء, العراق, 2012, ص16.

إن عدم إستقرار الطلب الكلي يعد مشكلة رئيسة في التحليل الإقتصادي الكلي, فالتغيرات الحاصلة في حجم الطلب الكلي هي المسبب الرئيس للتغيرات في نسبة البطالة وحجم الناتج القومي وإنحرافهما عن مستواهما الطبيعي, فإنخفاض الطلب الكلي بصورة غير مرغوبة يؤدي إلى زيادة نسبة البطالة, وزيادته تسبب إرتفاع نسبة التضخم إذا كان الجهاز الإنتاجي غير مرن, فمهمة إستقرارية الطلب الكلي تقع على عاتق متخذي القرارات الإقتصادية الكلية.[2]

[1]- حسام علي داوّد, مبادئ الإقتصاد الكلي, ط 1, دار المسيرة للنشر والتوزيع, عمان, الأردن, 2010, ص247.
[2]- ضياء مجيد الموسوي, النظرية الإقتصادية التحليل الإقتصادي الكلي, ديوان المطبوعات الجامعية, الجزائر, 2005, ص20.

المطلب الثاني: مكونات الطلب الكلي Components of Aggregate Demand

تعبر هذه المكونات بمختلف أنواعها عن هيكل الطلب الكلي أو الإنفاق الإجمالي, وتعد المحددات الأساسية في تكوين الدخل القومي وفي ضوء هذه المكونات التي تفرضها ندرة الموارد, فإن الطلب الكلي المخطط (إجمالي الإنفاق المتوقع على الإستهلاك العائلي والإستثمار الحكومي وصافي الصادرات) سوف يحدد مستوى الناتج والعمالة, ويمكن التعبير عن الطلب إجمالًا بالمعادلة التالية:[1]

$$AD=C+I+G+(X-M)$$

تمثل: **AD** : الطلب الكلي.

C : طلب القطاع العائلي (الإنفاق الإستهلاكي).

I : طلب قطاع الأعمال (الإنفاق الإستثماري).

G : إنفاق القطاع العام (الحكومة).

X : الصادرات. , **M** : الواردات.

إذ يمثل الطلب الكلي, الطلب على جميع السلع والخدمات النهائية بمختلف أنواعها التي يطلبها الأفراد والمؤسسات أضف إلى ذلك العالم الخارجي خلال مدة زمنية معينة [2].

أولًا: الإنفاق الإستهلاكي Consumption Expenditure (C)

يقصد بالإستهلاك, عمليات الإشباع المتوالية للحاجات والرغبات بواسطة السلع والخدمات, إذًا هو الشرط المادي لإستمرار وجود الأفراد.[3] إن الإستهلاك هو عملية صنع الإختيار, أي ان إختيارات الفرد كمستهلك هي التي تحدد ما يخرجه المجتمع من جهده الإنتاجي, وإن أسلوب ومسألة الإستهلاك هما الإختباران الحقيقيان للإنتاج, ويعد الإستهلاك هو النهاية والتاج والكمال للإنتاج, والإستهلاك الرشيد هو فن أصعب بكثير من الإنتاج الرشيد.[4] فعرفه (جيرارد فوني) على إنه الفعل الإقتصادي الذي يركز على إستخدام السلع والخدمات بواسطة الموارد المتاحة التي ستنعدم بغية إشباع حاجة أو تحقيق منفعة.[5] إتخذ جيفونز فرضيته الرئيسة التي مفادها إن "نظرية الإقتصاد يجب أن تبدأ بالنظرية

---

[1]- John Wong and Sarah Chan, Why China's Economy Can Sustain High Performance: An Analysis of Its Sources of Growth, Asia Programme Working Paper, The Royal Institute of International Affairs, Chatham House, London, No. 6, 2003, p. 20.

[2]- De Vroey, Michael, IS-LM a la Hicks Versus IS-LM a la Modigliani, History of Political Economy, 2000, P. 32.

[3]- عبد الجبار حمد عبيد السبهاني, الوجيز في الفكر الإقتصادي الوضعي والإسلامي, ط 1, دار وائل للنشر والتوزيع, عمان, الأردن, 2000, ص259.

4- Hazel Kyrk, A Theory of Consumption. Vol. 25. Boston: Houghton Mifflin Company, 1923, p11.

[5] - جيرارد فونوني - فارد, مقدمة في التحليل الإقتصادي, ترجمة هيثم أحمد العزاوي, ط 1, المنظمة العربية للترجمة, 2013, ص115.

الصحيحة للإستهلاك". ويعد الإنفاق الإستهلاكي أحد البنود الرئيسة للطلب الكلي, فإن التغيرات التي تجري عليه ستؤدي إلى إحداث آثار ملموسة على مستوى النشاط الإقتصادي. ونظرًا للنسبة الكبيرة التي يشكلها الإنفاق الإستهلاك من الناتج المحلي الإجمالي (GDP). يستحوذ الطلب الإستهلاكي الخاص الجزء الأكبر من مكونات الناتج الكلي, إذ تتراوح نسبته بين 50% و70% من الدخل, ولهذا يكون له الأثر الواضح في النشاط الإقتصادي.[1]

ويعد الدخل المتاح (الدخل الشخصي مطروحًا منه الضرائب) محددًا للإستهلاك بإفتراض ثبات العوامل الأخرى, ففي النظرية الكينزية يتقرر الإنفاق الإستهلاكي الكلي وفقًا لمستويات الدخل المتاح, فكلما زاد الدخل الشخصي تزداد قدرة المجتمع على الإنفاق وتزداد رغبتهم في زيادة مستوى الإستهلاك الكلي, أي وجود علاقة طردية بين الإنفاق الإستهلاكي الإجمالي والدخل الكلي وهذه العلاقة يطلق عليها (دالة الإستهلاك), أما الجزء المتبقي من الدخل فيتم إدخاره وهذا ما يسمى بالإدخار أو الفرصة الضائعة من الإستهلاك.

وحسب كينز فإن دالة الإستهلاك تُكتب بالشكل الآتي: [2]

$$C = a + by_d$$

إذ تمثل :

C : الإستهلاك (الإنفاق الإستهلاكي).

α : الإستهلاك المستقل عن الدخل أو الإستهلاك الثابت.

b : الميل الحدي للإستهلاك (يمثل التغير في الإستهلاك نتيجة التغير في الدخل بمقدار وحدة واحدة).

y_d : الدخل المتاح.

وهناك الكثير من العوامل المحددة للإستهلاك

حسب ما تم ذكره يعد الدخل المحدد الرئيس للإستهلاك ولكن هناك عوامل أخرى مؤثرة ولكن بنسب أقل, وهي:

1. **الثروة:** تعبر الثروة عن الرصيد الكلي لما يملكه الفرد من نقود وأصول مادية ومالية (كالأسهم والسندات), فإذا زادت ثروة الفرد لأي سبب كان, فإن الإنفاق الإستهلاكي لهذا الشخص سوف

[1]- نداء محمد الصوص, الإقتصاد الكلي, ط 1, دار أجنادين للنشر والتوزيع, الرياض, السعودية, 2007, ص 27.
[2] - أسراء فالح فاضل, استخدام المتغيرات الموزعة زمنيًا في تحليل الإنفاق الاستهلاكي في العراق للمدة (1995-2014), رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والإقتصاد, جامعة كربلاء, العراق, 2017, ص 8.

يزداد, والعكس يحدث عند إنخفاض الثروة [1]. ومن جهة أخرى فعند إنخفاض مستوى الأسعار, ترتفع القيمة الحقيقية لثروة الأسرة, وكذلك يرتفع الإستهلاك, لأن الإستهلاك يرتبط إرتباطًا إيجابيًا بالثروة الحقيقية, ويسمى تأثير مستوى الأسعار على الإستهلاك بتأثير الثروة.

2. **التوقعات المستقبلية للدخل:** إن سلوك الإنسان في الإنفاق الإستهلاكي يتأثر بتوقعاته للدخل في المستقبل فإذا كانت الصورة الإقتصادية مشرقة بالنسبة للدخل المستقبلي فإن دالة الإستهلاك سترتفع بكاملها للأعلى, أما إذا حدث العكس فإن دالة الإستهلاك ستنخفض بكاملها للأسفل نتيجة التوقعات التشاؤمية.
3. **سعر الفائدة:** إن وجهة نظر الكلاسيك تؤكد على إن سعر الفائدة محركًا أساسيًا للإدخار, أما الإقتصاديون بعدهم شككوا في ذلك نظريًا وتطبيقيًا فإن الإدخار يتناسب طرديًا مع سعر الفائدة,[2] أما العلاقة بين الإستهلاك وسعر الفائدة فهي علاقة عكسية تنتج عن طريق علاقة الادخار بسعر الفائدة.
4. **المستوى العام للأسعار:** يعد من العوامل المهمة جدًا في التأثير على حجم الإستهلاك, وإن إرتفاع الأسعار يؤدي إلى ضعف القوة الشرائية للدخل مما يؤدي إلى إنخفاض معدلات الإستهلاك إما إذا إنخفض المستوى العام للأسعار هذا يؤدي إلى زيادة القيمة الحقيقية للنقود (زيادة القوة الشرائية للنقود) وهذا يعني زيادة نسبة الدخل المخصص للإستهلاك أي زيادة الإستهلاك ومن ثم الطلب الكلي, منطقيًا. أما التحليل الإقتصادي فيرى غير ذلك فإذا إرتفعت الأسعار دون إرتفاع الدخل النقدي فسوف ينخفض الإستهلاك ولكن في حالة إرتفاع الأسعار وزيادة الدخول في الوقت نفسه فسوف يزداد الإستهلاك, ظنًا من المستهلك بأن دخله قد إزداد, وهذا ما يسمى بوهم أو خداع النقود [3].

وتوجد هنالك عوامل أخرى مؤثرة على الإنفاق الإستهلاكي كالضرائب, حجم السكان, عدالة توزيع الدخل والأذواق وغيرها, وهذه كلها لها دور فاعل في التأثير السلبي أو الإيجابي على الإنفاق الإستهلاكي [4].

[1] - محمد أحمد الافندي, مقدمة في الإقتصاد الكلي, ط 4, الأمين للنشر والتوزيع, صنعاء, اليمن, 2010, ص 72.
[2]- حمدي محمود أحمد, محددات الاستهلاك العائلي وتأثيره على النمو الإقتصادي في فلسطين, دراسة قياسية للفترة (1994-2015), رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية التجارة, الجامعة الإسلامية, غزة, 2016, ص 24.
[3]- محمود حسين الوادي وآخرون, الإقتصاد الكلي, ط 1, دار المسيرة للنشر والتوزيع, عمان, الأردن, 2009, ص 122.
[4]- عمر صخري, التحليل الإقتصادي الكلي, ط 5, ديوان المطبوعات الجامعية, الجزائر, 2005, ص 55.

ثانيًا: الإنفاق الإستثماري Investment Expenditure (I)

يعرف الإستثمار (بأنه تكوين رأس المال الجديد بإضافة إصول إنتاجية جديدة للإقتصاد الوطني, ويعد من الركائز التي تحدد مستوى الإنتاج والدخل للدولة حيث يشكل 15 إلى 20% من GDP).[1] ويعد الإنفاق الإستثماري أحد المكونات الهامة للإنفاق الكلي من أجل إنتاج السلع والمعدات الرأسمالية التي تنتج السلع والخدمات النهائية مستقبلًا. [2] وأيضًا عرف آخرون الإنفاق الإستثماري (بأنه جميع ما ينفق على شراء السلع والخدمات الرأسمالية من آلات ومعدات وبناء المصانع الجديدة وعادة ما يُشير المستثمرين لمفهوم الإنفاق الإستثماري على إنه هو المبالغ المدفوعة مقدمًا لمشروع معين تمهيدًا لبدء إكتمال المشروع المقرر تنفيذه بالفعل, كما ان بمفهومه الشمولي يتضمن القطاعين العام والخاص لذلك يعد أحد أهم مكونات الإقتصاد الكلي الذي يسهم في تكوين الناتج المحلي الإجمالي GDP وزيادة الطاقة الإنتاجية) .

لعملية الإستثمار دورًا فاعلًا في تنشيط الدورة الإقتصادية ودفع عجلة النشاط الإقتصادي إلى الأمام في جميع الدول, ومما لاشك فيه إنه كلما زادت النسبة المخصصة من إيرادات الدولة بإتجاه الإنفاق الإستثماري حققت الدول نموًا أسرع في كافة القطاعات الإقتصادية وعلى وجه الخصوص في قطاعات الإنتاج, الدخل والأجور. فعندما تكون الظروف الإقتصادية محفزة للنمو السريع في الإستهلاك والإستثمار, فإن ذلك بدوره يؤدي إلى زيادة الإنتاج ومستويات التوظيف على المدى القصير.[3] ويتحدد الإنفاق الإستثماري عن طريق الكفاية الحدية لرأس المال (معدل الربح المتوقع) وسعر الفائدة. ومن الأهداف التي يسعى الإستثمار إلى تحقيقها هي تطوير الناتج الحقيقي للبلاد, إذ يعمل على تطوير عملية التنمية الإقتصادية والإجتماعية على حد سواء, ويحفز المشاريع الخاصة على القيام بإستثمارات جديدة تشتق أرباحها من الإستثمار الحكومي عن طريق مد المشاريع الحكومية بالمواد الإنشائية أو الأولية والسلع والخدمات اللازمة, أو التخصص في إنتاج السلع الإستهلاكية لمواكبة الطلب الحاصل عليها.[4] ويعمل الإنفاق الإستثماري على تنمية التجارة الخارجية عن طريق زيادة صادرات البلد وذلك عن طريق توفير البنى التحتية التي تساعد على تخفيض كلف الإنتاج مما يعني تخفيض كلفة الوحدة المنتجة, وعند زيادة تصدير المنتجات الوطنية تزدهر التجارة الخارجية التي ترفد الدخل القومي بالزيادة وتنشط قطاعات الإقتصاد المتنوعة.[5] كما

[1]- نداء محمد الصوص, مصدر سابق , ص 32.
[2]- محمد أحمد الافندي, مصدر سبق ذكره, ص 82.
[3]- محسن حسن المعموري, مبادئ علم الإقتصاد, دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع, الأردن, 2019, ص 166.
[4]- وزارة التخطيط, دائرة السياسات الإقتصادية والمالية, تقرير الإقتصادي العراقي, 2014, ص 7.
[5]- وزارة التخطيط, دائرة السياسات الإقتصادية والمالية, تقرير الإقتصادي العراقي, 2011, ص 58.

يوفر هذا النوع من الإنفاق فرصًا للعمل ورفع نسب التشغيل في المشاريع المقامة حديثًا أو التي تم توسيعها وهذا يعمل على خلق دخول جديدة في الإقتصاد وزيادة الإنفاق (الطلب الكلي) الذي يعمل رفع نسب العرض الكلي وخلق طاقة إنتاجية جديدة تعمل على تنشيط الوضع الإقتصادي. فالإستثمار يتشكل من مكونين رئيسيين، الإستثمارات الثابتة لقطاع الإعمال والإستثمار في المخزون, فالأول, يعد الأكبر والأكثر أهمية متمثلًا في مشتريات قطاع الأعمال من الآليات والأجهزة والمعدات والمباني الجديدة فضلًا عن مشتريات القطاع العائلي من الوحدات السكنية الجديدة. أما المكون الثاني فهو الإستثمار في المخزون متمثلًا في التغيرات في حجم المخزون الذي تحتفظ به وحدات قطاع الأعمال من السلع النهائية التي تنتجها. فبينما يوفر الإنفاق على السلع الإستهلاكية فائدة للأُسر اليوم، فإن الإنفاق على السلع الإستثمارية يهدف إلى توفير مستوى معيشة أعلى في وقت لاحق. فالإستثمار هو أحد مكونات الناتج المحلي الإجمالي الذي يربط بين الحاضر والمستقبل.

فالإنفاق الإستثماري الحكومي له دورًا هامًا في تغير معدلات النمو الإقتصادي, وان الزيادة في هذا الإنفاق تمثل أما إضافة إنتاجية جديدة أو إدامة طاقة إنتاجية سابقة معطلة.[1] ويجب أن تكون الآلية في توزيع الإستثمارات بين القطاعات الإقتصادية على إختلاف أنواعها تلائم الوضع المالي للبلد والإمكانات التمويلية.[2] وللإنفاق الإستثماري دورٌ رئيس ليس فقط في النمو على المدى الطويل ولكن أيضًا في دورة الأعمال قصيرة المدى لأنه المكون الأكثر تقلباً في الناتج المحلي الإجمالي. عندما ينخفض الإنفاق على السلع والخدمات خلال فترة الركود، فإن المزيد من الإنخفاض يرجع عادةً إلى إنخفاض الإستثمار.[3] أما زيادة حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات تعمل على رفع مستوى الإستثمارات عن طريق تحفيز المستثمرين على زيادة إستثماراتهم.[4] ويعد عامل التطور التكنولوجي من العوامل التي تؤثر في منحنى الطلب على الإستثمار, أضف إلى ذلك عوامل أخرى كالثقة وتوقعات المستثمرين, السياسة المالية وأدواتها والطلب الكلي.[5]

[1]- دعاء الزاملي, دور الإنفاق الحكومي وأثره في تحقيق الاستقرار الإقتصادي في العراق للمدة (2003-2012), رسالة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والإقتصاد, جامعة القادسية, 2014, ص 198.

[2]- سلام الشامي, تحليل العلاقة السببية بين الإنفاق العام والتضخم في الإقتصاد الليبي للسنوات (1990-2009), مجلة العلوم الإقتصادية, جامعة البصرة - كلية الإدارة والاقتصاد, العدد 36, المجلد 9, 2014, ص 95.

[3]- N.Gregory Mankiw, Macroeconomics,Worth Publishers, New York, 7th Edition, 2010, P. 525.

[4]- صقر أحمد صقر, النظرية الإقتصادية الكلية, وكالة المطبوعات, الكويت, 1977, ص 110.

[5]- إسماعيل عبد الرحمن, حربي محمد عريقات, مفاهيم أساسية في علم الإقتصاد (الإقتصاد الكلي), ط 1, عمان, الأردن, 1999, ص ص 108-110.

ثالثًا: الإنفاق الحكومي Government Expenditure (G)

يعد الإنفاق العام أحد أدوات السياسة المالية وإزدادت أهميته مع تطور دور الدولة في النشاط الإقتصادي وإنتقالها من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة وصولًا إلى المنتجة, فأدى هذا التطور إلى توسع حجم وأهمية الإنفاق العام ودوره في تحقيق الأهداف الإقتصادية التي تصبو لها الدولة.[1] فيُعرف الإنفاق العام على إنه مبلغ نقدي يستخرج من الذمة المالية للدولة أو إحدى مؤسساتها العامة بهدف إشباع حاجة عامة معينة.[2] ويعرف أيضًا, إنه جميع نفقات الحكومة بكافة مؤسساتها على السلع والخدمات التي لا يستطيع القطاع الخاص توفيرها ولكنها مهمة للصالح العام, ومثال على ذلك إنفاق القطاع الحكومي على الأمن والدفاع والصحة والتعليم والبنى التحتية [3]. فيمثل الإنفاق الحكومي جميع المدفوعات التي يقوم بها القطاع العام للحصول على السلع والخدمات اللازمة لقيام القطاع العام بدوره في الاقتصاد [4]. ويذكر بأن الإنفاق الحكومي لا يتأثر بعاملي الربح والخسارة وهو فوق الحدود التي يطلبها المجتمع, والجهة المسؤولة عن إقراره هي الحكومة أو السلطة التنفيذية. وليس هناك ثمة آلية معينة أو طريقة علمية نستطيع عن طريقها أن نقرر التغيرات في مستوى الإنفاق العام [5]. ويمكن للحكومة زيادة الإنفاق الكلي عن طريق أحد الخيارين أو كلاهما, أما بزيادة الضخ الحكومي أو تخفيض الضرائب المختلفة وعلى العكس إذا أرادت الحكومة تخفيض الإنفاق الكلي, ذلك وحسب الوضع الإقتصادي السائد ففي حالات الركود التي يكون فيها العرض الكلي أكبر من الطلب الكلي تلجأ الدولة إلى زيادة الإنفاق العام وتقليل الضرائب المتحصلة من الأفراد لزيادة قيمة الدخل المتاح وزيادة الطلب على السلع والخدمات المعروضة مما يحفز المنتج على زيادة الطلب على العناصر الإنتاجية مما يقلل من البطالة ورفع حالة الإستخدام للموارد المتاحة وصولًا إلى حالة من التوازن بين العرض والطلب الكليان, أما إذا كان الوضع الإقتصادي يشهد حالة من الإنتعاش, أي إن مستوى الطلب الكلي أعلى من مستوى العرض الإجمالي, عندها تلجأ الحكومة إلى تخفيض مستوى الإنفاق العام وصولًا إلى حالة التوازن وتحقيق الإستقرار الاقتصادي [6].

1- بحري محمد الغناي, أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الإقتصادي في ليبيا خلال الفترة (1995-2009), المجلة المصرية للإقتصاد الزراعي, العدد 3, 2015, ص 1214.

2- محمود حسين الوادي, مبادئ المالية العامة, ط 2, دار المسيرة, عمان, 2010, ص 106.

3- Deepashree, Vanita Agarwal, Macroeconomics, McGraw-Hill Education, India, 2006, p21.

4- محمد عزيز, محمد أبو شينة, مبادئ الإقتصاد, ط 1, منشورات جامعة قاريونس, بنغازي, 2002, ص 484.

5- صالح فواز الخصاونة, مبادئ الإقتصاد الكلي, ط 2, المكتبة الوطنية, الأردن, 2000, ص120.

6- عبد المطلب عبد الحميد, إقتصاديات المالية العامة, ط 1, الشركة العربية للتسويق والتوريدات, القاهرة, 2010, ص 241.

أوصت بعض من الدراسات نحو تقييم آثار التدفق العام للخدمات الحكومية على صنع القرار الخاص، وبشكل أكثر تحديدًا، على تأثير الإنفاق الحكومي على النمو الإقتصادي على المدى الطويل, يشير الإقتصاد الكلي وخاصة مدرسة الفكر الكينزية، إلى أن الإنفاق الحكومي يسرع من النمو الإقتصادي, ومن ثم يُنظر إلى الإنفاق الحكومي على أنه قوة خارجية تغير الناتج الكلي[1]. ويؤثر التوسع في الإنفاق الحكومي على مختلف المتغيرات الإقتصادية وهي (الدخل القومي, الإستهلاك, الإستثمار, المستوى العام للأسعار, مستوى العمالة وتوزيع الدخل بين أفراد المجتمع), وتتوقف الآثار الإقتصادية للإنفاق الحكومي على جملة من العوامل منها, طبيعة الإنفاق وهدف الإنفاق, وطبيعة الإيرادات اللازمة لتمويل الإنفاق والوضع الإقتصادي السائد [2]. ويجمع الإقتصاديين على إن الإنفاق الحكومي يكون مستقلًا عن مستوى الدخل القومي كونه يتحدد تبعًا لأهداف واضحة ومحددة سواء كانت سياسية, إجتماعية أو عسكرية [3].

رابعًا: صافي التعامل الخارجي (الصادرات – الإستيرادات) Net Export (X - M)

تُعرف **السياسة التجارية** (بأنها مجموعة من القواعد والنظم والإجراءات المثبتة بين أي دولة مع دولة أخرى أوعدة دول تتكفل بها الدولة محال التجارة مع الخارج لتعظيم العوائد المتحصلة نتيجة التعامل الدولي وتحقيق أهداف التوازن الخارجي ضمن منظومة تحقيق الأهداف الإقتصادية للمجتمع خلال فترة زمنية معينة)[4]. **والتجارة الخارجية** (هي إنعكاس للعلاقات الإقتصادية بين الإقتصادات الفردية وتمثل جزء من العلاقات الخارجية للبلد والتي تشمل التبادل التجاري لجزء من الإنتاج, وهذا التبادل هو جزء من الإنتاج, الذي يتجاوز طلب المستهلكين من القطاع العائلي, هو موضوع التصدير, أو العكس بالعكس, ذلك الجزء من طلب القطاع العائلي لا يُشبع من الإنتاج المحلي ومن ثم يجب تغطيتها عن طريق الإستيراد في الواقع, فإن العملية برمتها مع ذلك أكثر تعقيدًا إلى حد كبير, إذ تؤدي سلسلة الأسباب بأكملها (السعر, التجارة, السياسة), في كثير من الأحيان إلى تصدير حتى تلك المنتجات التي كان من الممكن ان تتحقق في السوق المحلية فيما يتعلق بالطلب القابل للشراء ومن ناحية أخرى يشمل الإستيراد في معظم مجموعات السلع أيضًا المنتجات التي تتنافس مع الإنتاج المحلي وبالتالي يؤمن نطاقًا أوسع من التوريد)[5].

1- John Loizides, George Vamvoukad, Government Expenditure And Economic Growth: Evidence From TRIVARIATE Causality Testing, Journal of Applied Economics , Vol . VIII , No. 1 ,2005, p. 126.

[2]- طارق قدوري, مساهمة ترشيد الإنفاق في تحقيق التنمية الإقتصادية في الجزائر(دراسة تطبيقية للفترة 1990-2014), أطروحة دكتوراه, مقدمة إلى كلية العلوم الإقتصادية والتجارية, جامعة محمد خيضر, الجزائر, 2016, ص72.

[3]- محمود يونس وآخرون, مصدر سابق, ص 126.

[4]- عبد المطلب عبد الحميد, مبادئ الإقتصاد, ط 17, مطبعة أساور, العراق, 2011, ص 124.

[5]- V. Jenicek, V. Krepl, The Role of Foreign Trade and its Effects, Agric. Econ. , Czech, 55, 2009, p. 211.

إذ يعكس صافي الإنفاق الخارجي دور القطاع الخارجي في الإنفاق أو الطلب الكلي في الداخل أي إنه مرآة عاكسة لصافي التعاملات بين الداخل وإقتصادات العالم, وإن المحدد النهائي لإجمالي الطلب هو صافي الإنفاق على الصادرات (أحد مكونات الإنفاق القومي). تعد الصادرات أحد عناصر الطلب الكلي شأنها كشأن الإستثمار والإستهلاك وإن التغيرات التلقائية التي تحدث في الصادرات تؤدي إلى تأثيرات مضاعفة على الدخل تكون موجبة أو سالبة [1], إذ إن زيادة الصادرات تعني زيادة الطلب الأجنبي على السلع والخدمات المحلية مباعة إلى الخارج, وتمثل الصادرات حقنًا داخل التدفق الدائري للدخل القومي, ومن ثم تؤدي إلى زيادة تيار الدخل والإنفاق والناتج الفعلي للمجتمع وهذا ما يدعى **بالصادرات Exports** [2].

أما الواردات Imports : فهي تعكس جزء من الطلب المحلي للمقيمين في الداخل على السلع المنتجة في الخارج, فإنها تمثل إنفاق المواطنين لجزء من دخولهم على المنتجات الأجنبية فهي بمثابة عنصر تسرب من الدخل ولذلك فإنها تطرح من الطلب الكلي لكونها إنفاق لا يقابله إنتاج محلي [3]. لذا فإن إرتفاع صافي الصادرات (إرتفاع الصادرات بالنسبة للواردات) يؤدي إلى إنتقال منحنى إجمالي الطلب إلى اليمين. في المقابل، يؤدي إنخفاض صافي التعامل الخارجي إلى إنتقال منحنى إجمالي الطلب إلى اليسار. (هذه التغييرات في صافي الصادرات ليست تلك التي يحفزها التغيير في مستوى الأسعار في الداخل بل تلك المرتبطة بتأثير المشتريات الأجنبية. وتفسر التغييرات هنا تحولات المنحنى، وليس التحركات على طول المنحنى) أما الذي يتسبب في تغيير صافي الصادرات، بخلاف مستوى السعر فهما إحتمالان, أما التغييرات في الدخل القومي في الخارج أو التغيرات في أسعار الصرف.

كما إن الفرق بين الصادرات والواردات يمثل رصيد الميزان التجاري, وقد يكون الفارق بينهما موجباً وهذا يبرهن بأن الميزان التجاري يحقق فائضًا, وفي حال كان صافي الصادرات **(Net Exports)** سالبًا فهذا يدل على وجود عجز في الميزان التجاري [4].

ومن أهم العوامل التي ساعدت نشاط التجارة الخارجية على الإزدهار والتنامي بين البلدان هي تزايد حاجة الأفراد إلى المزيد من التنوع والإشباع على أثر ظهور الثورة الصناعية في إنجلترا بالإضافة على مزيد من التوسع الجغرافي وتنامي السكان وتطور طرق المواصلات وظهور آلات

[1]- نفس المصدر, ص 131.
[2]- محمد أحمد الافندي, مبادئ الإقتصاد الكلي, ط 2, جامعة العلوم والتكنولوجيا, صنعاء, اليمن, 2012, ص 120.
[3]- محمد أحمد الافندي, مقدمة في الإقتصاد الكلي, ط 5, الأمين للنشر والتوزيع, صنعاء, اليمن, 2013, ص89.
[4]- علي عبد الوهاب نجا وآخرون, مبادئ الإقتصاد الكلي, جامعة الإسكندرية, كلية التجارة, مصر, الإسكندرية, 2020, ص67.

التواصـل الحديثة وسـهولة عقد الصـفقات والعمل على مزيد من التكاملات الإقتصـادية.[1] ويمكن توسعة التجارة الخارجية أو تثبيطها عن طريق مجموعة من الإجراءات التي تتبعها الدولة مثل إلغاء نظام الحصـص ودعم الصـادرات في حال الدعم, أما في حالة التثبيط أو الإنكماش فيتم اللجوء إلى سـياسـة المنح ورفع قيمة العملة المحلية أو رفع سـعر التعريفة الكمركية وفرض ضـوابط السـياسـة النوعية ومحاربة بعض أنواع السلع التي تدخل ضمن إطار حماية المستهلك.

المطلب الثالث: الطلب الكلي حسب آراء المدارس الفكرية المتعاقبة

إختلفت الآراء الفكرية المفسرة لجانب الطلب الكلي بإختلاف الحقب الزمنية والظواهر الإقتصادية والظروف القائمة وقتها, كما هو الآتي :

أولًا: الرؤية الكلاسيكية The Classical View

يُطلق إصـطلاح الكلاسـيك على جميع الإقتصـاديين الذين سـبقوا كينز , وان بداية ظهور أفكار المدرسة الكلاسيكية كان في بريطانيا، فظهرت أولى صياغاتها في نهاية القرن الثامن عشر , وكان مؤسـسـيها نخبة من المفكرين الغرب, فكان من أعلامها (آدم سـميث, ريكاردو, جون سـتيوارت ميل بالإضافة إلى جان ساي وفيشر وغيرهم). سادت أفكار هذه المدرسة لمدّة طويلة من الزمن إستمرت حتى ظهور أزمة الكساد الكبير في ثلاثينات القرن العشرين.

ومن أبرز المضـامين التي جاءت بها هذه المدرسـة والأُسس Basics التي بنت عليها نظريتها حيث يتركز تحليلهم على الكفاءة الإقتصـادية وترى أن حجم الإنتاج الكلي والتوظيف في الإقتصـاد يتحدد تمامًا إبتداءً من جانب العرض الكلي, والطلب الكلي يسـتجيب إسـتجابة آنية مرنة وتامة له أي ان العرض الكلي يخلق الطلب الكلي المساوي له.[2] وهذا إستنادًا إلى قانون الإقتصادي الفرنسي جان سـاي, الذي يشـير ان حدوث زيادة في الإنتاج بالنسـبة للطلب الكلي تعد أمرًا غير ممكن الحدوث. ويقوم رأيه إسـتنادًا إلى عملية الإنتاج التي بدورها تولد قدرًا كافيًا من الدخل (الطلب) يساوي قيمة السلع المنتجة [3]. وهذا يعني إنهم ركزوا على جانب العرض وإفترضوا عدم وجود إكتناز وهذا يشير إلى عدم وجود فاصل زمني بين عملية الإنتاج والإستهلاك وبين البيع والشراء, بوصف التحليل الكلاسيكي تحليلًا ساكنًا يفترض ثبوت الظواهر والعلاقات الاقتصادية [4].

---

[1]- هناء يحيى سيد حمد, دراسة تحليلية لحركة التجارة الخارجية في ضوء المتغيرات الإقتصادية والسكانية للفترة (1980-2005), أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الادارة والإقتصاد, جامعة تشرين, سوريا, 2007, ص 13.

[2] -عبد الرحمن محمد السلطان, النظرية الإقتصادية الكلية, ط 1 محدثة, مكتبة الملك فهد الوطنية, السعودية, الرياض, 2018, ص2.

[3]- جيمس جوارتيني, ريجارد استروب, الإقتصاد الكلي: الاختيار العام والخاص, ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن وعبد العظيم محمد, دار المريخ للنشر, الرياض, الطبعة العربية, 1988, ص230.

[4]- هيل عجمي الجنابي, رمزي ياسين يسع, النقود والمصارف والنظرية النقدية, ط 1, دار وائل للطباعة والنشر, عمان, 2009, ص195.

يحدث التوازن عند الحالة السائدة في الإقتصاد (حالة الإستخدام أو التشغيل الكامل Full Employment) لأن الموارد مستغلة بشكل أمثل, إذ إفترضوا مرونة الأسعار والأجور والفائدة كفيلة بتحقيق هذا الإستخدام وتصحيح الإختلالات المؤقتة في التوازن دون الحاجة إلى أي تدخل من قبل السلطات أو الحكومة. ومن هنا إستبعدوا الكلاسيك الدولة من التدخل في النشاط الإقتصادي ويقتصر عملها على الأمن والدفاع وغيرها من الأدوار الضرورية المحدودة, ولاسيما ومن الطبيعي أيضًا سيادة حالة المنافسة الكاملة Full Competition, وإن الإستثمار يساوي الإدخار وعدم وجود بطالة, ولا يوجد فائض في الإنتاج ولا نقص في الإستهلاك [1]. إعتقد الإقتصاديون الكلاسيك بأن العالم لا يشوبه عدم اليقين ويخلو من عنصر التوقعات والمفاجآت لذلك إستبعدوا عنصر التوقعات والتنبؤات من تحليلاتهم [2]. ويمكن القول ان النظرية الكمية للنقود تمثل المحرك الأساس للطلب الكلي في النظرية الكلاسيكية إستنادًا إلى رأيهم القائل بأن النقود وسيلة للتبادل فقط ومادام الكلاسيك يستبعدون وجود أموال أو أرصدة نقدية معطلة فإن كمية النقود المعروضة تحدد حجم الإنفاق الكلي وهنا تتجلى فكرة الكلاسيك بإستبعاد فكرة نقص الطلب الكلي.[3] وإستبعاد هذا النظام لإمكانية حصول الكساد الذي يعني قصور في جانب الطلب وتراكم للمنتوج في الأسواق دون تصريفه لعدم وجود مشترين [4]. فكان ما يعيب على النظرية الكلاسيكية إفتقارها لإديولوجية معينة تواجه الكساد حين حدوثه.

ثانيًا: الرؤية الكينزية The Keynesian View

جون مينارد كينز John Maynard Keynes (1883–1946), إقتصادي بريطاني, عمل مستشارًا للحكومة الإنجليزية, لمع إسمه في الفكر الإقتصادي عن طريق معالجته لظاهرة الكساد الكبير التي أصابت الدول الرأسمالية [5]. فعندما بدأت المشكلات بالظهور داخل المجتمعات الرأسمالية مع الحرب العالمية الأولى وهيمنة أزمة الكساد الكبير عام (1929–1933), فقد تصدعت القواعد والمبادئ الكلاسيكية وحقيقة عجزها عن تحليل وتفسير هذه الظاهرة ووضع الحلول اللازمة, إذ نَجمَ عن ذلك تراجع ملحوظ وكبير في مستويات الطلب, وتدني حاد على مستوى

[1]- محمود حسين الوادي وآخرون, مصدر سبق ذكره , ص78-83.
[2]- عبد الزهرة فيصل يونس, الجامع في التحليل الإقتصادي الكلي, ط 1, دار دجلة للنشر والتوزيع, عمان, 2017, ص 313.
[3]- عزت قناوي, نيرة سليمان, أساسيات في الإقتصاد الكلي, دار العلم للنشر والتوزيع, الكويت, 2005, ص96.
[4]- جون كينيث غالبريت, تاريخ الفكر الإقتصادي - الماضي صورة الحاضر, ترجمة أحمد فؤاد بلبع, المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب, الكويت, 2000, ص209.
[5]- عبد الحسين الغالبي وآخرون, النظرية والسياسات النقدية, ط 1, دار الفنون والآداب للنشر, البصرة, العراق, 2021, ص83.

الأجور والدخول والإنتاج وتفاقم ظاهرة البطالة إذ إنهار نظام السوق بشكل غير مسبوق ولم تستطع اليد الخفية التي إفترضها الكلاسيك تدبر الأمور [1].

وعلى وقع الأزمة السابقة كان الإقتصاد العالمي بحاجة ماسة لظهور أفكار جديدة تتمكن من وضع الحلول المناسبة, فجاء على أثر ذلك كينز فقد ناقض أفكار النظرية الكلاسيكية عن طريق كتابه النظرية العامة في الإستخدام والفائدة والنقود The General Theory of Employment,Interest and Money عام 1936, أي بفاصل زمني لا يقل عن 160 عام بينه وبين كتاب ثروة الأُمم The Wealth of Nations لآدم سميث [2]. ويعتقد كينز من إمكانية حدوث التوازن عند المستويات الأقل من الإستخدام الشامل أو عنده وذلك في حالات معينة ونادرة مخالفًا ومنتقدًا النظرية التقليدية وزعمها بأن التوازن يتحقق دائمًا عند مستوى الإستخدام الشامل, وفي نفس الصدد إنتقد إفتراضها المتمثل بقانون ساي, لعدم موافقتها ما تبنته بصدد مرونة الأسعار والأجور وقابليتها للإرتفاع والإنخفاض وصولًا إلى حالة التوازن التلقائي هذا من جهة, ومن جهة أخرى إهمالها لمستوى الطلب الكلي, ومن وجهة نظر كينز يعمل الطلب الكلي (الإستهلاكي والإستثماري) كمحدد مباشر وأساسي لمستوى الإستخدام والإنتاج الكلي والدخل الكلي, وهذا لا يوجب تطابقه مع الحجم الكلي للدخل, والإختلاف بين الجانبين يؤدي إلى إحدى النتيجتين أما إرتفاع مستوى الأسعار (التضخم) أو فائض في الطاقة الإنتاجية (البطالة), وهكذا نوه كينز لإمكانية حدوث البطالة [3]. أما فيما يخص السياسات النقدية فعلى الرغم من إعتراف الكينزيون بالسياسة النقدية إلا إنهم يؤمنون بفاعلية السياسة المالية حتى في حالة إنعدام التغير في عرض النقد. وأدت السياسات العاملة على تعزيز الطلب الكلي دورًا هامًا في تخلص الإقتصادات المتقدمة الصناعية من الأزمة القائمة في الثلاثينات القرن العشرين, التي عصف بهياكلها [4]. ويعد التحليل الكينزي تحليل قصير الأجل إستنادًا إلى رأيه القائل: In The Long Run We Are All) (Dead, أي ما معناه إننا في الأجل الطويل كلنا ميتون [5].

[1]- أكرم محمود الحوراني, عبد الرزاق حسن حساني, النقود والمصارف, منشورات جامعة دمشق, كلية الإقتصاد, سوريا, 2011, ص 99.
2- Andrew B. Abel and Ben S. Bernanke, Macroeconomic, Published by Dorling Kindersley, India, 5th Edition, 2009, P.18.
[3]- نزار كاظم الخيكاني, حيدر يونس الموسوي, السياسات الإقتصادية - الإطار العام وأثرها في السوق المالي ومتغيرات الإقتصاد الكلي, ط 2, دار اليازوري للنشر والتوزيع, عمان, 2015, ص ص 28-29.
[4]- عبد الرحمن محمد السلطان, مصدر سبق ذكره, ص 193.
[5]- محمد صالح القريشي, إقتصاديات النقود والبنوك والمؤسسات المالية, إثراء للنشر والتوزيع, عمان, 2009, ص 98.

يعتمد كينز في تحليله على **مبدأ الطلب الفعال The Principle of Effective Demand** والأخير يدل على الرغبة المصحوبة بالقدرة على شراء السلع والخدمات بأسعار مختلفة, يمثل هذا الطلب نقطة إلتقاء العرض الكلي بالطلب الكلي أي تحقيق التوازن, ولكن حسب كينز فإن نقطة البداية هي الطلب الإجمالي الذي يبنى على أساسه العرض الإجمالي, وهذا لا يعود فقط إلى الوضع الإقتصادي السائد فحسب بل للنقود الدور المهم في ذلك أيضًا, فليس كل دخل متاح ينفق على طلب السلع والخدمات كما جاء به الكلاسيك وإنما هناك جزء يتسرب منه ويذهب للإدخار على إعتبار إن النقود مخزن للقيمة, وهذا منافيًا لما جاء به الكلاسيك على ان النقود وسيلة للتبادل ولا تطلب لذاتها ولا يزداد الطلب مع كل زيادة في العرض ولكن قد يزداد الطلب على الإنتاج نتيجة لإنفاق المدخرات أو زيادة المعروض النقدي ومنها أوضح كينز إن الطلب على النقود لم يعد مقرونًا بالطلب على السلع والخدمات [1]. وبالرجوع إلى المحدد الأساس للإستهلاك (الدخل), فإن كل زيادة معينة في الإستهلاك سببها إرتفاع مستوى الدخل بمقدار معين, وأطلق كينز على هذه الحالة (الميل الحدي للإستهلاك), ويرمز له MPC, ويتناسب هذا الميل عكسيًا مع إرتفاع الدخل[2].

وأبرز النقاط في نظرية كينز للإستهلاك هي: [3]

1. إنّ الإستهلاك هو دالة تتميز بإنحدار ثابت بالنسبة لمستوى الدخل.
2. الميل الحدي للإستهلاك ذو قيمة موجبة تقل عن الواحد الصحيح.
3. إنّ الميل المتوسط للإستهلاك يتجه إلى الإنخفاض مع زيادة الدخل نتيجة وصول المستهلك إلى حالة الإشباع وهذا يعني إن العلاقة غير نسبية.

ثالثًا: الرؤية النقودية The Monetarists View

نظرًا لمحدودية السياسات والأفكار الكينزية وعدم قدرتها على مواجهة الأزمات الإقتصادية الجديدة ففي أواخر الستينات وخلال السبعينات من القرن العشرين ظهر فكر إقتصادي معاصر قائم في منهجه وأسسه على قواعد المدرسة الكلاسيكية فعندها ظهر التحدي الكبير من مدرسة فكرية جديدة تسمى بالمدرسة النقدية أو (مدرسة شيكاغو) بأدوات تحليلية أكثر حداثة وواقعية, إذ يستخدم مصطلح النقدي Monetarist هنا للإشارة إلى الإقتصاديين الذين يؤمنون بالفكرة الكلاسيكية التي

[1]- حازم الببلاوي, دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الإقتصادي, ط 1, دار الشروق, القاهرة, 1995, ص 139.
[2]- معاذ الشرفاوي الجزائرلي, تاريخ الفكر الإقتصادي, منشورات الجامعة الافتراضية السورية, سوريا, 2020, ص230.
[3]- عبد الفتاح عبد السلام أبو حبيل, التحليل الإقتصادي الكلي النظرية والسياسات الإقتصادية, منشورات جامعة الجبل الغربي, الجماهيرية العربية الليبية, ليبيا, ص152.

تقول بأن زيادة عرض النقد لا يقود بشكل أساس إلى زيادة الإنتاج وإنما يؤدي بشكل واضح إلى زيادة الأسعار[1]. وكان الفكر النقدي الجديد قائم تحت راية الإقتصادي الأمريكي ميلتون فريدمان الذي أكد بدوره على أهمية النقود في تحديد مستوى النشاط الإقتصادي على المستوى الكلي بالإضافة إلى التحكم في المستوى العام للأسعار [2]. وكان ميلتون فريدمان قد طور نظرية نقدية في المسار النقدي منذ الأربعينات وبرزت إلى الواقع الإقتصادي عند السبعينات, إذ كانت الأسباب الرئيسة في شيوع أفكار النقديين والعمل بها هو تراجع أداء الإقتصاد الكلي الأمريكي وقوة الأفكار والحجج التي تم طرحها من قبلهم آنذاك. لمواجهة الأزمات والتحديات التي أوضحت قصور التحليل الكينزي في تفسيرها ومعالجتها ومنها أزمة أو ظاهرة **الركود التضخمي Stagflation** التي عُرفت بأنها ظاهرة تدل في جوهرها على إرتفاع في معدلات التضخم والبطالة في آن واحد.[3] وتعد هذه الظاهرة من القضايا الإقتصادية التي تمتاز بجدل واسع في تحليلات الإقتصاديين في الدول الصناعية على وجه الخصوص, للوقوف على المسببات الحقيقية لهذه الظاهرة. يرجع أصحاب مدرسة شيكاغو السبب وراء الركود التضخمي إلى السياسات الإقتصادية التوسعية (المالية والنقدية) التي إتبعتها الحكومات آنذاك قيامًا على الأفكار التي جاء بها كينز والهادفة إلى محاربة الكساد عن طريق زيادة نسب الإنفاق الكلي.[4] وتكمن خطورة الركود التضخمي في إبطاله قدرة السياسات النقدية والمالية في إدارة الطلب الكلي لتحقيق الإستقرار الإقتصادي.[5]

المبادىء الرئيسة للمدرسة النقدية: [6]

– **دور النقود:** أكد النقديون على دور النقود في تحديد التوازن في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والأسعار, فالتغيرات في عرض النقد Money Supply، في نظرهم، لها آثار واسعة على الإنفاق، عن طريق الإستثمار والإستهلاك. في حين ان الكينزيين إفترضوا بأن السياسة النقدية تؤثر على الطلب الكلي عن طريق التغير الحاصل في سعر الفائدة، من ثم فهي تؤثر على الإنفاق الإستثماري فالزيادة في عرض النقد بالنسبة للنقديين ترفع منحنى الطلب الكلي إلى الأعلى، عن طريق الزيادة

[1]- مدحت القريشي, تطور الفكر الإقتصادي, ط 2, دار وائل للنشر, عمان, 2011, ص 291.
[2]- عبد الحسين الغالبي وآخرون, مصدر سبق ذكره, ص 143.
[3]- Haberler, Gottfried, "The Problem of Stagflation" Reflections on the Microfoundation of Macroeconomic Theory and Policy, The American Enterprice Institute for Public Policy Research, USA, 1985, p. 9.
[4]- محمد خليل البحيصي, ظاهرة الركود التضخمي في الدول المتقدمة بين النظرية والتطبيق, رسالة مقدمة إلى كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية, جامعة الازهر, فلسطين, 2018, ص 25.
[5]- عبد الرحمن محمد السلطان, مصدر سابق, ص 194.
[6]- مدحت القريشي, مصدر سابق, ص 292.

في الإنفاق من رجال الأعمال والقطاع العائلي، من ثم تؤدي إلى رفع المستوى التوازني للناتج الحقيقي.

– **رفض الكينزية:** أن الإقتصاد في نظر النقدين يحقق التوازن بشكل آلي مع تقلبات بسيطة، وان الكساد العميق ينتج عن سياسة نقدية غير ملائمة وليس عن تغيرات مستقلة في جانب الإنفاق. فالتغيرات في عرض النقد تسبب تغيرات مباشرة في الناتج المحلي الإجمالي الإسمي (Nomial) ولا تعمل عن طريق أسعار الفائدة. كما إن السياسة المالية، في نظر النقديين غير فعالة إلا إذا ترافقت مع تغيرات في عرض النقد، وحتى في هذه الحالة فإنها تكون غير فعالة في ظل وجود التوقعات الرشيدة.

يعتقد أصحاب المدرسة النقدية بأن الإقتصاد في وضعه الأساس يكون مستقرًا ولا حاجة لتدخل الدولة الذي ينجم عنه إختلالات إقتصادية ومن هنا نرى إمتدادهم الواضح للكلاسيك, وبإعتقادهم إن السياسات الإقتصادية من قبل الدولة يراد بها غايات سياسية أكثر مما هي إقتصادية [1].

دافع النقديون عن فكرة آلية التصيح الذاتي للإقتصاد ولا حاجة للسياسات الإقتصادية النشطة أو الفعالة, لأن محاولة الحكومة في معالجة التضخم والبطالة عن طريق السياسات الإقتصادية المناسبة يجعل الأمور أكثر سوءًا. وحسب رأي النقديين فإن زيادة عرض النقد تؤدي بدورها إلى زيادة الإنفاق على الإصول المالية والعينية أي إنها تؤدي إلى زيادة كبيرة وواضحة في الطلب الكلي وان السياسة النقدية تمارس عملها عن طريق التحكم في سعر الفائدة.[2] فمن وجهة نظر فريدمان أن الإقتصاديين لم يكونوا على دراية كافية في التعامل مع السياسة المالية وإدارة الوضع الإقتصادي عن طريقها بحكمة, فإن إعادة توجيه عمل أدوات السياسة المالية قد يظهر تأثيره بفارق زمني عادة يصل إلى ستة أشهر حتى تؤثر في الناتج القومي الإجمالي الإسمي أو حتى تصل المدة إلى أكثر من ذلك [3]. وحسب رأيه أيضًا فإن السياسة المالية تكون أشد وقعًا وتأثيرًا في عملها فقد كانَ لها أثرٌ مباشرٌ على الطلب الكلي عن طريق تيار الإنفاق, والسبب في قوة تأثيرها يكمن في إمكانية توقعها والتنبؤ لها [4].

[1]- سامي خليل, نظرية الإقتصاد الكلي, نظريات الإقتصاد الكلي الحديثة, الكتاب الثاني, الكويت, 1994, ص 752.
[2]- مايكل ابدجمان, الإقتصاد الكلي: النظرية والسياسة, ترجمة محمد إبراهيم منصور, دار المريخ للنشر, الرياض, 1999, ص 333.
[3]- عبد علي كاظم المعموري, تاريخ الأفكار الإقتصادية, ط 1, دار الحامد للنشر والتوزيع, عمان, 2012, ص 454 .
[4]- جيمس جوارتيني, ريجارد استروب, مصدر سبق ذكره, ص 433.

رابعًا: رؤية التوقعات العقلانية The Rational Expectations View

وهي نظرية إقتصادية تهتم بتشكيل توقعات مستقبلية للأوضاع الإقتصادية, وتشير هذه التوقعات بدورها إلى الإستخدام الكفء لكل المعلومات وثيقة الصلة بموضوع ما, وان هذه المعلومات معرضة دومًا للخطأ أو الصواب, ولكن المعلومات المتاحة أمام الأفراد لتمنحهم ميزة إجراء التحسينات على توقعاتهم [1]. ظهرت هذه المدرسة في وقت كان الإقتصاد فيه بحاجة إلى إيديولوجيات وسياسات جديدة تنتشله من فيض الأزمات الإقتصادية وخاصةً بعد صدمات إرتفاع أسعار النفط عام 1973, حينما فشلت النظريات السابقة من إيجاد المخارج الآمنة من تلك الأزمات ومنها التضخم الركودي.[2] فإكتمل بناء هذه المدرسة في بداية السبعينات على يد نخبة من المفكرين مثل (Thomas Sergeant, Pigu, Robert Lucas) وآخرون. تبرز أهمية التوقعات المستقبلية للظروف الإقتصادية في مجال الشركات التي تؤسس قرارات الإستخدام للأشهر الحالية على شروط الطلب المتوقع للأشهر القادمة, مع ملاحظة ان هذه التوقعات تتغير من شهر إلى آخر ومن سنة إلى أخرى, تبعًا لتغير شروط التجارة والظروف الاقتصادية [3]. إن أساس آلية عمل هذه المدرسة تأتي من مدى كفاءة توظيف وإستخدام المعلومات المتاحة في الوقت الحاضر عن كلتا السياستين المالية والنقدية ومدى الإستفادة من هذه المعلومات في بناء التوقعات للمستقبلية بطريقة تتسم بالرشادة والعقلانية, وعندما تتساوى الكلفة الحدية للحصول على هذه المعلومات مع منفعتها الحدية تكون كفاءة توظيف هذه المعلومات في بناء التوقعات قد بلغ مستواه الأمثل [4].

خامسًا: رؤية إقتصاديي جانب العرض Supply – Side Economists View

بعد إن أهملت النظرية الكينزية جانب العرض وركزت على جانب الطلب فأدى ذلك ظهور جماعة منتقدة للفكر الكينزي ومؤيدين للفكر الكلاسيكي المهتم بجانب العرض وسموا **بإقتصاديي جانب العرض,** إذ يرون أن أفضل وسيلة لتحقيق الإستقرار الإقتصادي هي عن طريق زيادة السلع والخدمات المعروضة ذلك عن طريق السياسات الإقتصادية المناسبة [5]. ومن الجدير بالذكر إن هذه المدرسة لا تمثل مزيج من العلاقات المترابطة وإنما يرجع أساسها التكويني والفكري إلى الفكر التقليدي وذلك بناءًا على إيمانها الكامل بقانون ساي, وإنتقادها بأن الضرائب لها دورًا فاعلًا في

[1]- سلام كاظم شاني, تحليل العلاقة بين الموازنة العامة والناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (1988-2009), رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الإدارة والإقتصاد, جامعة كربلاء, العراق, 2011, ص 32.

[2]- نبيل مهدي الجنابي, التوقعات العقلانية المدخل الحديث لنظرية الإقتصاد الكلي, دار غيداء للنشر والتوزيع, عمان, 2016, ص 80.

[3]- Fisher, S., M. Long – Term Contract, Rational Expectations and Optimal Money Supply Rule, Journal of Economics, 1996, P48.

[4]- محمد أحمد الأفندي, النظرية الإقتصادية الكلية السياسة والممارسة, ط 1, الأمين للنشر والتوزيع, صنعاء, 2012, ص 189.

[5]- مايكل أبدجمان, مصدر سبق ذكره, ص 342.

تحديد حجم الإنتاج ومستوى الدخل وإنتاج البطالة وإرتفاع الأسعار لأن الضرائب المفروضة على دخول الأفراد لاتحفزهم على العمل وإنخفاض نسب الإستثمار يعود سببها إلى الضرائب التي فرضت رأس المال. وإستبعدوا دور الدولة على إنها عنصرًا **غير منتجًا (Non-Protictive)**.[1] إعتقد أصحاب هذه المدرسة معالجة الوضع الإقتصادي يأتي عن طريق زيادة الإنتاج والأخير سوف يولد الدخول والدخول سوف تولد طلبًا أو إنفاق على العرض أو الإنتاج. يتأثر الإنفاق الكلي بالسياسة المالية عن طريق الإنفاق الحكومي والضرائب. تقود السياسة النقدية الإنفاقين الإستهلاكي والإستثماري عن طريق سعر الفائدة [2]. ويرى أصحاب هذه المدرسة إن معالجة الركود التضخمي تكون عن طريق التأثير في العرض الكلي ومن ثم تخفيز الطلب الكلي ليصب في صالح الإنتاج وليس الإستهلاك عن طريق تطبيق سياسة نقدية إنكماشية لعلاج التضخم بالتزامن مع خفض معدلات الضرائب التي تؤثر سلبًا على معدلات الأرباح الإستثمارية, وأضف إلى ذلك خفض نسب الإنفاق الحكومي عن طريق تحجيم دور الدولة في النشاط الاقتصادي وخاصة في سوق العمل وتحديد مستوى الأجور الأدنى مع ضرورة إلغاء أو تقليل الإعانات المقدمة من قبلها للعاطلين عن العمل [3] .

سادسًا: رؤية الكينزيون الجدد The New - Keynesian View

ظهرت هذه المدرسة المعاصرة في التحليل الإقتصادي الكلي في أواخر السبعينيات وبداية الثمانينات، إذ بدا إن المشهد الإقتصادي الكلي في الولايات المتحدة قد إجتاحته موجة كلاسيكية جديدة، وان الإقتصاد الكينزي أصبح منعزلاً في الواقع, فجاءت للتصدي للرأي الكلاسيكي المنتقد للفكر الكينزي الكلي, ووضعت أُسس التحليل الإقتصادي الجزئي في الفكر الكينزي [4], وإنقسم الكينزيون إلى قسمين بعد دمج ساموبلسون لأفكار كينز مع الأفكار النيو كلاسيكية فمنهم المعتدلون والمتطرفون فالنيو كينزيون يعتبرون هم القسم الأكبر والمعتدل من المدرسة الكينزية المعاصرة.[5] كان لا يزال هناك إنطباع واسع الإنتشار بأن أفضل وألمع خبراء الإقتصاد الكلي الشباب قد ساروا بشكل موحد تقريبًا تحت الراية الكلاسيكية الجديدة مع بدء عقد الثمانينيات [6]. إن أصحاب هذه

[1]- مدحت القريشي, مصدر سبق ذكره, ص ص 317-318.
[2]- عبد الكريم أحمد قندوز, (اقتصاديات جانب العرض, اثر لافر, ومبدأ - الضريبة تقتل الضريبة: مدخل للإصلاحات الضريبية بالدول العربية), صندوق النقد العربي, 2021, ص2.
[3]- إبراهيم لطفي عوض, ظاهرة الركود التضخمي في الاقتصاد المصري دراسة تحليلية, رسالة ماجستير, كلية التجارة, جامعة زقازيق, مصر, 2002, ص 48.
[4]- معاذ الشرفاوي الجزائرلي, مصدر سبق ذكره, ص 265.
[5]- مدحت القريشي , المصدر السابق نفسه , ص274.
6- Alan S. Blider, The Fall and Rise of Keynesian Economics, Economic Record, Vol. 64, Iss. 4, 1988, p.278.

المدرسة هم أنفسهم الممثلون الحقيقيون لإعادة الفكر الكينزي, وهم أول من وضع أسس التحليل الجزئي في النظرية الكينزية [1].

هناك جملة من الفرضيات التي إستند عليها الكينزيون الجدد:

إتبع الكينزيون الجدد الكلاسيكون الجدد وقبلوا نظرية التوقعات الرشيدة, ويكمن السبب وراء ذلك الإعتراف إن الكلاسيكيون الجدد كانوا يستبعدون النماذج الإقتصادية التي لا تعترف بالتوقعات الرشيدة من المناقشات بوصفها نماذج غير علمية إطلاقًا. وإفتراضهم إن الثقة والترابط بين المستهلكين ورجال الأعمال من الممكن ان تكون في وضعها غير المستقر, وهذا بدوره يؤثر على الإنفاق وجعله غير مستقر هو الآخر. ومن الجدير بالذكر إن الكينزيون الجدد يصبون إهتمامهم في مجرى تحليل أسباب البطالة وطرق علاجها كونها المشكلة الأخطر من التضخم من وجهة نظرهم.[2] ولا توجد رؤية كينزية جديدة موحدة لدور السياسة المالية على الرغم من ان الكينزيون الجدد يعطون وزنًا أكبر لدور السياسة النقدية في الإستقرار مقارنةً بالنظرة الكينزية القديمة [3].

إهتم الأدب الكينزي الجديد في المقام الأول بالبحث عن نماذج صارمة ومقنعة للأجور أو ثبات الأسعار على أساس تعظيم السلوك والتوقعات العقلانية.[4] تطور الإقتصاد الكينزي الجديد إستجابة للأزمة النظرية المتصورة داخل الإقتصاد الكينزي الذي كشفت خلال السبعينيات. وتتمثل المهمة الأساسية التي تواجه المنظرين الكينزيين في معالجة العيوب النظرية والعقبات غير المتسقة في النموذج الكينزي القديم. لذلك، يهدف المنظرون الكينزيون الجدد إلى بناء نظرية متماسكة للعرض الكلي, إذ يمكن تبرير جمود الأسعار والأجور أي بطأ إستجابتها للتغيرات في الظروف الاقتصادية [5]. إذ يكمن الخلاف بين الإقتصاديين الكلاسيكيين الجدد والكينزيين الجدد حول مدى سرعة تعديل الأجور والأسعار. ويبني الكلاسيكيون الجدد نظرياتهم الإقتصادية الكلية على إفتراض إن الأجور والأسعار مرنة. وهم يعتقدون أن الأسواق متوازنة (توازن العرض والطلب) عن طريق إحداث التوازن التلقائي. أما الكينزيون الجدد فيعتقدون أن نماذج مقاصة السوق لا يمكن أن تفسر التقلبات الإقتصادية قصيرة المدى، ولذا فهم يدعون إلى نماذج ذات أجور وأسعار ثابتة.

1- Özlen Hiç, Evolution of New- Keynesian Economics, 3rd world Conference on Technology, Innovation and Entrepreneurship, Elsevier B.V, Procedia Computer Science, Vol. 158, Istanbul, 2019, P1026.

2- سامي خليل, مصدر سبق ذكره, ص758.

3- Brian S. and Howard R. Vane, Modern Macroeconomics Its Origins, Development and Current State, Edward Elgar Publishing Limite, USA, 2005, P.364.

4- Robert J. Gordon, What Is New-Keynesian Economics?, Journal of Economic Literature, Vol. 28, No 3, 1990, P.

5- Brian S. and Howard R. Vane, Op. Cit, P. 361.

المبحث الثاني
الإطار النظري والمفاهيمي لبنية الناتج

المطلب الأول: مفهوم ومكونات بنية (هيكل) الناتج المحلي الإجمالي

أولًا: مفهوم بنية الناتج Concept of The Product Structure

إنّ وظيفة بنية الناتج تكمن في شـرح أو توضـيح نسـبة مشـاركة كل قطاع من القطاعات الإقتصـادية المشـاركة في تكوين الناتج المحلي النهائي للبلد, فضـلًا عن بيان الأهمية النسـبية لكل قطاع مساهم, ويبين الناتج المحلي الإجمالي عن مدى تقدم أو تراجع نسبة النمو الإقتصادي للبلد.[1] ومن رأي والاس بيترسـون, ان البنية الرئيسـة لإقتصـاد أي بلد تتكون من عدد من البنى والهياكل الفرعية كالهيكل النقدي, هيكل الموازنة العامة, هيكل التجارة الخارجية, هيكل القوى العاملة وهيكل الإنتاج وغيرها, فعن طريق هذه القطاعات يتم التعرف على أوجه ونسـب الإختلال في الإقتصـاد القومي وآلية التطور في ركائزه.[2] وينصب تركز الإقتصاديون في تحليلاتهم لمسار الإقتصاد على البنية القطاعية له مثل بنية القطاع الخدمي أو الصـناعي, وهذا يدل على الإهتمام بالمكونات الجزئية للهيكل العام, لرسم صورة واضحة لمدى تناسقها وإنسجامها.[3] وتعد العلاقة بين القطاعات من أهم العلاقات البنيوية أو البنيانية, فهي مرآة عاكسة للتركيب الهيكلي القطاعي لإقتصاد أي بلد, لكون تحدد الأهمية النسبية لكافة الإنشطة الرئيسة, وتحدد نسبة ومقدرة الموارد المتاحة في الإقتصاد عن طريق أنماط الإنتاج التي تم إعتمادها, ويمكن للعلاقات بين القطاعات التأثير على العلاقات الدولية والتوازنات الإقليمية. [4]

ويُعرف الناتج المحلي الاجمالي Gross Domestic Product على إنه (تدفقًا Flow, أي إنه يمثل ما تم إنتاجه من سلع وخدمات خلال مدّة زمنية محددة, إن إزدياد حجم الناتج المحلي عبر الزمن يعبر عن زيادة الطاقة الإنتاجية للبلد من السـلع والخدمات, وهذه الزيادة تعمل على رفع نسب التوظيف وزيادة دخول الأفراد مما يزيد في نسب الإنفاق الإستهلاكي والإستثماري مما يحفز على زيادة العرض أو الإنتاج تارةً أخرى. أما الظاهرة المعاكسة لما سبق, أي إنخفاض نسب الناتج

[1]- مهدي سهر الجبوري, سلام كاظم الفتلاوي, الموازنة العامة وبنية الناتج المحلي الإجمالي, ط 1, دار الأيام للنشر والتوزيع, عمان, 2018, ص 71.
[2]- والاس بيترسون, الدخل والعمالة والنمو الإقتصادي, ترجمة صلاح الدباغ, المكتبة العصرية, بيروت, 1968, ص383.
[3]- محمد طاهر نوري, الإختلالات الهيكلية وأثرها على النمو القطاعي والتشغيل في الإقتصاد العراقي للمدة (2003-2015), دراسة تحليلية, مجلة العلوم الإقتصادية والإدارية, جامعة بغداد, كلية الادرة والاقتصاد, العدد 109, المجلد 24, 2018, ص 404.
[4]- هوشيار معروف, دراسات في التنمية الإقتصادية (إستراتيجيات التصنيع والتحول الهيكلي) طروحات فكرية وحالات دراسية, ط 1, دار صفاء للطباعة والنشر والتوزع, عمان, 2005, ص147.

المحلي تولد إرتفاع في نسب البطالة وخفض الدخول وهذا بدوره يخفض نسب الإنفاق التي تقلص حجم الإنتاج وإحداث الركود) [1].

وذكر **Games Gerber** (إن الناتج المحلي الإجمالي هو القيمة السوقية لكل السلع والخدمات النهائية المنتجة داخل الدولة خلال فترة زمنية معينة في الغالب سنة بواسطة عناصر الإنتاج المساهمة في العملية الإنتاجية) [2].

ويمثل الناتج المحلي الإجمالي مجموع قيم الإنتاج من السلع والخدمات بإستبعاد قيمة الإستهلاك الوسيط من المستلزمات السلعية والخدمية وعليه فإنه يضم إجمالي القيم المضافة المتحققة فعليًا في الأنشطة الإقتصادية داخل الرقعة الجغرافية للبلد, وذلك بواسطة عناصر الإنتاج الوطنية وغير الوطنية.[3] ويقوم بعض الإقتصاديين بتقسيم الناتج المحلي الإجمالي إلى نوعين, أحدهما يضم إنتاج القطاع النفطي والآخر يستبعده ويسمى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي, والهدف من ذلك هو إدراك التغيرات التي تطرأ في الناتج, مأخوذًا بنظر الإعتبار المستقبل الناضب لمورد النفط على إعتباره أحد مصادر الطاقة غير المتجددة, وأيضًا على إعتبار إن الإيرادات النفطية تعتمد على مؤثرات وعوامل خارج إرادة البلد وإدارته [4]. يعد قياس الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الإنفاق من الطرق التي تهتم بقياس مكونات الإنفاق النهائي على إختلاف أنواعها, إذ تشمل هذه الطريقة كل من الإنفاق الإستهلاكي الخاص وإنفاق المؤسسات غير الربحية وإنفاق الحكومة الإستهلاكي والإستثماري والصادرات بغض النظر عن واردات الإقتصاد[5] . ويعد من أهم وأوسع المؤشرات المقاييس وأكثرها شمولًا لقياس مستوى الأداء الإقتصادي للبلد, ويصور بوضوح الوضع الإقتصادي من ركود أو تضخم أو إنكماش أو توسع, ويعتمد هذا المؤشر في عمله على السلع والخدمات النهائية تجنبًا للإزدواج الحسابي وهذه تعتبر نقطة قوة لهذا المقياس.[6] وفي بعض الأحيان يسمى الناتج المحلي الإجمالي في المراجع الإقتصادية بالمخرجات أو صافي المخرجات, وللأخيرة معنى مختلف في الحسابات القومية.[7] إن مستوى النمو في القطاعات الإقتصادية على

[1]- أحمد حسين بتال, مفاهيم وطرق قياس الناتج المحلي الإجمالي, محاضرات منشورة في الإقتصاد الكلي, جامعة الانبار, 2020, ص2.
[2]- جيمس غيربر, الإقتصاد الدولي, المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر, ترجمة هيثم عيسى, حسان إسماعيل وآخرون, دمشق, سوريا, 2013, ص217.
[3]- كريم مهدي الحسناوي, مبادئ علم الإقتصاد, المكتبة القانونية, بغداد, العراق, 2007, ص118.
[4]- رحمن حسن الموسوي, علي خير الله ناصر, هيكل الناتج المحلي الإجمالي والموازنة العامة في العراق للمدة (1990-2018), مجلة كلية الكوت الجامعة للعلوم الإنسانية, المجلد 3, العدد 1, العراق, 2022, ص110.
[5]- منهجية الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الإنفاق, مركز الإحصاء, الإمارات, أبو ظبي, ص3.
[6]- جيمس غيربر, مصدر سابق, ص217.
[7]- دراسات في الأساليب - دليل الحسابات القومية, منشورات الأمم المتحدة, إدارة الشؤون الإقتصادية والاجتماعية, الشعبة الإحصائية, السلسلة واو, العدد 85, نيويورك, 2005, ص15.

إختلاف أنواعها يتمثل في حجم مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي, وتبنى أهمية هذه القطاعات إستنادًا على نسبة المساهمة في GDP, وتتغير هذه الأهمية بتغير نسبة المشاركة [1].

أهمية إحتساب الناتج المحلي الإجمالي: [2]

1. يقيس حجم إقتصاد البلد ونشاطاته خلال مدة لاتتجاوز السنة.
2. إستخدام مؤشر متوسط نصيب الفرد منه كمقياس للمستوى المعاشي بشكل تقريبي.
3. يستخدم كمؤشر للمقارنة بين الدول من حيث تحديد مستوى الإداء الإقتصادي للبلد.
4. إستخدام السلاسل الزمنية ل GDP من قبل واضعي السياسات والخطط ومتخذي القرارات في التنبؤات المستقبلية.
5. يقيس نسبة الكفاءة التي تم فيها توظيف عناصر الإنتاج عن طريق نسبة العوائد التي تحصلتها خلال مشاركتها في العملية الإنتاجية.

ويعد معيار الناتج المحلي الإجمالي من المقاييس الأكثر شمولًا, ويشكل جزءًا من الحسابات القومية للبلد التي تعتبر حزمة من البيانات والإحصاءات التي تشكل الرؤية الواضحة لراسمي السياسات الإقتصادية ومتخذي القرارات والجزم في تحديد ما إذا كان الإقتصاد يعاني حالة ركود أو تضخم أو إنكماش أو إنتعاش.[3] والناتج المحلي الإجمالي يعد كمؤشر إقتصادي يمكن إستخدامه في التحليل الإقتصادي ووضع الخطط الإنمائية والسياسات الإقتصادية الملائمة. وان تحليل نمو الناتج المحلي الإجمالي وهيكله القطاعي من الأمور المهمة للتعرف على أماكن الخلل وكيفية معالجتها.[4] ويستدل من ذلك بأن بنية الناتج المحلي الإجمالي تعبر عن أهمية كل قطاع إنتاجي من القطاعات الإقتصادية المكونة للناتج المحلي الإجمالي ومدى مساهمة كل قطاع ومقارنته بالقطاعات الأخرى, ومن ثم معرفة التوزيع القطاعي الأمثل للتنوع الإقتصادي للبلد. ويذكر أيضًا ان نشاط ومعاملات الإقتصاد الأسود أو الإقتصاد الخفي لا يدخل ضمن حسابات الناتج المحلي الإجمالي, ويمثل هذا الإقتصاد كل ما يتم العمل به خارج علم ورقابة الدولة تهربًا من الضرائب أو إنها أعمال غير شرعية أو ممنوعة.

1- Republic of Yaman, Ministry of Planning & Development: Summary of The Second Five-Year Plan for Economic & Development (2001-2005), P24.

2- مهند بن عبدالله السلمان, أحمد بن بكر البكر, مفهوم الناتج المحلي الإجمالي (دراسة وصفية), مؤسسة النقد السعودي, 2016, ص ص 6-7.

3- مهند السلمان, أحمد البكر, المصدر السابق, ص4.

4- فارس كريم بريهي, الإقتصاد العراقي فرص وتحديات, دراسة تحليلية للمؤشرات الإقتصادية والتنمية البشرية, مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية, كلية بغداد الجامعة, العدد 27, 2011, ص32.

وعلى الرغم من إتساع صدى هذا المقياس (GDP) إلا إنه يشوبه بعض من عدم اليقين لعدم إحتسابه جميع الأنشطة ومثالًا على ذلك عمل ربات البيوت أو خدمة الطبيب لأهله وهذا ما يعطي قيم غير حقيقية. أما عند مقارنة الناتج المحلي بين الدول فيجب الأخذ بنظر الإعتبار إختلاف قيم العملات بين البلدان ومكونات الناتج ودرجة نموه والأساليب الإحصائية التي تم إستخدامها وغيرها من الإختلافات.[1] وفي أحيان كثيرة يكون هذا المؤشر مضللًا لقياس مستوى رفاهية الأفراد حيث هذا المؤشر هو مجرد حساب لمعدل نمو الدخل لأعلى 40 % من السكان الذين يتلقون جزءًا من GDP بشكل غير متناسب.[2] وتجدر الإشارة إلى أن GDP لا يأخذ بعين الإعتبار الظروف البيئية من تلوث وتدهور الأحوال الصحية, وأحيانًا تكون الزيادة في قيمة هذا الناتج ظاهرية غير حقيقية, أي تعود إلى زيادة في المستوى العام للأسعار وليس لزيادة الكميات المنتجة من السلع والخدمات, لذلك فهو لا يعبر عن زيادة الرفاهية الإقتصادية.[3]

يمكن أن **نستنتج** مما سبق إنه يتم الإعتماد في هذا المقياس (GDP) على القيمة السوقية للمنتجات وليس الكميات التي تم إنتاجها, وذلك لصعوبة إحصاء الكميات المنتجة على إختلاف أنواعها واشكالها, وإمكانية جمع القيم السوقية, لضمان الحصول على دقة في القياس قدر الإمكان, وأيضًا لا يتم إحتساب السلع الوسيطة التي دخلت في تكون المنتج النهائي في الناتج المحلي الإجمالي وإنما يتم إحتساب المنتج النهائي حصرًا تجنبًا للإزدواج الحسابي كما ذكرنا سابقًا. ويتم إعتماد مدة معينة (عام واحد) من أجل معرفة مايدخل ضمن حدود إنتاج تلك الفترة وما لا يدخل ضمنها.

ثانيًا: عناصر بنية الناتج Factors of Product Structure

وفقًا لآلية الحسابات القومية المعتمدة من وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي فإن الناتج المحلي الإجمالي يقسم إلى ثلاثة أنشطة (الأنشطة السلعية, الأنشطة التوزيعية والأنشطة الخدمية) : [4]

A – الأنشطة السلعية Commodity Activities

1. الزراعة, الصيد والغابات.
2. الصناعات الإستخراجية (التعدين والمقالع).

[1]- بسام الحجار, عبد الله رزق, الإقتصاد الكلي, ط 1, دار المنهل اللبناني, بيروت, 2010, ص 49.
[2]- ميشيل تودارو, التنمية الإقتصادية, ترجمة محمود حسن ومحمود حامد, دار المريخ للنشر, الرياض, 2006, ص 237.
[3]- أحمد حسين بتال, مصدر سبق ذكره, ص 20.
[4]- وسام سرحان صيهود, تقدير مرونة العمل - الناتج وإستخدامها لأغراض التنبؤ ووضع السياسات في الإقتصاد العراقي, رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والإقتصاد, جامعة كربلاء, العراق, 2018, ص 54.

3. الصناعات التحويلية.
4. البناء والتشييد.
5. الكهرباء والماء والغاز.

B – الأنشطة التوزيعية Distribution Activities

1. المؤسسات, البنوك والتأمين.
2. النقل والمواصلات, الإتصالات والخزن.
3. تجارة الجملة والمفرد, المطاعم, الفنادق وما شابه.

C – الأنشطة الخدمية Services Activities

1. المنظمات والهيئات غير الإقليمية.
2. التعليم, الصحة والعمل الإجتماعي.
3. أنشطة الخدمة الإجتماعية والمجتمعية.
4. الإدارة العامة, الدفاع, والضمان الإجتماعي.
5. الأنشطة العقارية والإيجارية والمشاريع التجارية.

وتنقسم هذه الأقسام إلى مجاميع أخرى حسب طبيعة مساهمة القطاع في الإنتاج, وتقسم إلى[1] :

أ. **الإنتاج الاولي Primary Production** : يشير إلى كافة الأنشطة الإنتاجية التي تتضمن إستخراج المصادر الطبيعية, مثلًا (الزراعة, الصيد, الغابات, التعدين والمقالع).

ب. **الإنتاج الثانوي Secondary Production** : يشمل النشاطات التي تحول المواد الأولية إلى منتجات وسلع وسيطة (نصف مصنعة) أو نهائية الصنع مثل (الصناعة التحويلية والبناء).

ت. **الإنتاج الثلاثي Triple Production** : هذا النوع يشير إلى نشاطات الإنتاج كافة التي تزود الخدمات, مثلًا (النقل والمواصلات, الخزن, تجارة الجملة والمفرد, البنوك والتأمين والفنادق).

إنّ عملية التنمية والنمو الإقتصاديين يسيران جنبًا إلى جنب مع التغيرات القائمة في الهيكل الإقتصادي الوطني ولا بد من الإعتراف بأهمية العلاقات بين أجزاء الهيكل الإقتصادي الواحد.

1- Kowk Tony Soo, Endogenous Economic Policy And The Structure of Production: Theory and Evidence, London School of Economic, London, 2004, P.P 1-3.

فلدراسة وتحليل أي هيكل إقتصادي لابد من معرفة مدى توازن أو إختلال ذلك الهيكل عن طريق الأخذ بعين الإعتبار البعد القطاعي المكون لذلك الهيكل [1]. ويعد التغير الهيكلي الحجر الأساس في عملية التنمية الإقتصادية والمحفز والداعم لها, إذ ترتبط التغيرات الهيكلية بعملية النمو والتنمية الإقتصاديين وذلك عن طريق عملية التنويع الاقتصادي وكما تعرف بأنها (عملية تستهدف تقليل مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي, وفي الإيرادات الحكومية وتقليص دور القطاع الحكومي وتعزيز إسهام القطاع الخاص في النشاط الإقتصادي).[2]

ثالثًا: خصائص الهيكل الإقتصادي في البلدان النامية Characters of Economic Structure in Developing Countries

عرف الكثير من المفكرين الهيكل الإقتصادي على إختلاف إنتماءاتهم الفكرية والحقب الزمنية والظروف الإقتصادية التي واجهوها, وتعددت التعريفات للهيكل الإقتصادي تبعًا للهدف منها, فقد عَرّفَ Francois Bayrou الهيكل الإقتصادي, بأنه مجموعة من النسب والعلاقات القائمة بين عناصر الحياة الإقتصادية التي تميز كيانًا إقتصاديًا في مكان وزمان معينين, فتبين هذه النسب الأهمية النسبية لكل مكون للبنية الإقتصادية كالأجور والأرباح في الدخل, ونسب ناتج القطاعات الداخلة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي, وترتبط كل مكونات الهيكل الإقتصادي بواسطة مجموعة من العلاقات [3], فإن سلامة هذه العلاقات تؤدي بالإيجاب على الهيكل الإقتصادي وتشكل حافزًا لتطوره, ومن أمثلة هذه العلاقات, علاقة الدخل والإستهلاك أو علاقة الإستثمار والدخل القومي. فالهيكل الإقتصادي يعبر عن المساهمة النسبية للقطاعات الإقتصادية المختلفة فهو تجمع أجزاء مختلفة من الوحدات الإقتصادية – مشروعات وأفراد – تقوم بنشاطات إقتصادية معلومة كالإنتاج والتوزيع وتداول المنتجات المادية.[4]

وعرفَ Kenneth F. Wallis أحد أعلام المدرسة الهيكلية أيضًا, الهيكل الإقتصادي بعبارة (إنه مجموعة من الخصائص الإقتصادية والميزات الواضحة التي تبقى على حالها خلال مدة زمنية معينة)[5].

---

[1]- محسن إبراهيم أحمد, تحليل الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2006-2018), المجلة العلمية لجامعة جيهان, المجلد 4, العدد2, السليمانية, 2020, ص 222.

2- Martin Hvidt, Economic Diversification in Gcc Countries: Past record and Future trends, Research Paper, Kuwait Programme on Development, Goverenment and Globalization in the States, 2013, P. 15.

[3]- رفعت المحجوب, الإقتصاد السياسي, الجزء الأول, دار النهضة, القاهرة, مصر, 1966, ص 122.

[4]- مهيب كامل الراوي, آلاء إسماعيل خلف, العلاقة بين الهيكل الإقتصادي وتطور البنية المكانية للإقليم (حالة دراسية - أبو غريب), جامعة بغداد, مركز التخطيط الحضري والإقليمي للدراسات العليا, مجلة كلية التربية للبنات, المجلد 29 (2), 2018, ص2391.

[5]- كينث أف والس, مقدمة في الإقتصاد القياسي, ترجمة عادل عبد الغني محبوب, دار الكتب للطباعة والنشر, جامعة الموصل, العراق, 1982, ص22.

فعن طريق ما جاء في تعريف الهيكل الإقتصـــادي يتبين, بأن الهيكل الإقتصـــادي هو ذلك الإطار الذي يبين المشاركة النسبية والترابط بين العناصر الإقتصادية في زمان ومكان معلومين.[1] وأوضـح الإقتصـاديون بأنه في النظام الإقتصـادي يعد الهيكل الإقتصـادي (بنية الناتج) مصـطلح غاية في التعقيد, كونه يربط بين عناصر التنظيم الإجتماعي والإقتصادي.[2] ويعد اللبنة الرئيسة لأي إقتصـاد كان, وأي إختلال أو إعتلال في هذا الهيكل يؤثر سلبًا على النشـاط الإقتصـادي والوضـع العام للبلد.

ومما لا شـك فيه إن هناك إختلافات بين الهياكل الإقتصـادية في الدول النامية عنها في الدول المتقدمة إستنادًا للمقومات الإقتصادية لذلك البلد كالنشاط الإقتصادي ودرجة نموه وتطوره إقتصاديًا ونسب الموارد المتاحة في ذلك البلد. إذ تتميز إقتصادات البلدان النامية بعدم تكافؤ التركيب النسبي للقطاعات الإقتصـادية المسـاهمة في تكون الهيكل الإقتصـادي, فتعتمد الدول النامية على قطاعين أو أقل في النشـاط الإقتصـادي كمصـدر مكون للدخل القومي وغالبا ما يكون هذا القطاع أو أكثر هو القطاع الزراعي أو إسـتخراج وتصـدير المواد الأولية للبلدان المتقدمة والرجوع في إسـتيراد هذه المواد بعد تحويلها في الخارج إلى سـلع وخدمات نهائية مصـنعة بأشـكال وأنواع مختلفة تواكب الحاجات البشرية وتشبع الرغبات الإستهلاكية والإستثمارية لدى الأفراد وهذا بدوره يؤثر على الميزان التجاري لهذه البلدان إذ يصاب بالعجز نتيجة الإنخفاض الكمي والنوعي في صادراتها وزياد وارداتها الكمية والنوعية من الخارج.

ومن الشائع في أغلب الإقتصادات النامية غياب الصناعات الثقيلة والمتقدمة وسيادة الصناعات الإسـتهلاكية والخفيفة, وغياب المرونة الهيكلية والتكنولوجية, وتبلغ مشـاركة القطاع الصـناعي في تكوين الناتج المحلي بنسـب قليلة, بينما يحتل هذا القطاع في الإقتصـادات المتقدمة نسـب متقدمة من تلك التي يشـغلها ذات القطاع في البلدان النامية [3]. وتتميز إقتصـاديات هذه البلدان أيضًـا, بضـعف معدلات الإسـتثمار والإدخار وسـوء إسـتغلال الموارد المتاحة بكفاءة فضـلًا عن أسـاليب الإنتاج البدائية وإختلال التوازنات الكلية [4]. وتكمن صـعوبة دخول البلدان النامية في مجال تمكين التصدير إلى ضيق الأسواق المحلية على الرغم من كثافة السكان وإمكانية زيادة الطلب الكلي ولكن إنخفاض الدخول العامل الرئيس في إنخفاض القوة الشـرائية وإنحسـار في الطلب [5], وقلة توفر

[1]- سلام كاظم شاني, مصدر سبق ذكره, ص48.
[2]- فرديناند زوريج, الفكر الإقتصادي, ترجمة عمر القباني, وكالة الصحافة العربية (ناشرون), مصر, 2019, ص163.
[3]- محمود حسين الوادي وآخرون, الإقتصاد الكلي, مصدر سبق ذكره, ص 295.
[4]- عبد اللطيف مصطيفى, عبد الرحمن سانية, دراسات في التنمية الإقتصادية, ط 1, مكتبة حسن العصرية, بيروت, 2014, ص 284.
[5]- محمود حسين الوادي وآخرون, المصدر السابق, ص 295.

الأيدي الماهرة الكفوءة وسوء إستغلال العنصر البشري وتدريبه, هذه المعوقات جديرة بالحيلولة دون الدخول في مجال تصـدير السـلع المصـنعة نهائيًا إلى الأسـواق العالمية قبل الإسـتفادة من مزايا الإنتاج الوفير في السـوق المحلية [1], إن الإعتماد على قطاع واحد يعرض البلد وإقتصـاده إلى مخاطر زعزعة الإستقرار الإقتصادي العام عن طريق التقلبات الإقتصادية القوية الناتجة عن تقلبات الأسعار والإنتاج ضمن القطاع الوحيد المعتمد [2]. فالحل الأمثل أو الأساس يكمن في تغير البنيان الإقتصادي للدولة عن طريق زيادة الوعي بالأهمية النسبية للقطاع الصناعي ومخرجاته وزيادة نسبة العاملين فيه والإهتمام بتقديم وسائل إنتاج تكنولوجية متطورة.

يرى كولن كلارك Colin Clark يمكن قياس التنمية بنسبة مشاركة القطاعات الإقتصادية في تكوين الدخل القومي, فكلما تقدمت نسبة مساهمة القطاع الصناعي على مشاركة القطاع الزراعي في تكوين الهيكل الإقتصـادي كلما دل ذلك على تقدم عملية التطور في البلد وهناك مجموعة من المؤشـرات تدل على نجاح عملية التنمية ومدى تنوع الهيكل الإنتاجي ومنها الوزن النسـبي لإنتاج القطاع الصناعي في تكوين GDP فضلًا عن نسبة اليد العاملة في القطاع الصناعي إلى إجمالي القوة العاملة, ومن الضروري الأخذ بالحسبان مؤشر الوزن النسبي للصادرات الصناعية إلى إجمالي الصادرات السلعية [3]. ولا ننسى درجة الإستقلال عن الإقتصاد الخارجي والقوى السياسية الخارجية بالنسـبة للدولة والأهمية النسـبية للقطاعين العام والخاص وتوزيع مراكز القوى والهيكل المؤسـسـي والسـياسـي داخل إطار الدولة [4]. وركزت نظرية التغير الهيكلي على إختلاف نماذجها على الآلية التي عن طريقها تحول بها الإقتصـادات هياكلها الإقتصـادية من التقليدية الزرعية التي تعيش على حد الكفاف إلى التحضر والتطور والتنوع الصناعي والإقتصاد الخدمي عن طريق مزيد من التوسع القطاعي الخدمي والصناعي [5].

رابعًا: جمود ومرونة الجهاز الإنتاجي Flexibility and Inactivity of Production Structure

الإنتاج هو العملية التي يتم عن طريقها تحويل بعض السـلع والخدمات التي تسـمى المدخلات إلى سـلع أخرى تسـمى المنتجات أو المخرجات. أما **الإنتاجية** فهي مقياس لمقدار المدخلات التي

[1]- ايناس الجعفراوي, إستراتيجيات النمو المستدام والتنمية الشاملة, مجلة بحوث إقتصادية عربية, العدد 47, 2009, ص ص 203,200.
[2]- رشيد دريس, فايزة بن جمو, المعوقات الثقافية للمشروع التنموي الإقتصادي - تحولات الإقتصاد الزراعي والصناعي وبنية المجتمع, مجلة دراسات في التنمية والمجتمع , الجزائر, العدد 3, 2015, ص 108.
[3]- عبد اللطيف مصطيفى وعبد الرحمن سانية, مصدر سابق, ص 46.
[4]- ميشيل تودارو, مصدر سبق ذكره, ص72.
[5]- المصدر السابق نفسه, ص 131.

يتم إنتاجها لمخرج معين, أي إنها نسبة المدخلات إلى المخرجات.[1] فيمثل الجهاز الإنتاجي المرآة العاكسة لصورة البلد الإقتصادية وقوته الإنتاجية, وتعاني إقتصادات البلدان النامية من ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي وذلك يعود إلى جملة من المسببات منها, قلة توظيف التكنولوجيا الحديثة في الإنتاج وإستخدام الأساليب القديمة التي تنعكس سلبًا على كفاءة الإنتاجية, ضعف الخبرات الفنية وبساطة برامج التأهيل والتدريب, أضف إلى ذلك عدم الإستخدام الشامل أو الكامل للموارد المتاحة أو سوء توظيفها [2]. ومن ثم فإن ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي يؤدي إلى إختلال في بنية الناتج المحلي الإجمالي, وهذا ما يمكن قياسه في إقتصادات البلدان النامية, وهذا ما يجعل هذه الإقتصادات عرضة للإختلالات الهيكلية إذ تسهم قطاعات أو أنشطة معينة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بنسب ملموسة كبيرة بينما تنخفض نسبة مساهمة القطاعات والأنشطة الأخرى, وهكذا بالنسبة للعاملين [3]. يختلف الهيكل الإنتاجي ودرجة تطور الأنشطة الإقتصادية للبلدان النامية عنها في البلدان المتقدمة, فكما ذكرنا إن معظم الدول النامية تتميز بهيكل إنتاجي يفتقد للقوة الإنتاجية ويتصف بدرجة من الجمود وعدم التنوع والإستناد على الإقتصاد إحادي الجانب المعتمد على إنتاج عدد ونوع محدود من المواد الأولية بنسب أقل من نسب إنتاج السلع الأخرى [4]. وبالحديث عن جمود جهاز الإنتاج فيمكن تعريف الجمود على إنه الحالة التي يكون من الصعب فيها تغير الجانب الكمي والنوعي لهيكل الإنتاج في البلد بسرعة وسهولة نسبيتين, أما المرونة فهي تكون على النقيض من حالة الجمود [5].

المطلب الثاني: آراء المدارس الفكرية حول التغيرات الهيكلية وبنية الناتج

أولًا: مدرسة الطبيعيين (الفيزوقراط) View of The Physiocrates School

ظهرت هذه المدرسة Les Physiocrates في فرنسا منتصف القرن الثامن عشر ويعد طبيب الملك لويس الخامس عشر (الدكتور كيناي), ومع إنتشار أفكاره وما حققته من نجاح في ربوع الأوساط السياسية والعلمية إلتف حوله مجموعة من المفكرين, مثل دي ميرابو الأب وديبون دي نيمور ودي لارفيير وآخرون. ويعد كتاب كيناي **الجدول الإقتصادي** عام 1758م وضع لتوضيح كيفية توزيع الناتج الصافي بين طبقات المجتمع وبين القطاعات الأخرى, ولا يعد هذا الجدول سوى

[1]- Production and Operations Management, Rai Technology University, India, P.9.
[2]- محمد حسين الوادي وآخرون, الاقتصاد الكلي, مصدر سبق ذكره, ص 294.
[3]- محمد طاهر نوري, مصدر سبق ذكره, ص 405.
[4]- أحمد عباس الوزان, العلاقة بين بنيتي الإنتاج وقوة العمل (عوامل الاختلال, سبل التصحيح), جامعة المستنصرية - كلية الإدارة والإقتصاد, المجلة العراقية للعلوم الإقتصادية, السنة الرابعة, المجلد 3, العدد 10, 2006, ص 22.
[5]- المصدر نفسه, ص 21.

خطة لعرض دورة الناتج وكيفية إنتقال الدخول من طبقة إلى أخرى [1]. ووسيلة لتوضيح بعض الإيديولوجيات التي جاءوا بها, مثل القانون الطبيعي وتوافق المصلحة الشخصية مع المصلحة العامة وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ومبدأ المنافسة, إذ على كل فرد أن يسعى لتحقيق منفعته الشخصية مما يولد عملية المنافسة بين الأفراد في الحياة الاقتصادية.

عَدَّ الفيزوقراط الزراعة النواة والحجر الأساس للنشاط الزراعي وتم تفضيلها في منظورهم على الزراعة والصناعة, على إعتبار الأرض هي المصدر الرئيس لكل الثروات ووحدها القادرة على إعطاء الناتج الصافي الذي ينتج جراء مزيج من الجهد البشري مع الهبة الألهية وهي نتاج الطبيعة, إذ عدَّ الطبيعيين المزارعين هم الطبقة المطلقة في الإنتاج, أما الطبقات الأخرى فهي مستهلكة فقط لما ينتجه هذا القطاع الإنتاجي وما عداه فهي طبقات عقيمة غير منتجة [2].

ثانيًا: المدرسة الكلاسيكية View of The Classical School

إن النظرية التقليدية أضهرت إهتمامًا بالإقتصاد الجزئي والظواهر الإقتصادية الجزئية لرسم حدود واضحة لقوى العرض والطلب, وتقديم تفسيرً واضحًا لسلوك المستهلك والمنتج على حدًا سواء, وهذا لا يعني إنها أهملت الإقتصاد الكلي جملةً وتفصيلًا, فكان لها الخطى الواضحة في تقديم أفكار تخص التشغيل والناتج القومي, وتحديد سعر الفائدة. كما إنها لا تؤمن بالتدخل المطلق للدولة أو الوجود التام للملكية العامة, فإن الطابع الرأسمالي الذي ساد على الفكر الكلاسيكي كان له دورٌ في تحجيم دور الدولة في التدخل في النشاط الإقتصادي ولكن لايلغي دورها تمامًا, فالدولة تمتلك جزءًا مهمًا من الثروة القومية متمثلة في ذلك ببعض من المشاريع التجارية والصناعية وتأمين الماء والكهرباء وإدارة بعض البنوك المهمة والرئيسة في الدولة. يرى الكلاسيك إن الإختلال وعدم الإتزان في أركان العرض والطلب هي حالات غير مستمرة ويمكن معالجتها في الأمد القصير عن طريق التوازن التلقائي بتفاعل قوى السوق مع بعضها [3]. فالمشكلة الرئيسة في النظم الرأسمالية تتسم بنقص الطلب الكلي الفعلي عن العرض الكلي, أي زيادة في الإنتاج مع إنخفاض في الإستهلاك, مسببة عدم القدرة على الدفع والشراء مؤديًا ذلك إلى تعطل جزء من عمل الآلية الإنتاجية وركود الأسواق وحدوث البطالة [4].

[1]- حازم الببلاوي, مصدر سابق, ص 47.
[2]- عبد علي كاظم المعموري, مصدر سابق, ص 286.
[3]- محمد عبد الحميد شهاب, التحليل الإقتصادي الكلي, إدارة النشر العلمي, جامعة الطائف, السعودية, 2020, ص ص 117- 118.
[4]- بسام الحجار, عبد الله رزق, مصدر سبق ذكره, ص 341.

وحسب رأيهم بأن الأجور والأسعار مرنة فهذا ما يمكنها من تحقيق الإستخدام الكامل والكفوء للموارد, وهذا بدوره يعطي صورة واضحة عن عدم إيمان الكلاسيك بوجود ما يسمى بالإختلالات الهيكلية. فمن وجهة النظر الكلاسيكية ان الإنتاج هو دالة لتوظيف عناصر الإنتاج, وان دالة الإنتاج في ظل ثبات مستوى التكنولوجيا وكمية رأس المال التي تم توظيفها فهي تعتمد على عنصر العمل, والأخير يعد كعامل مهم في تحديد حجم الإنتاج عن طريق الكمية المستخدمة منه.[1] وبالعودة إلى إفتراض المساواة بين الإجماليين – العرض والطلب, فإن حالة المنافسة التامة في تحقيق الأرباح تعمل على إزالة الإختلالات الحاصلة, فالأسواق التي تعاني من عجز العرض تشهد إرتفاعا في الأسعار وزيادة في معدلات الربح, وعلى العكس, منها ففي الأسواق التي تشهد فائضًا في العرض تنخفض معدلات أرباحها عن طريق إنخفاض المبيعات وهكذا يتم مداولة عناصر الإنتاج من السوق التي تشهد فائضًا إلى السوق التي تشهد عجزًا [2].

ثانيًا: المدرسة الكينزية View of The Keynesian School

ترتبط ولادة الإقتصاد الكلي تقليديًا بنشر نظرية كينز العامة للتوظيف والفائدة والمال في عام 1936, وكان لأفكاره تأثيرًا هائلًا في الحياة الإقتصادية. وتعد الثورة الكينزية بداية التمهيد لعهد جديد خالي من سياسات عدم التدخل التي جاء بها الكلاسيك, أي نهاية لسياسة الإقتصاد الحر, وقيام أزمة الكساد العظيم الذي زعزع الإستقرار الرأسمالي ومبادئه القائم عليها, فيمكن إعتبار النظرية الكينزية إستجابة للتحديات القائمة آنذاك في الفكر الإقتصادي وبداية دولة وإقتصاد الرفاهية[3], إذ نشر كينز مقالًا بعوان "العواقب الإقتصادية للسلام" أوضح فيه ان النظام الرسمالي يسير على مسار غير طبيعي وغير مستقر ويشوبه بعض من التعقيد وعدم الإستمرار [4].

إن الطلب الكلي هو من يحدد المستوى التوازني للناتج. فعند حدوث ظاهرة الكساد وإحداث إختلالات جزئية في الواقع الإقتصادي إنخفض الناتج القومي في الدول بمعدلات تصل إلى الثلث, وإرتفعت نسب البطالة إلى ربع القوى العاملة, إذ عجزت قوى السوق من معالجة الوضع الإقتصادي وإعادة تنظيمه, إذ سطع نتيجة لذلك نجم الأفكار الكينزية لتفسير حقيقة الإختلال الحاصل, فعن طريق نظرية كينز العامة فقد قدم تحليلًا للإختلال والتوازن.[5]

[1]- محمد عبد الحميد شهاب, التحليل الإقتصادي الكلي, إدارة النشر العلمي, جامعة الطائف, السعودية, 2015, ص84.
[2]- حازم الببلاوي, مصدر سابق, ص 137.
[3]- بويلي سكينة, الفكر الإقتصادي عند ابن خلدون والمقريزي, أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية العلوم الإسلامية, جامعة الحاج لخضر, الجزائر, 2015, ص 420.
[4]- نفس المصدر, ص 422.
[5]- حازم الببلاوي, مصدر سابق, ص 131.

وحسب كينز فإن التوظيف الفعلي يخضع إلى الطلب الفعال, وإن البطالة ناتجة من إنخفاض حوافز الإستثمار أمام المستثمرين, فقيام الدولة بالإنفاق على الإستثمار وتوسيع آفاقه يعمل على سحب نسب البطالة ورفع نسب التوظيف وتوليد الدخول وزيادة الإنفاق الإستهلاكي, فالإستهلاك هو المحفز الرئيس للإستثمار وتكوين الطاقة الإنتاجية [1]. فإن الناتج يتحدد حسب الإنفاق الكلي فإن نقص الإنفاق إي تدني العائد على الإنتاج عن تكلفة إنتاجه يؤدي إلى خفض الدخل عن طريق إنخفاض الناتج والتوظيف وان القوى الرئيسة التي تعمل على تحديد حجم التوظيف هي الميل للإستهلاك وحالة الثقة في المستقبل الإقتصادي وتفضيل السيولة وكمية النقود وقوتها الشرائية.[2] وكما أقر كينز ان الإستهلاك هو المقرر للإنتاج, وفرضية الطلب يخلق العرض المقابل له فإن المشكلة الإقتصادية تكمن في ثبوت نقص الطلب الكلي وعدم تحقيق التوازن. وبحسب كينز فإن المحرك الأساسي للدورة الإقتصادية هو الإستثمار بوصفه من أكثر المتغيرات الحساسة التي تستجيب إلى أدنى التغيرات في القطاعات الإقتصادية, فالتوسع الإقتصادي يزيد من فرص حدوث الرخاء بسبب الإستجابة العاجلة للإقتصاد ودعمه للقطاعات الإقتصادية الأخرى عن طريق مبدأ المضاعف, وإنخفاض معدلات الإستهلاك بنسب قليلة يولد إنخفاضًا في نسب الإستثمارات الجديدة حيث ان الإنكماش ينتهي بالكساد إستنادًا إلى أثر المعجل [3]. ففي نهاية القول ان كينز حدد الطلب الكلي ومكوناته الرئيسة وركز على الإنفاق الحكومي بنوعية الإستهلاكي والإستثماري فله دورٌ فاعلًا في الوصول إلى مرحلة الطلب الكلي الفعال عن طريق ردم الفجوة بين الطلب والعرض الإجماليين عن طريق توليد الدخول والحفاظ على إستقرار القوة الشرائية وصولًا إلى إستقرار النشاط الإقتصادي والتخلص من حالة الإختلال. فنظرية كينز هي الدعوة الرئيسة لتدخل الدولة في تنظيم ومعالجة إختلالات الهيكل الإقتصادي للدولة مع أجل تحقيق مستويات أعلى من الإستقرار بواسطة خطط وسياسات إقتصادية داعمة وفعالة للطلب الكلي الفعال ترفع نسب التوظيف وتخفض نسب البطالة وتعالج حالات الإختلال الهيكلية [4]. فإن هذه المدرسة قامت على أسس واقعية في تحليلها وليست تجريدية كما في المدرسة التقليدية مما أدى إلى إتساع صداها والعمل بها [5].

[1]- عزت قناوي ونيرة سليمان, مصدر سابق, ص 114.
[2]- روبرت سكيدلسكي, جون مينارد كينز – مقدمة قصيرة جدًا, ترجمة عبد الرحمن مجدي, ط 1, هنداوي للتعليم والثقافة, القاهرة, مصر, 2015, ص ص 84- 85.
[3]- أحمد عبدالله الوائلي, الفكر الكينزي وأثره في التحليل الإقتصادي الحديث, مجلة الكوت للعلوم الإقتصادية والإدارية, المجلد 1, العدد 6, 2012, ص 14.
[4]- أحمد عبدالله الوائلي, مصدر سبق ذكره, ص 11.
[5]- مصابيح فاطمة, محاضرات في الإقتصاد السياسي, محاضرات منشورة, كلية الحقوق, جامعة جيلالي ليابس, الجزائر, 2021, ص 89.

ثالثًا: المدرسة الهيكلية View of The Structural School

تمتد الجذور الإيديولوجية لهذه المدرسة أو النظرية في تفسير التضخم إلى كتابات عدد من المفكرين الإقتصاديين مثل تشارلز سولتز في دراسة له عن تحليل الإتجاهات المعاصرة للتضخم في الولايات المتحدة التي نشرت عام 1959, وحسب تشارلز فإن التضخم يتولد نتيجة أسباب هيكلية أي إنه ناتج عن وجود خلل هيكلي نتيجة التغيرات في مستوى الطلب. توجهت هذه المدرسة في رسم تحليلاتها بناءً على مرونة عرض بعض القطاعات في الإقتصاد مثل القطاع الزراعي أو الصناعي, فإن زيادة الطلب في أحد هذه القطاعات يؤدي إلى رفع مستوى الأسعار لكون هذه القطاعات لا تستطيع زيادة مستوى الإنتاج أو العرض الكلي في المدى القصير نتيجة إنخفاض أو ضعف مرونة العرض في هذه القطاعات.[1] ويؤكد الهيكليون بإن العرض غير المرن يتطلب تدخلات أو تغيرات سعرية كبيرة لتحقيق تغيرات أصغر في كميات السلع, كما يؤكدون أيضًا على إمكانية حل مشكلة التضخم والتخلص منها عن طريق إحداث تغيرات هيكلية في الإقتصاد مثل زيادة فرص التعليم وتطوير النظام المالي والإحلال محل الواردات والإصلاح الزراعي. وبالرجوع إلى إقتصاد التنمية الهيكلي يضع قيودًا زمنية فاصلة Time Lags للهياكل الإقتصادية في البلدان النامية التي تتأثر وتؤثر على سياسات التنمية.

إنتقد Dudly Seers الإقتصاد الكينزي بطريقة الهيكليين إذ إنّ الإقتصاديين الهيكليين في الخمسينات والستينات من القرن العشرين حاولوا وضع الحلول المناسبة أمام العديد من القضايا التي يعاني منها الإقتصاد النامي مثل التخلف الزراعي بمستويات عالية, وإنخفاض مرتبة التصنيع ووضع القيود أمامه والعديد من المزايا السلبية التي تتمتع بها التجارة مع العالم الخارجي [2].

ويرى معظم الهيكليين الجدد أمثال هيرشمان وميردال وغيرهم, بأن الإختلالات الحاصلة وحالات عدم التوازن الحاصة في الإقتصادات وغالبًا في النامية منها, يرجع إلى النمط الإقتصادي القائم والتركيبة الداخلية والمؤثرات الخارجية المحيطة به, بسبب إنخفاض مرونة هذه الإقتصادات إتجاه تقلبات السوق على المستوى المحلي والعالمي. وركز التغير الهيكلي العمل في تكيّف بنية الهيكل الإقتصادي وتوجيهها بأتجاه التطور والتقدم. وحسب الهيكليين فإن تشوه الهياكل الإقتصادية وزعزعة تراكيبها يعود إلى إنعدام الإحلال بين المنتجات السلعية وعناصر الإنتاج مما يسبب تعطيل

[1]- جعفر طالب الخزعلي, تاريخ الفكر الإقتصادي (دراسة تحليلية للافكار الإقتصادية عبر الحقب الزمنية), الجزء الأول, المكتب المصري لتوزيع المطبوعات, مصر, 2020, ص 274.

[2]- مدحت القريشي, التنمية الإقتصادية - نظريات وسياسات وموضوعات, ط 1, دار وائل للنشر, عمان, 2007, ص 278.

دور الأسعار في تخصيص الموارد الاقتصادية [1]. إن التوسع في الإستثمار في مجال الصناعة وبالأخص التحويلية منها وزيادة مشـــاركة الأخير في تكوين الناتج الإجمالي المحلي GDP, فهذا يعمل على تطوير هيكل الناتج أضـــف إلى ذلك مســـاهمة النشـــاطات الخدمية في تكوين الناتج المحلي وإنحسار نسبة سيطرة القطاع الزراعي [2].

رابعًا: إقتصاديي جانب العرض View of The Supply – Side Economists

بعد ظهور موجة الإنتقادات الموجهة للفكر الكينزي وعدم إعطائه الثقل الفكري الكبير والتركيز على جانب الطلب (الطلب الكلي الفعال) في تحليله, ظهرت موجات فكرية تنتقد هذا الإهمال فظهرت مجموعة من المفكرين سموا بإقتصاديي جانب العرض, تمثل هذه المدرسة التطور الثاني الكبير لإعادة إحياء الفكر الكلاســـيكي, وتقوم هذه المدرســـة الفكرية على مجموعة من المبادئ الرئيســـة في تحليلها وهي: اللجوء إلى تخفيض معدلات الضـــرائب, تخفيض مســـتوى الإنفاق الحكومي, تخفيض معدلات نمو عرض النقود والعودة إلى قاعدة الذهب أضـــف إلى ذلك إعادة تنظيم الجهاز الإنتاجي. فإن الأخير من وجهة نظر مفكري جانب العرض يكمن في أن معالجة الإختلالات الهيكلية تحتاج إلى معالجة البطالة الإحتكاكية وضرورة توفير فرص عمل كافية وتوفير المعلومات اللازمة عنها وذلك من أجل رفع مســـتوى الإنتاج والإنتاجية على حد ســـواء ومعالجة التضـــخم ومســـبباته, ويتم ذلك عن طريق خطط وبرامج مدروســـة لرفع وتعزيز مهارات الأيدي العاملة المتاحة من أجل مواكبة التطور الحاصل في بنية الجهاز الإنتاجي.[3] يؤيد إقتصاديو جانب العرض الإنخفاض الحاد في المستويات الضريبية وحسب إعتقادهم إن هذا الإنخفاض يحفز وبشكل كبير الإدخار والإستثمار والعمل, كما يؤيدون أيضًا العودة إلى قاعدة الذهب – تعهد من الحكومة بتثبيت سعر صرف لعملتها بمقدار معلوم من الذهب – فكان رواد هذه المدرسة يعتقدون إن العودة هذه تعيد الثقة بالدولار الأمريكي عن طريق التقليل من توقعات وقوع التضـــخم مســـتقبلًا وتجنب حدوث الصدمات والإختلالات في النشاط الاقتصادي [4].

[1]- محسن إبراهيم أحمد, تحليل اثر التوزيع القطاعي للاستثمار في إختلال الهيكل الإقتصادي في إقليم كردستان العراق للمدة (2006-2016), مجلة جامعة التنمية البشرية, المجلد 3, العدد 2, 2017, ص ص 430, 431.

[2]- حسين ديكان درويش الدليمي, قياس التغير الهيكلي في تحديد إتجاهات النمو القطاعي في العراق للمدة (1970-1993), أطروحة دكتوراه (غير منشورة), مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والإقتصاد, جامعة بغداد, 1997, ص3.

[3]- عبد الزهرة فيصل يونس, مصدر سبق ذكره, ص 411.

[4]- مايكل ابدجمان, مصدر سبق ذكره, ص 351.

المطلب الثالث: تأثير مكونات الطلب الكلي على الناتج المحلي الإجمالي وبنيته

تؤثر مكونات الطلب الكلي على الناتج المحلي الإجمالي وبنيته كما هو العكس أيضًا في عمل آلية التأثير وكما هو آتي :

1. تأثير الإنفاق الإستهلاكي الخاص في الناتج المحلي الإجمالي

يؤدي الإستهلاك الخاص دورًا أساسيًا في تركيب البنيان الاقتصادي وتحريك العجلة الاقتصادية نتيجة تحريكها للإستثمار وخلق المزيد من فرص العمل, إذ يعد الإستثمار وفرص العمل من الأمور المتعلقة بالحجم الكلي للطلب على السلع والخدمات, كما يعد مفهوم الإستهلاك من المفاهيم المنافسة لمفهوم الادخار, إذ تعد تكلفة الفرصة البديلة هي المحدد لقراري الإستهلاك والادخار [1]. كما توصلت العديد من الدراسات إلى وجود علاقة ترابطية وثيقة بين إجمالي الإنفاق الإستهلاكي الخاص ونمو الناتج المحلي الإجمالي وتقوم هذه العلاقة بين هذين المتغيرين على أثر التغيرات التي تحدث على المستويين المحلي والعالمي, إذ يعد الإنفاق الإستهلاكي الخاص وبمفهومه الكلي من العوامل المؤثرة في قرارات الإنتاج وتحريك العملية الإنتاج ولما له من قدره تحفيزية مباشرة في تحريك القطاع الصناعي الذي يعد من أهم القطاعات الاقتصادية التي تشغل حيز مهم في تكوين بنية الناتج المحلي الإجمالي وذلك خصوصًا في البلدان التي تكون ذا جهاز انتاجي مرن يستجيب للتغيرات الطارئة والمفاجئة من قبل جانب الطلب الكلي في الاقتصاد. كما لهذا المتغير (الإنفاق الإستهلاكي الخاص) تأثيرًا على بعض المتغيرات الاقتصادية ومنها البطالة, إذ ترتفع معدلات البطالة نتيجة انخفاض الإنفاق الإستهلاكي الخاص بسبب انخفاض الدخل الشخصي للافراد بسبب تراجع معدلات التوظيف والتشغيل مما يؤثر على معدلات النمو في الناتج بشكل خاص نتيجة تأثيره على العديد من القطاعات الحيوية ومنها تراجع فرص إقبال القطاع العائلي في حيازة دور السكن وهذا ما يؤثر على إنخفاض مساهمة هذا القطاع في نشاط القطاع الخدمي وبالتالي إنخفاض مساهمة الأخير في اجمالي الناتج المحلي وهكذا تتأثر أيضًا باقي القطاعات الاخرى مما يؤدي إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي.

2. تأثير الإنفاق الإستثماري في الناتج المحلي الإجمالي

يعد الإنفاق الإستثماري وبالأخص الحكومي منه اللبنة الأساس في تنشيط وتحريك عجلة النشاط الاقتصادي إلى الأمام, إذ يعد أحد السبل المهمة في تكوين التراكم الرأسمالي على مستوى

[1]- سارة النويصر وأحمد البكر, أثر الاستهلاك الخاص على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في المملكة العربية السعودية, ورقة عمل, مؤسسة النقد العربي السعودي, إدارة الأبحاث الاقتصادية, 2018, ص 4.

كافة القطاعات الاقتصادية الوطنية كما يؤدي إلى تراكم المخزون السلعي مكونًا فائضًا في الانتاج إذ إن الإستثمار يؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للبلد وتوسيع مقدرته على تحقيق إكتفائه الذاتي من السلع والخدمات [1]. التي تعد الوسيلة الأساس في إشباع رغبات الافراد وتحقيق فائض في الإنتاج الذي يفرض على إدارة الاقتصاد بتوجيه هذا الفائض إلى التصدير والمنافسة في السوق الدولية عن طريق الاهتمام بجودة المنتج المصدر وما ينتج عن ذلك من زيادة في كفة الصادرات الوطنية على كفة الاستيرادات ورفد الاقتصاد الوطني بالعملة الصعبة التي تسعى كافة البلدان على رفع رصيدها منها التي تشكل مصدر قوة للاقتصاد المحلي, أضف إلى ذلك تنويع مصادر الدخل, هذا خصوصًا في البلدان التي تعد أحادية الكفة أو الجانب أي التي تعتمد منها على قطاع واحد يكون رائدًا في دعم كفة الإيرادات في الموازنة العامة الاتحادية للدولة, كما أثبتت الدراسات إن السبب الأساس الكامن وراء التقلبات الاقتصادية الدولية هي التغيرات في حجم الإستثمار والإنفاق الإستثماري, إذ إن التغير في الإستثمار يؤدي إلى حدوث تغيرات تصل إلى الضعف من حجم التغير المسبب لها في الناتج المحلي الإجمالي والقومي ليعود ذلك بزيادة الدخل القومي للبلد وتحريك النشاط الاقتصادي وإزدياد الرفاهية للافراد عن طريق إنتعاش الناتج المحلي الإجمالي بإزدياد نسب مساهمة قطاعاته كون تلك الزيادة في الناتج تكون حقيقية ناتجة من زيادة حجم الإنتاج المحلي وليست ناتجة عن تضخم وإرتفاع في الأسعار.

وعند زيادة الإنفاق على الإستثمار سوف يقود إلى زيادة الإنتاج مما يتطلب زيادة في نسب التوظيف وسحب اليد العاملة في المجتمع وتشغيلها وهذا ما يؤدي إلى إمتصاص وتخلص الاقتصاد من أعبائها وتبعاتها المختلفة وهذا ما سيؤثر إيجابًا على الناتج المحلي الإجمالي وتحقيق النمو الاقتصادي التي تصبو إلى تحقيقه كافة السياسات والخطط الموضوعة.

3. تأثير الإنفاق الحكومي في الناتج المحلي الإجمالي

يشكل الإنفاق الحكومي جزءًا مهمًا من مكونات الطلب الكلي (الفعلي) ويؤثر تأثيرًا مباشرًا في حجم الإنتاج بشرط أن يكون مستوى النشاط الاقتصادي أقل من مستوى التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج (الأرض, العمل ورأس المال), أضف إلى ذلك ضرورة توافر خاصية المرونة في الجهاز الإنتاجي من أجل إنتقال عناصر الإنتاج بين النشاطات الاقتصادية المختلفة [2]. إذ تقوم الدولة

[1]- وديان وهيب جري, كفاءة الإنفاق الإستثماري العام وأثره على النمو الإقتصادي في العراق للمدة (2003-2013), مجلة العلوم الإقتصادية والإدارية, العدد 97, المجلد 23, 2017, ص 294.

[2]- علي سيف المزروعي, أثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي- دراسة تطبيقية على دولة الامارات العربية المتحدة خلال السنوات (1990-2009), مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية, المجلد 28, العدد الأول, 2012, ص 611.

بإستخدام الإنفاق الحكومي للتأثير في مستوى النشاط الاقتصادي زيادةً أو نقصانًا فعندما تواجه الدولة فجوة تضخمية أو فجوة إنكماشية تتوجه إلى إتباع سياسة التحكم في الإنفاق الحكومي لتثبيط (تخفيض) مستوى الطلب الكلي أو لزيادة مستواه وذلك تبعًا للوضع الاقتصادي القائم حينها. كما يؤثر الإنفاق الحكومي بشكل مباشر أو غير مباشر في الإنتاج, فالتأثير المباشر يكمن فيما يؤدي إليه هذا الإنفاق من زيادة في قدرة الافراد على العمل ورفع مستوى إنتاجهم وتحسين جودته من خلال الإنفاق على الصحة والتعليم والضمان الاجتماعي ما يعزز لدى العاملين الاستقرار النفسي والاجتماعي وتحسين مستوى القدرات الذهنية عن طريق التدريب والتأهيل, أما التأثير غير المباشر فيكمن في الطلب على أموال الإستثمار الذي يشتق من الطلب على السلع الإستهلاكية بفعل الإنفاق العام ما يترتب عليه تغير مضاعف أو أكبر في الإنفاق الإستثماري عن طريق زيادة الطلب على وسائل الإنتاج الثابتة من قبل المنتجين [1], إذ تعد سياسة الإنفاق من المؤشرات التي ترسم دور الحكومة وتوجهاتها في إدارة النشاط الاقتصادي بما يتناسب مع مكانتها في الاقتصاد ودورها في تحقيق الأهداف العامة وترتبط قدرة الحكومة في تحقيق هذه الأهداف بلا شك بمدى توفر الإدارة الكفوءة للإنفاق الحكومي, إذ إن كفاءة هذا الإنفاق تتوقف على مدى توفر الهياكل الاقتصادية وقدرتها على إستيعاب ذلك الإنفاق دون حدوث آثار تضخمية أو تسربات في دورة الدخل [2].

4. تأثير صافي الميزان التجاري في الناتج المحلي الإجمالي

إن التغيرات التي تطرأ على الناتج المحلي الإجمالي نتيجة التغيرات الطارئة على أحد مكونات الطلب الكلي أو أغلبها مثل الصادرات والاستيرادات أو صافي الميزان التجاري هي نتيجة تغيرات السياسات الاقتصادية المستخدمة سواء كانت سياسات تجارية, سعرية, مالية أو نقدية وكلًا حسب أدواتها من أجل الحد من التضخم أو البطالة ورفع نسب التوظيف وإستقرار الأسعار والأجور إنعاش ميزان المدفوعات كما هو تحقيق الأهداف الاقتصادية المرجوة من وضع هكذا سياسات والعمل بها للتأثير في الناتج المحلي الإجمالي وإمكانية نموه من خلال مكونات الطلب الفعالة [3]. إذ إن إستقرار الميزان التجاري للبلد يعني تعادل كفتي الاستيرادات مع الصادرات وهذا ما يسمى بالتوازن ومن الأفضل تحقيق فائضًا في هذا الميزان وتعني زيادة في الصادرات على حساب الاستيرادات, إذ تعد

[1]- زينب جبار الدعمي, إنتاجية الإنفاق العام في العراق وإشكالية التفاوت الزمني خلال السنة المالية, رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد, جامعة كربلاء, 2018, ص 17.

[2]- مقداد غضبان لطيف, هيمنة الإنفاق الاستهلاكي للإنفاق الحكومي وتأثيره في النمو الاقتصادي في العراق للمدة 2003-2014, مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية, جامعة بغداد, العدد100, المجلد 23, 2017, ص357.

[3]- الطاهر علي دابه, إتجاهات تطور الطلب الكلي والاهمية النسبية لمكوناته في الاقتصاد الليبي, المجلة الليبية للعلوم الاقتصادية, جامعة طرابلس, المجلد 17, العددان (1-2), 2012, ص 90.

الصادرات عنصر الحقن للاقتصاد الوطني عن طريق وجود سلع محلية الصنع تباع في الخارج بأسعار أعلى محققة نسبة في الوفرة المالية للبلد, وعلى النقيض منها الاستيرادات فهي عنصر التسرب للدخل القومي منفقًا على السلع والخدمات الأجنبية وهروب جزء من رصيد البلد من العملة الصعبة مما يسبب في إختلال هيكلي في بناء هذا الميزان ومعاناة الاقتصاد على أثرها من حالات التقفشف والانكماش وإضطراره بإستمرار وضع العجز إلى الاقتراض داخليًا ما يؤدي إلى مزاحمة القطاع الخاص في الحصول على القروض لبناء ودعم المشاريع الخاص وما يسبب على أثره إنخفاض نشاط القطاع الخاص وهذا ما يسمى بالادبيات الاقتصادية "**أثر المزاحمة**" أو اللجوء إلى الاقتراض من الخارج وما يزيد من تبعية الاقتصاد الوطني إلى الدول وإمضاءه بالشروط والتعليمات التي المفروضة من قبل الدول المانحة للقرض حتى وإن كان ذلك يتناقض مع المصلحة الاقتصادية الوطنية للبلد وما لهذا الخيار من تبعات سلبية تزيد على أثرها نسب البطالة والتضخم والاضطرار إلى تقليل الإنفاق العام وعودة الاختلالات الهيكلية. وكما هو متعارف عليه تسعى العديد من الدول إلى تحقيق فائض في الميزان التجاري, إلا إن الفائض والعجز لا يشير بالضرورة إلى القوة أو الضعف الاقتصادي, ولكن ممكن أن يتسبب عجز الحساب الجاري بالعديد من المشاكل الداخلية للاقتصاد, ففي حالة زيادة تدفقات رأس المالة الداخلة التي تحدث عند وجود عجز في الحساب الجاري إلى زيادة مجموع الأصول الأجنبية في الدولة في الاقتصاد الوطني مما ينجم عن ذلك زيادة إحتمال تعرض الاقتصاد إلى خسائر ثقيلة بسبب التغيير في توقعات المستثمرين التشاؤمية حول مستقبل الاقتصاد الوطني والهروب المفاجئ في رأس المال إلى الخارج [1] وهذا ما يسمى بالصدمة الاقتصادية التي تعني التغير المفاجئ أو غير متوقع الحدوث يحرف مسار الاقتصاد عن وضعه الطبيعي.

[1]- جيمس غيربر, مصدر سابق, ص 223.

الفصل الثاني

تحليل العلاقة بين مكونات الطلب الكلي وبنية الناتج المحلي الإجمالي في العراق

المبحث الأول: تحليل بنية (هيكل) الناتج المحلي الإجمالي في الإقتصاد العراقي للمدة (2000-2021)

المبحث الثاني: تحليل مكونات الطلب الكلي في الإقتصاد العراقي للمدة (2000-2021)

المبحث الأول
تحليل مكونات الطلب الكلي في الإقتصاد العراقي للمدة (2000-2021)

المطلب الأول: لمحة تعريفية عن الإقتصاد العراقي

تنبع أهمية العراق الإقتصادية من إمتلاكه للثروة النفطية التي تعد الركيزة الأساس والعنصر الإستراتيجي الأهم للإقتصاد العراقي في أوقات الحرب والسلم وتكوين الدخل القومي للبلاد, وبحسب التقديرات فإن العراق يمتلك ما يقدر ب 148 مليار برميل من الإحتياطي النفطي المؤكد, أضف إلى ذلك الكميات الكبيرة التي لم تكتشف حتى الآن, إذ يأتي العراق بالمرتبة الرابعة عالميًا بعد فنزويلا, السعودية وإيران من حيث الإحتياطي المؤكد [1]. ويصنف الإقتصاد العراقي بأنه إقتصاد يتصف بالأحادية (إقتصاد ريعي), أي يعتمد بشكل أساس على إيرادات القطاع النفطي التي تشكل 90% من إيرادات الموازنة العامة للدولة, وتأتي هذه الصدارة لمورد النفط نتيجة تراجع نشاط القطاعات الأخرى, لذا يقتضي تنويعًا في القاعدة الإقتصادية وتنمية القطاعات الأخرى كافة وبالأخص الإنتاجية منها وأبرزها قطاع الصناعة التحويلية, الزراعة, البناء والتشييد وكذلك الخدمية والتوزيعية وكل هذه القطاعات لها الدور المهم والحيوي الذي من شأنه تجنب الإقتصاد أية إختلالات مفاجئة وتدهورات عميقة في آلية عمله نتيجة إعتماده على قطاع واحد وهو النفط الذي يتأثر بحجم الطلب العالمي عليه ومرونة مروره إلى السوق العالمية حيث يعد التنويع الإقتصادي أحد أهم أدوات التنمية الإقتصادية الفعالة جدًا [2]. فالإقتصاد العراقي لا يتبع نهجًا إقتصاديًا محددًا بل هو مبني على سياقات ونظريات تحمل التناقض في طياتها بالتزامن مع الإفتقار الواضح إلى برامج إقتصادية ذات خطة واضحة للدولة ولا سيما بعد عام 2003.[3] حيث شهد العراق غيابًا سياديًا وفراغًا دستوريًا والعديد من عمليات التخريب, الحرق والسرقات الكبيرة للآثار والمخطوطات مما أدى إلى تهريب الثروات وتخريب في البنى التحتية نتيجة العديد من العمليات العسكرية وضياع الحاكمية والقرار الوطني الرشيد فضلًا عن شرعنة الإحتلال بموجب قرار مجلس الأمن المرقم 1483 بتاريخ 22 آيار عام 2003, وهذا كله يصب في تعميق الإختلالات السابقة وتوليد إختلالات جديدة وشبه تعطل في عمل العديد من المؤسسات الخاصة منها والعامة فتضررت العديد

[1]- صلاح حسن الشمري, الإستراتيجية الأمريكية حيال العراق (قراءة في ملامح التغيير), منشورات الضفاف, بيروت, 2014, ص193.
[2]- حامد عبيد حداد, التحديات الإقتصادية للعراق بعد الإنسحاب الأمريكي, مجلة دراسات دولية, مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية, العدد 52, 2012, ص70.
[3]- أحمد حسين الهيتي وآخرون, التضخم في الإقتصاد العراقي للمدة (1990-2007) الأسباب والآثار ودور السياسة المالية في معالجتها, مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإقتصادية والإدارية, المجلد 2, العدد 3, 2010, ص6.

من المشاريع الصناعية الكبيرة بسبب نقص اليد العاملة والطاقة فضلًا عن نقص مستلزمات الإنتاج وغياب الدعم والانفتاح [1].

يعاني الإقتصاد العراقي من جملة من التحديات الداخلية والخارجية مما جعل التغيير الإقتصادي أكثر صعوبة وأقل إحتمالًا في المستقبلين القريب والبعيد معًا [2]. فمن أبرز هذه التحديات والإختلالات التي جاءت نتيجة جملة من المسببات منها, كونه إقتصادا ريعيًا أو أحادي الجانب وعدم تكافؤ الفرص بين القطاعات الإقتصادية المختلفة وسوء إستغلال الموارد المتاحة وعدم الإستفادة منها وتفعيلها تحت مبدأ عمل التشغيل الكامل [3], علاوة على الفساد المالي والإداري المستشري في مفاصل المؤسسات على إختلاف مهامها ومستوياتها, فضلًا عن النزاعات السياسية والواقع الأمني الذي يعيش حالة من عدم الإستقرار لاسيما ما بعد عام 2003, وزيادة نسب البطالة نتيجة لإنخفاض نسب التوظيف لعدم وجود القطاعات والصناعات الفاعلة والكافية لإستقطاب عنصر العمل والإفادة من الخبرات المحلية المتاحة, إذ كان التصنيع العسكري جامع للأيدي العاملة فضلًا عن تدمير المؤسسات المدنية مثل الإعلام وغيرها والأمنية وحل الجيش العراقي.

فضلًا عن ذلك العوامل السابقة يشكل عنصر التضخم التحدي الإقتصادي الأكبر, إذ إن إنخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية يضيف خطوات جديدة بإتجاه الإختلال الإقتصادي وتعميقه, فجملة الإختلالات البنيوية جعلت الإقتصاد العراقي مكشوفًا كونه إحادي المورد في تمويل ميزانياته ونفقاته, بإعتبار مصدرًا لمادة أولية لكافة أو أغلب الصناعات العالمية وأهم مصدرًا من مصادر الطاقة ومستوردًا للعديد من السلع الوسيطة والنهائية من دول العالم المختلفة وهذا ما يتميز به الميزان التجاري لإغلب الدول النامية. إعتماد الإستيراد بشكل أساس إذ يتم طلب الموارد الأولية للصناعة بنسبة 90% من العالم الخارجي [4]. أضف إلى ذلك خصخصة العديد من المشاريع الحكومية بإستثناء القطاع النفطي وتعثر إنتاج القطاع النفطي الذي كانت نسبة مساهمته في GDP عام 2000 تقدر بنحو 2.810 مليون برميل في اليوم, ولكن هذه النسبة قد إنخفضت إلى النصف ما بعد عام 2003 أي إلى 1.378 مليون برميل في اليوم [5].

[1]- حامد عبيد حداد, المصدر السابق نفسه, ص 52.
[2]- إبتهال محمد رضا, الإقتصاد العراقي بعد عام 2003 والآفاق المستقبلية, مجلة دنانير, العدد 8, 2016, ص 232.
[3]- ناجي ساري فارس, الإقتصاد العراقي ما بعد عام 2003, التحديات والمعالجات, مركز دراسات البصرة والخليج العربي, المجلة العراقية للعلوم الإقتصادية, العدد 71, 2021, ص 129.
[4]- عبد الجبار الحلفي, الإقتصاد العراقي (النفط – الإختلال الهيكلي- البطالة), سلسلة إصدارات مركز العراق للدراسات 30, 2008, ص ص 69,68.
[5]- محمد علي زيني, الإقتصاد العراقي (الماضي والحاضر وخيارات المستقبل), دار الملاك للفنون والآداب والنشر,2010, ص298.

يضاف لما سبق عامل هجرة العقول, أي تسرب الكفاءات العلمية التي تمتلك مستويات عالية من التدريب والتأهيل والشهادات العلمية الرفيعة إلى دول العالم المختلفة مما أدى إلى تعميق مشكلة الإختلالات الحاصلة وتراجع عمليات التنمية الإقتصادية والإجتماعية.

المطلب الثاني: تأثير مكونات الطلب الكلي على الناتج المحلي الإجمالي

أولًا: تحليل الإنفاق الإستهلاكي الخاص في العراق 2000-2021

توضح بيانات الجدول (2) تطور أحد أهم مكونات الطلب الكلي وهو الإنفاق الإستهلاكي الخاص (العائلي) بالأسعار الجارية للمدة (2000-2021).

شهد الإنفاق الإستهلاكي إرتفاعا تدريجيًا منذ عام 2000 إلى بداية عام 2003 بمعدلات نمو موجبة تراوحت بين (7.95%) عام 2000 و(36.7%) عام 2003 حتى بلغ إجمالي الإنفاق الإستهلاكي عام 2004 (19.5) تريليون دينار وبمعدل نمو (43.5%) متفوقًا على عام 2003 البالغ (13.6) تريليون دينار وشكلت نسبة مساهمة الإنفاق الإستهلاكي في الطلب الكلي عام 2003 (69.9%) وتعد الأعلى خلال المدة (2000-2021) وجاءت هذه الزيادات الملحوظة في الإنفاق الإستهلاكي للأسر كنتيجة طبيعية للإنفتاح الإقتصادي بين العراق والعالم الخارجي وتنوع السلع والبضائع المستوردة من دول العالم وإزدياد الطلب عليها نتيجة لتحسين دخول الأفراد وزيادة النفقات الإجتماعية والتحولات الهيكلية في الإقتصاد العراقي.

ومن أسباب زيادة الإنفاق الإستهلاكي بعد عام 2003 وجود بنود إضافية في الموازنة العامة للدولة تمثلت بالزيادة الحاصلة في رواتب القطاع العام ومخصصات إعادة إعمار العراق, وان هذه البنود ولاسيما الأجور والرواتب بقيت مهيمنة على الإنفاق العام وشكلت قيدًا على التوسع في الإنفاق الإستثماري.[1]

واصل الإنفاق الإستهلاكي الإرتفاع عام 2016 بإجمالي (111.9) تريليون دينار وبمعدل نمو (3.25%) ونسبة مساهمة في الطلب الكلي قدرها (56.44%) بعد إنخفاض شهده في العام السابق 2015 بلغ فيه (108.3) تريليون دينار وبمعدل نمو (3.25-%) ونسبة مساهمة

[1]- حيدر عبد حسن الجبوري, رؤية حول مستوى التنسيق بين السياستين النقدية والمالية في العراق للمدة (2003-2010), مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية, جامعة بابل, المجلد 20, العدد 1, 2012, ص 11.

(47.15%), ولكن عادت أسعار النفط إلى الانتعاش منذ عام 2017 حتى إنتهاء مدة الدراسة لينمو على أثرها الإنفاق العام بإستثناء عام 2020 مؤثرًا بذلك على إنفاق الاسر الإستهلاكي.

ففي عام 2020 تعرضت إقتصادات العالم أجمع ومنها الإقتصاد العراقي إلى صدمة مركبة مكونة من تراجع أسعار النفط, إذ تزايدت المخزونات النفطية إلى حد التخمة، فسجل البرميل أدنى مستوياته في إبريل 2020 عند 9 دولارات وإنخفاض الصادرات النفطية للعراق حيث بلغت (52.5) تريليون دينار منخفضة عن عامها السابق 2019 البالغة فيه (94.4) تريليون دينار بحسب تقارير وزارة التخطيط السنوية للصادرات والنتيجة تنعكس على ميزانية الدولة نتيجة إنخفاض الواردات النفطية الممولة للنفقات, بالإضافة إلى فايروس كورونا والإغلاقات العالمية وإرتفاع المستوى العام للأسعار إذ توجب إتباع بعض السبل التي لها تداعيات إقتصادية وإجتماعية متعددة وهذا ما ينعكس بدوره على نمط الإستهلاك الخاص فكان جزء كبير من العوامل زادت نسبة ضغوطها على الدخل وزيادة ميولها الإستهلاكية نتيجة لإرتفاع أسعار السلع والخدمات,[1] إذ إن أغلب الأسر من ذوات الدخل المحدود أو متوسطة الدخل حيث يرتفع الميل الحدي للإستهلاك لها نتيجة إنخفاض الدخل وزيادة النفقات على الجانب الصحي وسبل الوقاية فقد بلغ الإنفاق الإستهلاكي في عام 2020 (122996115.2) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي (3.66%) ونسبة مساهمة (51.01%) مسجلًا إرتفاعا عن عام 2019 الذي بلغ معدل نموه (1.35%) وبإجمالي قدره (118657381.2) مليون دينار في الأسعار الجارية وكان رفع سعر صرف الدينار أمام الدولار وتخفيض قيمة العملة سببًا بالغ الأهمية في زيادة الإنفاق الإستهلاكي لعام 2020.

وبحسب تقرير الصادرات عام 2021 لوزارة التخطيط, إن الصادرات النفطية بلغت عام 2021 (115.4) تريليون دينار ونتيجة النمو الإيجابي جاءت من إرتفاع أسعار النفط العالمية حيث سجلت قفزة سعرية ملحوظة, إذ وصلت إيرادات العراق النفطية بحسب وزارة النفط لعام 2021 ما يقارب 75.7 مليار دولار بعد تحسن أسعار النفط الخام عالميًا وهذا ما ساعد على رفع قيمة الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى (301439534) مليون دينار مؤثرًا في نسبة الإنفاق الإستهلاكي الأسري لهذا العام 2021 بإجمالي قدره (142.3) تريليون دينار وبمعدل نمو سنوي قدره (15.74%) ونسبة مساهمة في الطلب الكلي قدرها (39.6%) وهذا يعد أعلى إجمالي يصل له الإنفاق الإستهلاكي الخاص في العراق خلال مدة الدراسة وهذا ما ساعد أيضًا في رفع إجمالي

[1]- علاء طالب رزوقي, تحليل إستجابة السياسة المالية لأنماط إستهلاك العائلة العراقية في ظل ظروف الصدمات بعد عام 2003, مجلة العلوم المالية والمحاسبية, المجلد 2, العدد 6, 2022, ص 147.

الطلب الكلي إلى (359.6) مليون دينار عام 2021 وبمعدل نمو (49.2%) ويزيد عن عام 2020 الذي بلغ معدل الطلب الكلي فيه (241) تريليون دينار عراقي.

تبين إن الإنفاق الإســـتهلاكي الخاص يزداد زيادات مطردة وبمعدلات نمو متفاوتة طيلة مدة الدراسة والشكل (2) يوضح تطور الإنفاق الإستهلاكي الخاص خلال المدة (2000–2021). وبلغ معدل النمو المركب للإنفاق الإستهلاكي للمدة 2000–2021 (14.83%).

الجدول (2) تطور الإنفاق الاستهلاكي الخاص في العراق بالأسعار الجارية للمدة (2000–2021) (مليون دينار)

السنة	الإنفاق الإستهلاكي الخاص	معدل النمو السنوي %	نسبة المساهمة في الطلب الكلي %	السنة	الإنفاق الإستهلاكي الخاص	معدل النمو السنوي %	نسبة المساهمة في الطلب الكلي %
2000	6799171.8		52.30	**2011**	77412593.7	7.48	36.13
2001	8123672.1	19.48	51.76	**2012**	101299565.5	30.86	31.89
2002	9956626.5	22.56	62.30	**2013**	106171982.1	4.81	32.05
2003	13616500.9	36.76	69.85	**2014**	112036294.4	5.52	33.81
2004	19538773	43.49	40.35	**2015**	108396524.9	-3.25	47.15
2005	27593239.7	41.22	33.79	**2016**	111917984.4	3.25	56.44
2006	35526339.7	28.75	33.76	**2017**	114058380.6	1.91	47.60
2007	42963013.3	20.93	31.96	**2018**	117082107.9	2.65	43.58
2008	49091355.7	14.26	25.16	**2019**	118657381.2	1.35	36.15
2009	68256193.2	39.04	41.86	**2020**	122996115.2	3.66	51.03
2010	72026324	5.52	39.74	**2021**	142357908.4	15.74	39.58
معدل النمو المركب % للمدة (2000-2021)							
14.83							

المصدر:الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الملحق (2)

تم إحتساب معدلات النمو (البسيط والمركب) وفقًا للصيغ الآتية:

1. معدل النمو السنوي البسيط :[1] $R = \frac{Y_t - Y_0}{Y_0} * 100$

2. معدل النمو المركب :[2] $R = [((NT/N0)\text{^}(1/n)) - 1] * 100$

[1]- محمد أحمد الافندي, مصدر سابق, 2013, ص 298.

[2]- سلام كاظم الفتلاوي, قياس وتحليل التأثيرات الديناميكية للسياسة النقدية في الناتج المحلي الإجمالي-الولايات المتحدة الامريكية حالة دراسية للمدة 1988-2017, مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية, العدد 25, 2019, ص 484.

الشكل (2) يوضح تطور الإنفاق الإستهلاكي الخاص في العراق للمدة (2000-2021)

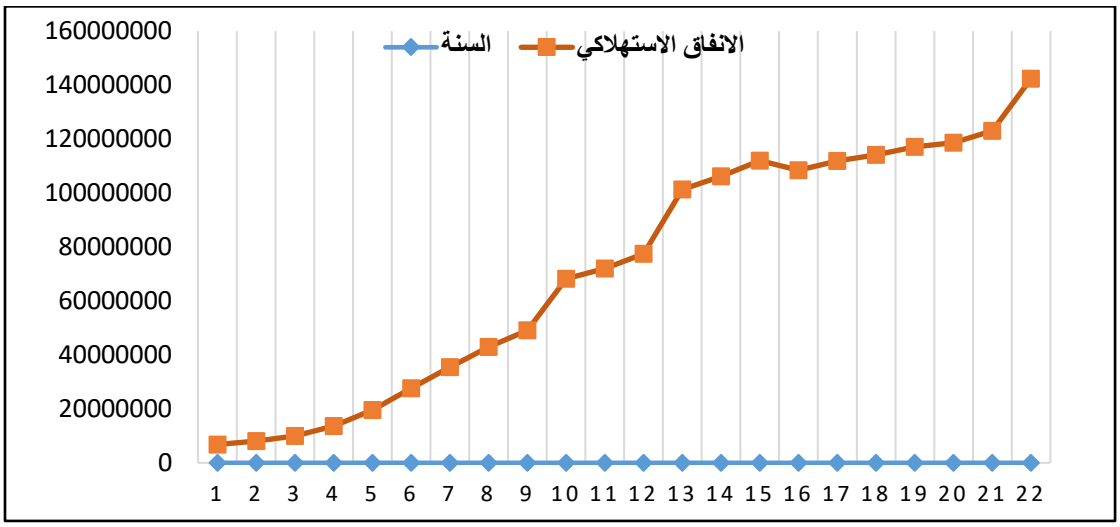

المصدر: الشكل من إعداد الباحثة بالإعتماد على بيانات الجدول (2)

ثانيًا: تحليل الإنفاق الإستثماري في العراق 2000-2021

ثمة عقبات تواجه المناخ الإستثماري, منها (العقبات القانونية, العقبات البنيوية, العقبات الإقتصادية والمالية, عدم توفر البيانات الدقيقة عن فرص الإستثمار, الفساد المالي والإداري والعقبات التنظيمية والإجرائية).

شهد الإقتصاد العراقي بعد عام 2003 تحولًا نحو إقتصاد السوق تشريعيًا عن طريق جملة من الإصلاحات وعلى جميع الأصعدة, إذ عملت الحكومة المؤقتة على تخفيض الضرائب المفروضة بشكل مباشر على الشركات الأجنبية من 45% إلى مايقارب 15% كحد أعلى لتشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر وعن طريق إمتلاك العراق لأكثر القوانين الإستثمارية مرونةً كان بإمكانه ان يحقق العراق ميزة إستثمارية عالية إلا ان إستمرار التغيرات الهيكلية وعدم إستقرار المناخ الإستثماري بشكل تام حالت دون ذلك, وعلى الرغم من ذلك سلك الإنفاق الإستثماري سلوكًا تصاعديًا مستثنين من ذلك السنوات التي تمر بظروف طارئة عالمية أو محلية [1].

بالإستعانة بالجدول (3), تبين منها إن قيمة النفقات الإستثمارية إتخذت مسارًا متزايدًا تدريجيًا ويمكن توضيح ذلك التطور للنفقات الإستثمارية خلال المدة موضع الدراسة وبمعدلات نمو موجبة حتى عام 2004 إذ سجل فيه إجمالي قدره (3924260) مليون دينار عراقي ونسبة مساهمة مرتفعة في الطلب الكلي قدرها (8.1%) تزيد عن عام 2003 الذي سجل أدنى نسبة مساهمة للإنفاق الإستثماري في الطلب الكلي خلال المدة (2000-2021) وهي (1.02%), وإستمرت

[1]- مقداد غضبان لطيف, مصدر سابق, ص 357.

الزيادة بعد عام 2003 بالإرتفاع في عام 2005 وسجلت معدل نمو سنوي (16.5%) وإجمالي (4572018) مليون دينار بالأسعار الجارية وصولًا إلى عام 2008 بإجمالي قدره (11.8) تريليون دينار ونسبة مشاركة في الطلب الكلي قدرها (6.1%). وإنخفض الإنفاق الإستثماري عام 2009 نتيجة الأزمة المالية وإنعكاسها على الطلب العالمي للنفط ومشتقاته, إذ بلغ الإنفاق على الإستثمار بواقع (10.5) تريليون دينار وبمعدل نمو (11.51-%) ليعود بعدها بالصعود عام 2010 وبمعدل نمو موجب (85.21%) لينخفض بعدها بنسبة (8.42%-).

في عامي 2012, 2013 أسهم إستمرار تحسن أسعار النفط العالمية وإرتفاع الطلب العالمي على المواد الأولية (المواد الخام) إلى جانب إرتفاع حجم الإنتاج المحلي وزيادة الكميات المصدرة من النفط الخام العراقي إلى الخارج, أدى إلى زيادة حجم التخصيصات الإستثمارية في الموازنة العامة للدولة [1], إذ سجلت النفقات الإستثمارية أعلى قفزة لها خلال مدة الدراسة من (29350954) مليون دينار عراقي وبمعدل نمو قدره (64.6%) عام 2012 إلى (40380750) مليون دينار وبمعدل نمو (37.6%) عام 2013 وبأعلى نسبة مساهمة في الطلب الكلي خلال مدة الدراسة بواقع (12.19%).

2014-2018: إنخفضت تخصيصات الإنفاق الإستثماري من الموازنة الإتحادية للدولة من عام 2014 واستمرت بالإنخفاض حتى عام 2018 وعلى اثرها إنخفض الإنفاق الإستثماري نتيجة الأوضاع الأمنية غير المستقرة أي عدم توفر أحد أهم شروط الإستثمار (المناخ الإستثماري الملائم) وتخصيص غالبية الإنفاق العام بإتجاه الدفاع وشراء الأسلحة والمعدات الحربية من الخارج, وأيضًا يعود إنخفاض الإنفاق الإستثماري إلى إرتفاع النفقات الإستهلاكية الضرورية مثل حفظ وتخزين المواد الغذائية هذا من جانب على مستوى القطاع العائلي, ومن جانب أخر إزدياد فرص الإكتناز أو الادخار بناءً على توقعات الأفراد التشاؤمية المبنية على الأوضاع السياسية والإقتصادية والأمنية القائمة آنذاك, فبلغ الإنفاق الإستثماري عام 2014 (38.7) تريليون دينار وبمعدل نمو سنوي سالب (4.03-%) وإستمر هذا الإنخفاض حتى عام 2018 الذي بلغ إجمالي الإنفاق الإستثماري فيه (13.8) تريليون دينار وبمعدل نمو (16.1-%) وبواقع مساهمة في الطلب الكلي قدرها (5.14%).

2019-2021: إنخفضت نسب الإنفاق الإستثماري عام 2020 نتيجة للإغلاقات والحظر الشامل الذي طال بلدان العالم أجمع والتقلبات التي شهدتها الإقتصادات كافة فبلغت قيمة الإنفاق

[1]- وديان وهيب جري, مصدر سابق, ص 308.

الإستثماري في هذا العام (3.2) تريليون دينار وبمعدل نمو(86.9%-) منخفضًا عن عام 2019 بنسبة شديدة الإنخفاض تقدر ب (21.2) تريليون دينار خلال الفترة ما بعد 2003, مسجلًا إنخفاضا عن عام 2019 الذي بلغ فيه الإنفاق الإستثماري (24.4) تريليون دينار وبمعدل نمو سنوي قدره (76.71%) وبنسبة مساهمة في الطلب الكلي (7.44%), ليعود بعدها للنهوض بواقع (13.3) تريليون دينار بمعدل نمو سنوي قدره (3.15%) عام 2021 ليساهم في الطلب الكلي بواقع (3.7%) مسجلة هذه النسبة إرتفاعا عن عام 2020 البالغة نسبة مساهمته في الطلب الكلي بواقع منخفض يقدر ب(1.33%), والشكل (3) يوضح تطور الإنفاق الإستثماري خلال المدة (2000-2021). إذ بلغ معدل النمو المركب للإنفاق الإستثماري خلال المدة 2000-2021 (18.03%) بالأسعار الجارية.

الجدول (3) تطور الإنفاق الإستثماري في العراق بالأسعار الجارية للمدة (2000-2021) **(مليون دينار)**

السنة	الإنفاق الإستثماري	معدل النمو السنوي %	نسبة المساهمة في الطلب الكلي %	السنة	الإنفاق الإستثماري	معدل النمو السنوي %	نسبة المساهمة في الطلب الكلي %
2000	347037		2.67	**2011**	17832113	-8.42	8.32
2001	578861	66.80	3.69	**2012**	29350954	64.60	9.24
2002	755602	30.53	4.73	**2013**	40380750	37.58	12.19
2003	*198254.8	-73.76	1.02	**2014**	38752700	-4.03	11.69
2004	3924260	1879.40	8.10	**2015**	27777048	-28.32	12.08
2005	4572018	16.51	5.60	**2016**	18408235	-33.73	9.28
2006	6027680	31.84	5.73	**2017**	16464461	-10.56	6.87
2007	7723044	28.13	5.75	**2018**	13820333	-16.06	5.14
2008	11880675	53.83	6.09	**2019**	24422590	76.71	7.44
2009	10513405	-11.51	6.45	**2020**	3208905	-86.86	1.33
2010	19472000	85.21	10.74	**2021**	13322700	315.18	3.70
معدل النمو المركب % للمدة (2000-2021)							
18.03							

*لغاية تشرين الثاني 2003

المصدر: الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الملحق (2)

الشكل (3) يوضح تطور الإنفاق الإستثماري في العراق للمدة (2000-2021)

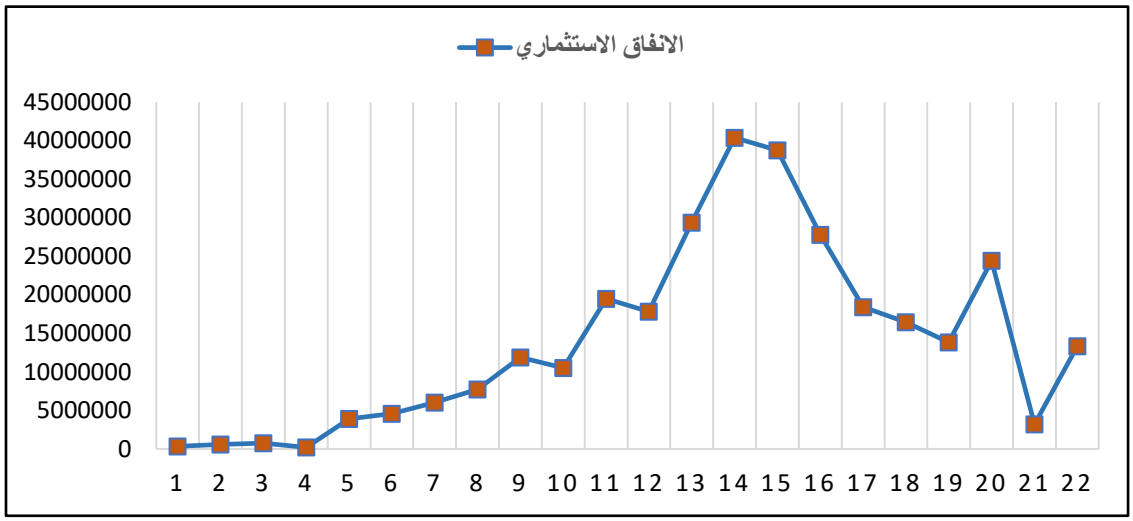

المصدر: الشكل من إعداد الباحثة بالإعتماد على بيانات الجدول (3)

ثالثًا: تحليل الإنفاق الحكومي في العراق 2000-2021

يعد الإنفاق العام أحد أدوات السياسة المالية التي تعني (مجموعة من الإجراءات والأدوات الحكومية التي تهدف إلى التأثير على الدخل والقدرة الشرائية لتحقيق مستوى من الإستقرار على الصعيد الإقتصادي والعام والسبل التي تستخدمها الدولة في السيطرة على مكونات الإنفاق العام والإيرادات العام المتمثلة بالضرائب وأحيانًا الدين العام لغرض التأثير في النشاط الإقتصادي والطلب الكلي والناتج والاستخدام والعمالة, فعندما تواجه الدولة مشاكل الركود مثل البطالة فتلجأ إلى زيادة الإنفاق العام أو تخفيض معدلات الضرائب لرفع مستويات الطلب الكلي, والعكس بالعكس في حالات التضخم).

سجل الإنفاق الحكومي زيادات متوالية منذ نهاية التسعينات حتى عام 2003 (ما قبل مرحلة الإحتلال الأمريكي) فقد بلغ الإنفاق العام (1498700) مليون دينار عام 2000 حتى عام 2003 بواقع (4901960.8) مليون دينار وبمعدل نمو (94.7%) في الأسعار الجارية ولكن هذه الزيادات غير حقيقية وإنما جاءت نتيجة الإستمرار في الإصدار النقدي خلال مدة العقوبات الاقتصادية, إذ شهد الدينار العراقي إنخفاضا لقيمته النقدية ومتوسط نصيب الفرد, ولكن خلال مدة البحث تعد أدنى قيمة له عام 2000 وبنسبة مساهمة في الطلب الكلي تقدر (11.53%) وتعد هي نسبة المشاركة الأدنى للإنفاق الحكومي في الطلب الكلي خلال مدة الدراسة, وبدأ بعدها بالزيادة التدريجية وعلى سنوات متفاوتة وبمعدلات نمو متفاوتة أيضًا فقد بلغ عام 2003 (4.9) تريليون دينار عراقي أما في عام 2004 فقد شهد أعلى قفزة له خلال مدة البحث ليصل إلى (31.5)

تريليون دينار وبمعدل نمو موجب قدره (543.04%) بعد إن كان (94.6%) في العام السابق وهذا الإرتفاع نتيجة لتحسن نشاط إنتاج وتصدير قطاع النفط ودخول العراق السوق العالمي النفطي مرة أخرى وهذا ما يعود على زيادة الإيرادات ورفد الدخل القومي وزيادة نصيب الفرد.

واصل الإنفاق الحكومي الإرتفاع حتى إنخفض الأخير في عام 2009 نتيجة لإنخفاض أسعار النفط العالمية مع بدء الأزمة المالية العالمية منذ تموز/يوليو 2008 حيث بلغ 143 دولار للبرميل الواحد ليصل بعدها إلى 40 دولار للبرميل في شباط /فبراير 2009 وهذا أثر سلبًا على الإنفاق الحكومي في العراق ليصل إلى (55589722) مليون دينار وبمعدل نمو سالب (17.4%-) منخفضًا عن عامه السابق فقد بلغ عام 2008 (67277197) مليون دينار وبمعدل نمو (71.2%), غير إنه في الأعوام اللاحقة عاد الإنفاق العام للإرتفاع وبمعدلات نمو موجبة وصولًا إلى عام 2014, فقد بلغ الإنفاق الحكومي ذروته في عام 2014 بواقع إجمالي قدره (125.3) تريليون دينار وبنسبة مساهمة في الطلب الكلي تقدر ب(37.82%) متفوقًا عن العام السابق 2013 البالغ إجماليه (119.1) تريليون دينار وبمعدل سنوي قدره (13.3%) والزيادة كانت نتيجة لإرتفاع أسعار النفط في عام 2013 حيث بلغ سعر برميل النفط الواحد حسب وزارة النفط إلى ما يقارب 110 دولار للبرميل الواحد, إذ إن الزيادة في الإنفاق الحكومي في العام السابق تؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي في العام الحالي وهذا ما ينطبق مع النظرية الاقتصادية.

عاد الإنفاق الحكومي إلى الهبوط خلال الفترة الممتدة من بداية 2015 حتى عام 2016 حيث كانت أسعار النفط تنمو بشكل تنازلي من 75 دولار في نهاية 2014 ثم 37 دولار في 2015 وصولًا إلى 27 دولار في 2016 نتيجة التعثرات الحاصلة في السوق النفطية نتيجة الأزمة النفطية بين روسيا والسعودية.

شكل الإنفاق الحكومي في عام إنخفاضًا ملحوظًا في عام 2020 بقدر (76082443) مليون دينار عراقي منخفضًا عن عام 2019 بنسبة (31.90%-) حيث بلغ عام 2019 (111723523) مليون دينار عراقي بمعدل نمو سنوي قدره (38.15%) بالأسعار الجارية, إذ بلغت نسبة مساهمة العامين 2019 و 2020 في الطلب الكلي (34.04%) و(31.56%) على التوالي ويعود سبب الانخفاض إلى إنخفاض أسعار النفط وتدهور الأوضاع الاقتصادية والصحية حول العالم, بينما العام اللاحق 2021 سجل إرتفاعا بمعدل نمو سنوي قدره (35.18%) بالأسعار الجارية, إذ عاد الإرتفاع مع إرتفاع إنتاج أوبك وعودة فتح الإقتصادات ليصل على أثرها الإنفاق

الحكومي (102.8) تريليون دينار وبنسبة مساهمة في الطلب الكلي قدرها (2860%). لاسيما إن الصـــادرات النفطية بلغت عام 2021 (115.4) تريليون دينار ونتيجة النمو الإيجابي جاءت من إرتفاع أسعار النفط العالمية حيث سجلت قفزة سعرية ملحوظة حيث وصلت إيرادات العراق النفطية بحسب وزارة النفط لعام 2021 ما يقارب 75.7 مليار دولار بعد تحسن أسعار النفط الخام عالميًا وهذا ما ســاعد على رفع قيمة الناتج المحلي الإجمالي ليصــل إلى (301439534) مليون دينار مؤثرًا في نسبة الإنفاق الإستهلاكي الأسري لذات العام, إذ تعد الإيرادات النفطية هي العامل الأكبر المتحكم في الإنفاق العام كون القطاع النفطي هو المكون الرئيس للدخل القومي للبلاد مما يجعل العراق بلدًا شــديد الأحادية الريعية. فعندما تنخفض أســعار النفط تنخفض معها الإيرادات العامة فتؤثر على إجمالي الإنفاق العام. والشــكل (4) يوضــح تطور الإنفاق الحكومي خلال المدة (2000–2021). أما معدل النمو المركب للإنفاق الحكومي فقد بلغ (21.19%) للمدة (2000–2021).

جدول (4) تطور الإنفاق الحكومي في العراق بالأسعار الجارية للمدة (2000–2021) **(مليون دينار)**

السنة	الإنفاق الحكومي	معدل النمو السنوي %	نسبة المساهمة في الطلب الكلي %	السنة	الإنفاق الحكومي	معدل النمو السنوي %	نسبة المساهمة في الطلب الكلي %
2000	1498700		11.53	**2011**	79657666.3	30.51	37.18
2001	2069727	38.10	13.19	**2012**	105139575.7	31.99	33.10
2002	2518285	21.67	15.76	**2013**	119127556.3	13.30	35.96
2003	4901960.8	94.65	25.15	**2014**	125321074	5.20	37.82
2004	31521427.9	543.04	65.10	**2015**	84693524	-32.42	36.84
2005	30831141.7	-2.19	37.75	**2016**	73571002	-13.13	37.10
2006	37494459	21.61	35.63	**2017**	75490115	2.61	31.51
2007	39308348.5	4.84	29.25	**2018**	80873200	7.13	30.10
2008	67277197	71.15	34.49	**2019**	111723523	38.15	34.04
2009	55589722	-17.37	34.10	**2020**	76082443	-31.90	31.56
2010	61034201.8	9.79	33.67	**2021**	102849700	35.18	28.60
معدل النمو المركب % للمدة (2000-2021)							
21.19							

المصدر:الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الملحق (2)

الشكل (4) يوضح تطور الإنفاق الحكومي في العراق للمدة (2000-2021)

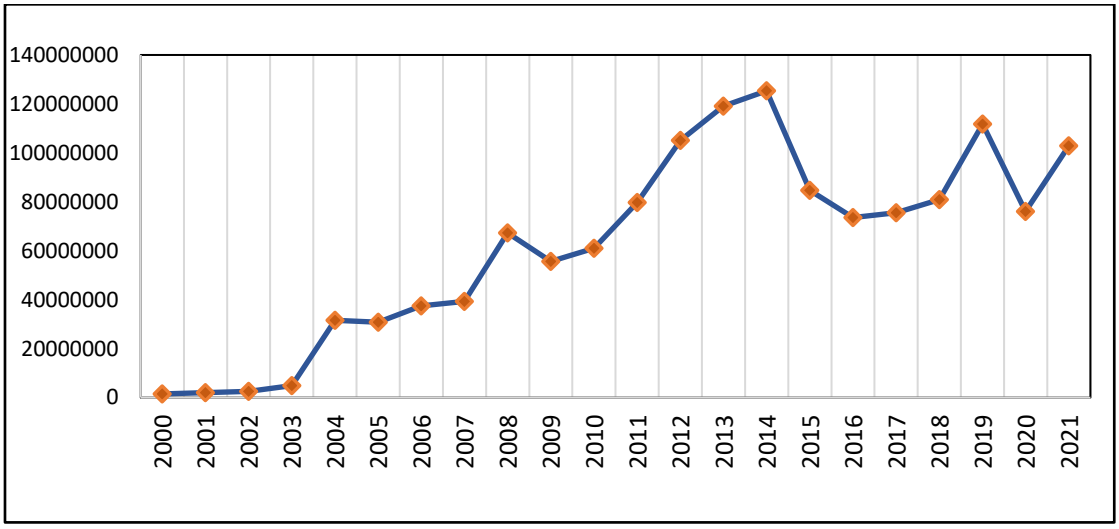

المصدر: الشكل من إعداد الباحثة بالإعتماد على بيانات الجدول (4)

رابعًا: تحليل هيكل الصادرات والإستيرادات (صافي التجارة الخارجية) في العراق (2000-2021)

بعد فترة الحصار في التسعينات طرأت فترة جديدة على الإقتصاد العراقي كما ذكرنا سابقًا والتي إبتدأت مع توقيع مذكرة التفاهم بين العراق والأمم المتحدة القائمة على إستحواذ وسيطرة الأخيرة على النفط والسماح للعراق بالإستيراد دون تحويل خارجي مؤديًا إلى زيادة الإنكشاف على الإقتصاد الدولي ومنذ عام 1998 بنسبة بلغت (120%) وحتى السنوات التالية ثم إنخفضت عام 2002 ثم بلغت نسبة الإنكشاف الإقتصادي في عام 2002 (11.99%) [1].

بالاعتماد على بيانات الجدول (5) يتضح إن إجمالي الصادرات بلغ في بداية الألفية الحالية (5.8) تريليون دينار (عام 2001) زيادة عن عام 2000 المقدر ب(5.1) مليون دينار نتيجة إتفاقية النفط مقابل الغذاء, كما إن الاستيرادات كانت معدلات نموها تنمو بشكل تنازلي حتى كان معدل نموها سالبًا عام 2003, كما إن الميزان التجاري كانت له نسب مساهمة في الطلب الكلي تشهد إنخفاضًا متواليًا خلال عامي 2000 (33.50%) وعام 2001 (31.37%) لتنخفض بعدها بشكل كبير وملحوظ عام 2002 بواقع (17.22%) نتيجة إنخفاض إجمالي صافي التعامل الخارجي من (4.9) تريليون عام 2001 إلى (2.7) تريليون دينار عام 2002 نتيجة إنخفاض الصادرات بواقع تريليوني دينار عراقي من عام 2001 إلى عام 2002 ليستمر هذا الانخفاض في اجمالي الصادرات حتى عام 2003 حيث بلغت نسبة مساهمتها في الطلب الكلي (5.79%)

[1]- قصي قاسم الكليدار وآخرون, تطور التجارة الخارجية في العراق دراسة تحليلية للمدة (1950-2002), مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية الجامعة, العدد 51, 2017, ص 91.

مسجلة إنخفاضًا عن العام السابق المساهم بنسبة (24.01%) في الطلب الكلي, كما سجلت الاستيرادات وصافي الصادرات معدلات نمو سالبة في عام 2003 (-67.65%) و(-71.77%) على التوالي. أما بعد عام 2003 فقد شهد العراق العديد من التحولات السياسية والإقتصادية التي إنعكست على واقعه بكافة مكوناته وقطاعاته, وكان للتجارة الخارجية نصيب كبير من النقلة الحديثة في عهد الإقتصاد العراقي نتيجة الإنفتاح على العالم الخارجي وتحسن العلاقات والترابطات مع العالم الدولي.

توسعت العلاقات التجارية مع العالم وإزدادت أهميتها في التحليل التجاري فقد أصبح للإستيرادات (السلع الغذائية والإستهلاكية) من هذه العلاقات التجارية النصيب الأكبر من الميزان التجاري للعراق وهذا ما فتح بابًا للتبعية التجارية على وجه الخصوص والإقتصادية عمومًا إلى دول الخارج وهو ما أثر سلبًا على عملية التنمية الإقتصادية في العراق [1].

شكل الميزان التجاري في عام 2004 قيمة سالبة تبلغ (6564731.8-) مليون دينار عراقي وبمعدل نمو سالب متماشيًا مع معدل النمو السالب في عام 2003 البالغ (71.77-%) تعبر عن العجز الحاصل نتيجة إنخفاض نسبة إجمالي الصادرات البالغ (2662666.2) مليون دينار إلى إجمالي الإستيرادات البالغ (9227398) مليون دينار, نتيجة التغيرات الهيكلية الحاصلة في البلد وإنخفاض نسبة قطاع النفط من المشاركة وتدمير البنى التحتية للمصانع والدوائر مؤدية إلى إنخفاض الإنتاجية نتيجة هجرة العديد من الكفاءات واليد العاملة الماهرة والتغيرات الهيكلية الحاصلة في مفاصل البلد السياسية والإقتصادية والإجتماعية إلى حد ما, مما جعلها كلها أسباب تحول دون تنمية الصادرات والوصول بالميزان التجاري للفائض أو التوازن أو مستوى قريب منه على الأقل.

2005-2010: منذ عام 2005 بدأ الوضع العام في عموم البلاد بالإستقرار البدائي والعودة بسياسات وخطط إقتصادية جديدة تطلعت لتحسين وضع البلد ونتيجة فإزدادت مساهمة قطاع النفط في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وزادت نسبة مساهمته في تكوين الصادرات أيضًا نتيجة إرتفاع أسعار النفط إلى (50.6) دولارًا للبرميل الواحد عام 2005 فإرتفعت قيمة الصادرات بإجمالي بلغ (35.7) تريليون دينار عراقي وإجمالي واردات (17) تريليون دينار بميزان تجاري قدره (18.6) تريليون دينار, ولكنها نسب مشكوك في دقتها نتيجة إنفتاح الحدود وعدم ضبطها من السلطات المسؤولة حيث شكلت أهمية التجارة في السنوات 2005, 2006 و2007, إنخفاضًا, لتعود

[1]- هيام خزعل ناشور, واقع التجارة الخارجية في الإقتصاد العراقي للمدة (2010-2016) وآفاقها المستقبلية, مركز دراسات البصرة والخليج العربي, مجلة الإقتصادي الخليجي, العدد 43, 2020, ص 219.

بالإرتفاع في عام 2008 ليصل معدل النمو للميزان التجاري (50.49%) البالغ (66.8) تريليون دينار حيث بلغ معدل سعر الصرف بسعر السوق حسب البنك المركزي (1203) دينار عراقي مقابل الدولار.

لكن في عام 2009 شهد الميزان التجاري إنخفاضا عن العام السابق بمعدل نمو (57.1-%) وطال هذا الإنخفاض العام اللاحق أيضًا 2010 (0.1%) نتيجة لما مر بالإقتصاد الأمريكي من أزمة العقار, إذ تحولت إلى أزمة مالية تأثر بها الإقتصاد الأمريكي وإنتشرت بعد ذلك إلى إقتصادات العالم, وتراوحت قيمة الميزان التجاري أو صافي الصادرات لهذين العامين بنسبة مقاربة تصل إلى متوسط قدره (28.6) تريليون دينار عراقي.

2012,2011: بعد عام 2003 شكلت الإستيرادات إلى الناتج المحلي الإجمالي ما نسبته 26.7% بحسب تقرير البنك المركزي العراقي لعام 2012, وسجل الميزان التجاري أعلى قيمة له منذ عام 2000, إذ بلغت قيمة الميزان التجاري (81849937.6) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي (108%) مسجل إرتفاعا عن العام السابق 2011 الذي بلغ معدل نموه (36.97%) بالأسعار الجارية ويعزى هذا التطور في الميزان التجاري لعام 2012 إلى زيادة إجمالي الصادرات عن الإستيرادات بفارق كبير.

يبين الجدول (5) قيمة إجمالي الصادرات (110437935) مليون دينار نتيجة إرتفاع نسب الصادرات النفطية إلى إجمالي الصادرات في عام 2012, أما إجمالي الإستيرادات الذي بلغ (28587997.4) مليون دينار, ويعود هذا الإزدهار إلى إرتفاع أسعار النفط العالمية وزيادة الصادرات من النفط ومشتقاته والحصول على العملة الصعبة.

2014,2013: شهد الميزان التجاري إنخفاضا لعامي 2013 و2014 فقد بلغ الميزان التجاري لعام 2013 (65588314.7) وبمعدل نمو سالب (19.87-%) بالأسعار الجارية, إذ بلغ إجمالي الإستيرادات لعام 2013 (39057185.3) مليون دينار وبمعدل نمو (36.62%) أما الصادرات فقد بلغت (104645500) مليون دينار وبمعدل نمو (5.24-%) أما عام 2014 كان الميزان التجاري له (55277588.9) مليون دينار وبمعدل نمو (15.72-%) بالأسعار الجارية, وشكل إجمالي الصادرات من هذا الميزان (98539300) بمعدل نمو عن العام السابق (5.84-%) أما الإستيرادات فقد شكلت ما يصل إلى (43261711.1) مليون دينار وبمعدل نمو (10.77%) ويعزى هذا الإنخفاض في الميزان التجاري للعامين 2013 و2014 إلى إنخفاض الصادرات

وإرتفاع الإستيرادات نتيجة إنخفاض أسعار النفط إذ وصل سعر البرميل الواحد لعام 2014 (97.8) دولار للبرميل الواحد مسجلًا إنخفاضا عن عام 2013 حيث بلغ سعر برميل النفط (102.6) دولار للبرميل الواحد حيث إنخفض بذلك حجم التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي في العامين المذكورين وبنسب إنخفاض تصل إلى (64.1%) و(61.4%) على التوالي.[1]

في عامي (2015-2016) إستمر تدهور الميزان التجاري وبنسب كبيرة حتى وصوله إلى قيمة سالبة معبرًا عن وجود عجز في عام 2016 بلغ (5610819.4-) مليون دينار عراقي عن العام السابق 2015 (9032718.5) مليون دينار وبمعدلات نمو سالبة (83.66-%) في 2015 و(162.1-%) عام 2016. ويعزى سبب العجز في الميزان التجاري لعام 2016 إلى إنخفاض إجمالي الصادرات البالغ (51.7) تريليون دينار عن (57.6) تريليون دينار في عام 2015 وبمعدل نمو سالب (10.19-%) وإرتفاع إجمالي الإستيرادات عن العام السابق بمعدل نمو (18.06%).

2017-2019: شهد الميزان التجاري فترة إرتفاع والعودة إلى الانتعاش إبتداءً من عام 2017 حيث بلغ إجماليه (33.5) تريليون دينار عراقي نتيجة عودة أسعار النفط العالمية إلى الإرتفاع ببالغ إجمالي الصادرات (70.9) تريليون دينار مرتفعة عن إجمالي الإستيرادات لذات العام المكونة من (37.3) تريليون دينار. وبلغ إجمالي الإستيرادات لعام 2019 للمواد السلعية والمنتجات النفطية (20.9) مليار دولار أمريكي أي ما يقارب (24803819.7) مليون دينار عراقي أو (24.8) ترليون دينار عراقي مسجلًا نسبة إنخفاض مقدارها (43.4%) عن العام السابق 2018 حيث بلغ (37) مليار دولار أي ما يقارب (43804511.1) مليون دينار أو (43.8) ترليون دينار بالأسعار الجارية وبمعدل نمو سنوي (17.25%) وساهمت الإستيرادات السلعية (غير النفطية) من إجمالي الإستيرادات (21.5) تريليون دينار عراقي مسجلة نسبة إنخفاض عن العام السابق بنسبة إنخفاض قدرها (46.8 %) بسعر الصرف الجاري للتعريفة الجمركية وبلغت إستيرادات المنتجات النفطية (3.28) تريليون عراقي[2]. أما الصادرات فقد بلغت (98225336.1) مليون دينار عراقي أو (98.2) تريليون دينار بمعدل نمو سنوي (2.44-%) مسجلة إنخفاضا عن عام 2018 الذي بلغت صادراته بالأسعار الجارية (100684941.6) مليون ومعدل نمو (41.91%), أما

[1]- هيام خزعل ناشور, مصدر سبق ذكره, ص 228.
[2]- وزارة التخطيط, الجهاز المركزي للإحصاء, مديرية إحصاءات التجارة, التقرير السنوي للإستيرادات لعام 2019, ص 3.

الصادرات السلعية فقد ساهمت في إجمالي الصادرات ب (3859184.1) أما الصادرات النفطية فقد بلغت (94366152), حيث تمثل صافي الصادرات لعام 2019 (73421516.4) مليون دينار مشكلًا فائض نتيجة إنخفاض نسبة الواردات إلى نسبة الصادرات [1].

2020-2021: إن قيمة صافي الميزان التجاري الإجمالي لعام 2021 بلغت (69.9) مليار دولار أو (101.1) تريليون دينار عراقي, بلغ إجمالي صادرات (121560002.4) مليون دينار عراقي بمعدل نمو إرتفاع 112.7% عن العام السابق (57141527) مليون دينار, ساهمت الصادرات النفط الخام والمنتجات النفطية ب (115.4) تريليون دينار من إجمالي الصادرات لعام 2021 بنسبة إرتفاع 120.8% عن سنة 2020 إذ بلغت (49.7) تريليون دينار, أضف إلى ذلك ساهمت الصادرات السلعية ب (6.1) تريليون دينار بنسبة إرتفاع تقدر (31%)عن سنة 2020 التي عادلت (4.6) تريليون دينار [2]. وإجمالي إستيرادات (20438162.8) مليون دينار مكونة من (15.6) تريليون دينار مستوردات سلعية منخفضة عن عامها السابق البالغة فيه (16.5) تريليون دينار بسعر الصرف الجاري البالغ (1474) للتعريفة الكمركية, ومستوردات نفطية بقيمة (1.9) تريليون دينار بنسبة إرتفاع عن 2020 بلغت (161.3%) [3].

عن طريق الفترة موضع الدراسة (2000-2021) تبين إن معدل النمو المركب للمتغيرات الثلاثة إجمالي الصادرات, إجمالي الإستيرادات وصافي التعامل الخارجي يبلغ (15.48%), (16.05%) و(15.37%) على التوالي. والجدول (5) يوضح نسب مساهمة ذات المتغيرات الثلاث في الطلب الكلي للمدة (2000-2021).

تعد سياسة الإنفتاح التجاري عامل أساس في تحقيق النمو الإقتصادي عن طريق التجارة وسلاسل القيمة العالمية التي تساعد على الإندماج الإقتصادي مع إقتصادات العالم من أجل تحقيق المنافع الناتجة من حركة التجارة وإزدياد المنافسة التي تساعد على توفير فرص عمل لليد العاملة الماهرة القادرة على إنتاج سلع قابلة للمنافسة في القطاعات التصديرية, كما يعطي الإنفتاح التجاري فرصًا أكبر للأسر ذات الدخل المحدود من بالإنتفاع من السلع والخدمات الأسهل منالًا لهم, أضف

[1]- وزارة التخطيط, الجهاز المركزي للإحصاء, مديرية إحصاءات التجارة, التقرير السنوي للصادرات لعام 2019, ص 5.
[2]- وزارة التخطيط, الجهاز المركزي للإحصاء, مديرية إحصاءات التجارة, التقرير السنوي للصادرات لعام 2021, ص 3.
[3]- وزارة التخطيط, الجهاز المركزي للإحصاء, مديرية إحصاءات التجارة, التقرير السنوي للاستيرادات لعام 2021, ص 3.

إلى ذلك دعم زيادة الإنتاج المحلي بالكم والنوع عن طريق التوسع في إستيراد السلع الرأسمالية التي تزيد من الطاقة الإنتاجية [1].

بعد ما سبق أدركنا إن التجارة الخارجية لا تعد مؤشرًا لدرجة التطوير والنمو الإقتصادي ولكنها تشير إلى مدى إستقرار علاقات الإقتصاد مع العالم الخارجي على الرغم من تمثيلها حصة كبيرة من الدخل القومي أي إرتفاع أهميتها النسبية من الدخل القومي في العراق. والشكل البياني (5) يوضح تطور إجمالي الصادرات والاستيرادات وصافي الميزان التجاري خلال المدة (2000-2021).

شكل (5) تطور صافي التعامل الخارجي في العراق للمدة (2000-2021)

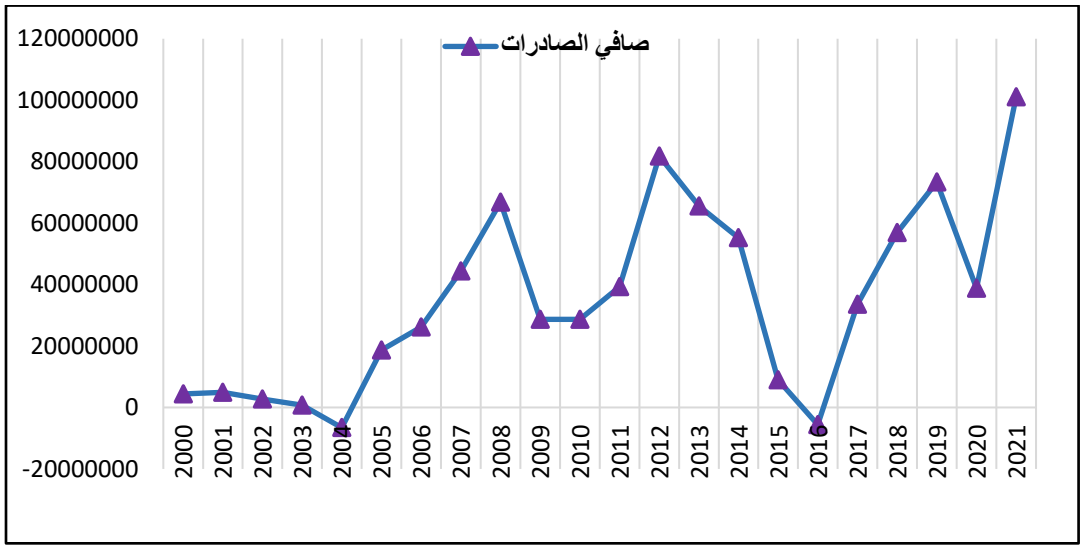

المصدر: الشكل من إعداد الباحثة بالإعتماد على بيانات الجدول (5)

[1]- البنك المركزي العراقي, دائرة الإحصاء والأبحاث, قسم النمذجة الإقتصادية والتنبؤ, تقرير آفاق الإقتصاد العراقي (الفصل الثالث/2021), ص 33.

جدول (5) تطور إجمالي الصادرات والاستيرادات وصافي التعامل الخارجي في العراق بالأسعار الجارية للمدة (2000-2021) **(مليون دينار)**

السنة	إجمالي الصادرات (1)	معدل النمو السنوي %	نسبة المساهمة في الطلب الكلي %	إجمالي الإستيرادات (2)	معدل نمو	نسبة المساهمة في الطلب الكلي %	صافي الصادرات (3)	معدل النمو السنوي %	نسبة المساهمة في الطلب الكلي %
2000	5127930.1		39.45	773407		5.95	4354523.1		33.50
2001	5841401	13.91	37.22	917738	18.66	5.85	4923663	13.07	31.37
2002	3836895.3	-34.32	24.01	1084678	18.19	6.79	2752217.3	-44.10	17.22
2003	1127867.8	-70.60	5.79	350911	-67.65	1.80	776956.8	-71.77	3.99
2004	2662666.2	136.08	5.50	9227398	2529.56	19.06	-6564731.8	-944.93	-13.56
2005	35713515	1241.27	43.73	17038940.9	84.66	20.86	18674574.1	-384.47	22.87
2006	43072411	20.61	40.94	16899504.6	-0.82	16.06	26172906.4	40.15	24.87
200	52286433.1	21.39	38.90	7871971.4	-53.42	5.86	44414461.7	69.70	33.04
2008	73517307.3	40.60	37.68	6680169.7	-15.14	3.42	66837137.6	50.49	34.26
2009	48900440.6	-33.48	29.99	20217192	202.64	12.40	28683248.6	-57.08	17.59
2010	61410573.7	25.58	33.88	32688802.5	61.69	18.03	28721771.2	0.13	15.85
2011	97379080.8	58.57	45.45	58037545.3	77.55	27.09	39341535.5	36.97	18.36
2012	110437935	13.41	34.77	28587997.4	-50.74	9.00	81849937.6	108.05	25.77
2013	104645500	-5.24	31.59	39057185.3	36.62	11.79	65588314.7	-19.87	19.80
2014	98539300	-5.84	29.74	43261711.1	10.77	13.05	55277588.9	-15.72	16.68
2015	57610951.2	-41.54	25.06	48578232.7	12.29	21.13	9032718.5	-83.66	3.93
2016	51742504.9	-10.19	26.09	57353324.3	18.06	28.92	-5610819.4	-162.12	-2.83
2017	70950148.3	37.12	29.61	37361218.7	-34.86	15.59	33588929.6	-698.65	14.02
2018	100684941.6	41.91	37.48	43804511.1	17.25	16.31	56880430.5	69.34	21.17
2019	98225336.1	-2.44	29.93	24803819.7	-43.38	7.56	73421516.4	29.08	22.37
2020	57141527	-41.83	23.71	18390722.9	-25.86	7.63	38750804.1	-47.22	16.08
2021	121560002.4	112.73	33.80	20438162.8	11.13	5.68	101121839.6	160.95	28.12
معدل النمو المركب % للمدة (2000-2021)									
15.48				16.05			15.37		

- المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الملحق (2)

- العمود (3) إحتسبته الباحثة حسب المعادلة (NX=X-M) , صافي الصادرات أو التعامل الخارجي= (الصادرات-الاستيرادات)

المبحث الثاني

تحليل الواقع القطاعي للإقتصاد العراقي للمدة (2000-2021)

المطلب الأول: تحليل هيكل الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات الإقتصادية الرئيسة في العراق للمدة (2000-2021)

لحساب الناتج المحلي الإجمالي أهمية في معرفة مدى فاعلية كل قطاع في تحريك النشاط الإقتصادي على إختلاف نوعية القطاعات سواء كانت خدمية ام إنتاجية, إذ إنَّ للبنية الإقتصادية دور في تمثيل النشاط الإقتصادي, إذ تمثل نظامًا بنيويًا ذا تركيبة من جملة من العناصر القطاعية المهمة, ويعد كل عنصر من هذه العناصر أو كل قطاع له فاعلية معينة ومساره الخاص داخل النشاط الإقتصادي ويؤثر فيه بقدر نسبة مساهمته, وتعد هذه العناصر أيضًا ذو هيكل مستقل وهو الآخر يتكون من جملة من العناصر المكونة له أي تربطهم علاقة ترابطية تنازلية من حيث التركيب أو الأهمية أي ما يسمى بعلاقة الجزء من الكل, كما يتم أيضًا توضيح معدل نمو GDP بالإعتماد على سلسلة زمنية تبين مدى تطور نسب التوزيع المثلى للقطاعات.

إستعانة ببيانات الجدول (6) والملحق (2) لتوضيح تطور القطاعات الإقتصادية الرئيسة في الناتج المحلي الإجمالي وكالآتي:

أولًا: القطاع السلعي: شهد هذا النوع من الانشطة خلال الفترة (2000-2003) معدلات نمو سالبة تصل إلى (31.92%, 21.27% و37.16-%) إبتداءً من عام 2001 وعلى التوالي, وبنسب مساهمة تصل إلى (6.1%) عام 2000 و (10.4%) عام 2003, في عام 2005 و عام 2008 و2010 شهد القطاع السلعي نقلة كبيرة بواقع 5 و4 و7 تريليون دينار نتيجة زيادة وتيرة النفقات الإجتماعية وتغير أنماط الدخول والإستهلاك أضف إلى ذلك عامل الإستيراد والانفتاح على العالم الخارجي وبمعدلات نمو موجبة, إذ ساهم هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي في عام 2005 بواقع (12.7%) وفي عام 2008 (10.9%) لتصل مساهمته في عام 2010 إلى (15.6%) 2010: نتيجة التخطيط الإقتصادي الرشيد والإستقرار الأمني. إستمرت الزيادة النسبية في القطاع السلعي ليسجل عام 2013 أعلى إجمالي محقق خلال المدة موضع الدراسة بواقع (44.4) تريليون دينار, ولكن سرعان ما عاد هذا النشاط برفع نسب مشاركته في الناتج المحلي الإجمالي وإستمرت نسب المساهمة بالتفاوت حتى سجلت إنخفاضًا عام 2020 وبمعدل نمو سنوي

قدره (4.88-%) نتيجة إنخفاض نسبة مساهمة القطاع النفطي حيث نمى بمعدل سالب قدره (44.6-%) وإستمر انخفاض القطاع السلعي حتى عام 2021 بمعدل نمو قدره (9.77-%), والتذبذب جاء نتيجة الكثير من العوامل ومنها ما يعود إلى تذبذب نسب مساهمة الناتج الزراعي وناتج التعدين والمقالع.

ثانيًا: القطاع التوزيعي: للقطاع التوزيعي نسب مشاركة تصاعدية متفاوتة على طول مدة الدراسة وبمعدلات نمو سنوية موجبة غالبًا, سجل القطاع التوزيعي في عامي 2000 إجمالي قدره (4.2) تريليون دينار إذ يعد المقدار الأدنى لإجماليات القطاع التوزيعي خلال مدة الدراسة وذلك نتيجة إنخفاض نسب مساهمة القطاعات المكونة له كقطاع النقل والمواصلات بالإضافة إلى تجارة التجزئة الجملة والمفرد وقطاع البنوك والتأمين وإستمر بالتنامي حتى عام 2002 بإجمالي قدره (6) تريليون دينار ونسبة مساهمة في الناتج تصل إلى (14.7%), حتى حلول عام 2003 إنخفض إجمالي القطاع التوزيعي إلى (4.3) تريليون دينار نتيجة تدمير بعض السكك الحديدية والكثير من الطرق وزعزعة الوضع الامن لينخفض على أثرها نشاط قطاع النقل والمواصلات (2.2) تريليون دينار بعدما كان في عام 2002 (3.2) تريليون دينار فضلًا عن قطاعي الجملة والمفرد نتيجة إنخفاض نشاط التجارة الداخلي والخارجي لاسيما قطاع البنوك والتأمين نتيجة إستباحة بعض المؤسسات المالية وتدهور قيمة العملة العراقية آنذاك. ثم عات الزيادات بالتوالي إبتداءً من عام 2004 وبمعدلات نمو متفاوتة حتى عام 2021, إذ بلغ أعلى إجمالي للقطاع التوزيع في هذا العام بواقع (61.8) تريليون دينار وبمعدل نمو موجب قدره (29.1%) ونسبة مساهمة في الناتج تصل إلى (20.5%) ويستثنى من هذه المدة (2004-2021) عامي 2019 و2020 بنسبتي مساهمة قدرها (4.73%-) و(8.6%-) على التوالي, نتيجة الأزمة المركبة التي تعرضت لها مجمل إقتصادات العام من تراجع أسعار النفط وفايروس كورونا مؤثرة بشكل واضح على قطاع النقل والمواصلات الذي يعد المكون الأساس للقطاع التوزيعي.

كما إن أقل نسب مساهمة لنشاط القطاع التوزيعي الداخل في تكوين الناتج الإجمالي المحلي هي في عامي 2000 و2008 بنسب (8.5% و12.3%) وعلى التوالي, كما حقق أعلى نسب مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي في عامي 2015, 2016 تصل إلى (22.9% و22.6%), والسبب يعود لهذه القفزات والتذبذبات إلى تفاوت إنتاجية القطاعات الفرعية المكونة لهذا القطاع.

ثالثًا: القطاع الخدمي: شهد قطاع الخدمات خلال مدة البحث إزدهارًا ملحوظًا بنسب المشاركة في الناتج المحلي الإجمالي وبنسب مشاركة تبدأ من (2.3%) عام 2000 حتى (22.9 %) عام 2021, وبمعدلات نمو موجبة. إذ تنبع أهمية قطاع الخدمات عن طريق دوره كعامل محفز لتحقيق النمو الاقتصادي المراد تحقيقه بتوفر البيئة الحاضنة والميسرة للاقتصاد المحلي بكافة قطاعاته لما له من دور في تقديم الترابطات المطلوبة وتسريع وتيرة النمو في تلك القطاعات عبر تقديم التسهيلات التي من شأنها تقليل الكلفة وزيادة الإنتاجية ضمن مفهوم زيادة معدلات وفورات الحجم وتحقيق التنمية الاقتصادية لما لهذا القطاع من طاقة إستيعابية في توفير فرص العمل للطاقات البشرية المتعطلة والمتاحة [1].

سجل هذا القطاع أعلى نسبة مساهمة له (32.5%) عام 2020 وبإجمالي يقدر ب(71.5) تريليون دينار عراقي متفوقًا على القطاعات الأخرى مثل التوزيع, النفط والصناعة ولكن منخفضًا عن القطاع السلعي البالغ (103.8) تريليون دينار, ويعود هذا الإرتفاع في القطاع الخدمي إلى التقلبات الطارئة في أسعار النفط وريادة القطاع الصحي وغيره نتيجة للوضع الطارئ أثر إنتشار فايروس كورونا, ليعود بعدها للإنخفاض عام 2021 نتيجة عودة ريادة قطاع النفط من جديد وتغلبه على القطاعات الأخرى, وشهد هذا القطاع عام 2000 نسبة مساهمة تقدر ب(2.3%) وتمثل أقل نسبة مساهمة في إجمالي الناتج المحلي. كما يمثل عامي 2013 و2019 قفزات إيجابية بإجماليات تبلغ (60.1) و (70.4) تريليون دينار وبنسب مساهمة (22%) و(25.5%) على التوالي, كما يمثل عام 2015 أقوى قفزة سالبة خلال الاثنا وعشرون عامًا وبأدنى معدل نمو قدره (13.12-%) نتيجة إنخفاض إجمالي قطاعي ملكية دور السكن وخدمات التنمية الاجتماعية إلى (13.7) تريليون دينار بينما كان في العام السابق 2014 يبلغ (17.4) تريليون دينار هذا مايخص قطاع ملكية دور السكن, أما قطاع خدمات التنمية الاجتماعية فقد بلغ عام (41.2) تريليون دينار بينما كان يبلغ في عام 2014 (45.8) تريليون دينار.

ويعود سبب التضخم في حجم القطاعات الخدمية المساهمة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي إلى إرتفاع درجة مرونة الطلب الدخلية نحو الخدمات, وزيادة الإنفاق الحكومي نحو هذه الأنشطة ومن ثم تراجع المعروض من السلع المحلية نتيجة تراجع إنتاجية القطاعات الأخرى منتجًا ضغوط

[1]- وزارة التخطيط, قسم السياسات الكلية وبناء النماذج الاقتصادية, بناء نموذج قياسي لتحليل المؤشرات الاقتصادية الكلية في العراق, ص18.

تضخمية على أسعار السلع والخدمات ولاسيما السلع غير القابلة للمتاجرة مما يجعل أسعارها أعلى مما هو في البلدان المماثلة لها إنتاجيًا لعدم توفر إمكانية تعويضها إستيرادًا [1].

بلغت معدلات النمو المركبة للقطاعات الاقتصادية الثلاث خلال مدة الدراسة (2000-2021) وبالاسعار الجارية, القطاع السلعي (11.90%), القطاع التوزيعي (12.89%) والقطاع الخدمي (20.41%).

شكل(6) تطور مجاميع القطاعات الاقتصادية في العراق بالأسعار الجارية للمدة 2000-2021 (مليون دينار)

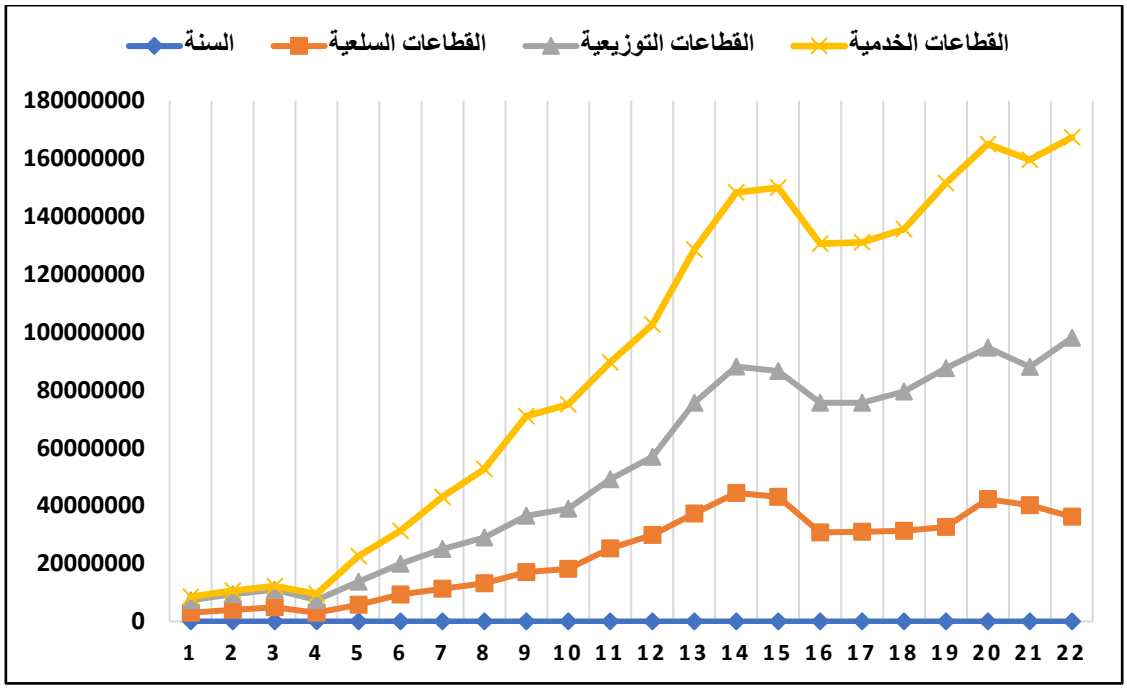

المصدر: الشكل من إعداد الباحثة بالإعتماد على بيانات الجدول (6)

[1]- محمد طاهر الموسوي, الاختلالات الهيكلية وأثرها على النمو القطاعي والتشغيل في الإقتصاد العراقي للمدة (2003-2015): دراسة تحليلية, جامعة بغداد, مجلة العلوم الإقتصادية والإدارية, المجلد 24, العدد 109, 2018, ص 408.

جدول (6) تطور مجاميع القطاعات الاقتصادية في العراق بالأسعار الجارية للمدة 2000-2021 (مليون دينار)

السنة	القطاع السلعي	معدل النمو %	نسبة مساهمة القطاع السلعية في GDP %	القطاع التوزيعي	معدل النمو %	نسبة مساهمة القطاع التوزيعي في GDP %	القطاع الخدمي	معدل النمو %	نسبة مساهمة القطاع الخدمي في GDP %
2000	3056494.3		6.09	4288109.4		8.54	1164654.3		2.32
2001	4032072.2	31.92	9.76	5437266.9	26.80	13.16	1208040.4	3.73	2.92
2002	4889818.8	21.27	11.92	6039354.6	11.07	14.72	1268927.5	5.04	3.09
2003	3072621.8	-37.16	10.39	4360457.9	-27.80	14.74	2089102.7	64.64	7.06
2004	5755891.6	87.33	10.81	7992628.7	83.30	15.01	8894725.5	325.77	16.71
2005	9308576.9	61.72	12.66	10607259.2	32.71	14.43	11466100.2	28.91	15.59
2006	11271335.1	21.09	11.79	13783190.9	29.94	14.42	17981737.6	56.83	18.81
2007	13213413.1	17.23	11.86	15848628.9	14.99	14.22	23624851.1	31.38	21.20
2008	17115688.2	29.53	10.90	19368965.8	22.21	12.33	34437729.4	45.77	21.93
2009	18189909.2	6.28	13.92	20787033.4	7.32	15.91	36091495.8	4.80	27.63
2010	25217798.5	38.64	15.56	23975132.7	15.34	14.79	40341888.6	11.78	24.89
2011	29852725.4	18.38	13.74	27086365.3	12.98	12.46	45679331.0	13.23	21.02
2012	37261421.3	24.82	14.66	38302649.3	41.41	15.07	52937323.6	15.89	20.82
2013	44437484.7	19.26	16.24	43664271.2	14.00	15.96	60198924.7	13.72	22.00
2014	43072830.5	-3.07	16.17	43500616.3	-0.37	16.33	63331359.0	5.20	23.78
2015	30838721.6	-28.40	15.84	44749944.1	2.87	22.99	55023384.6	-13.12	28.26
2016	30979651.9	0.46	15.73	44633436.6	-0.26	22.67	55364390.1	0.62	28.11
2017	31313629.7	1.08	14.13	48191639.4	7.97	21.74	56065996.4	1.27	25.29
2018	32629247.0	4.20	12.13	54939149.7	14.00	20.43	63899274.1	13.97	23.76
2019	42245331.5	29.47	15.20	52341499.9	-4.73	18.84	70339172.7	10.08	25.31
2020	40182515.4	-4.88	18.28	47847401.4	-8.59	21.77	71467103.5	1.60	32.52
2021	36258341.3	-9.77	12.03	61750161.6	29.06	20.49	69263038.6	-3.08	22.98
معدل النمو المركب % للمدة (2000-2021)									
	11.90			12.89			20.41		

المصدر:الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الملحق (2)

المطلب الثاني: تحليل هياكل القطاعات الاقتصادية المكونة لبنية الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2000-2021)

تعد العلاقات التشـــابكية بين القطاعات الإقتصـــادية المؤلفة لبنية الإقتصـــاد الكلي واحدة من العلاقات التوصيفية والتحليلية للبنيان الإقتصادي, وتوضح هذه العلاقات التدفقات السلعية والخدمية والتوزيعية بين الوحدات الإقتصادية, وتكشف أيضًا درجة الإعتماد المتبادل فيما بينها, ومعرفة أكثر القطاعات المحفزة للقطاعات الأخرى والقطاع الرائد في الإقتصـاد, وهذه العلاقات قائمة على نوعين

من الترابطات وهي الخلفية والأمامية [1]. فعن طريق بيانات المحلق (1) والجدول (8) سوف يتم توضيح نسب مساهمة القطاعات الفرعية المكونة لهيكل القطاعات الأساس للناتج المحلي الإجمالي خلال المدة (2000-2021).

أولًا: هيكل القطاع السلعي

أ. قطاع الزراعة والغابات والصيد: للقطاع الزراعي دور بالغ الأهمية في توفير الغذاء الذي يعد الركيزة الأساس في نشاط وإنتاج البشرية وحماية البلد من المخاطر التي تهدد أمنه الغذائي وتوفير المواد الخام الاوليد التي تدخل في صناعة العديد من المواد وتعد اللبنة الأساس في العملية الإنتاجية للعديد من الصناعات, وبالنظر إلى الجدول (8) والملحق (1) يتضح إنَ في السنوات الأربع للدراسة سجل قطاع الزراعة نشاطًا إيجابيًا تبدأ نسب مساهمته من (4.6%) عام 2000 و(8.4%) عام 2003, وهذا التنامي كان نتيجة للسياسات المتبعة من قبل النظام السياسي السابق لمعالجة الوضع الإقتصادي والدمار الذي خلفته حرب الخليج مع الإهتمام بالقطاع الزراعي على وجه الخصوص حتى بلغت مشاركته في GDP (2327277.2) مليون دينار وبمعدل نمو موجب يصل إلى (23.04%) بهدف تمويل مفردات البطاقة التموينية, لما للقطاع الزراعي من أهمية بالغة حيث يحتل المرتبة الثانية بعد قطاع النفط في تكوين الناتج المحلي الإجمالي للبلاد. ويمتلك جملة من الترابطات الأمامية والخلفية التي تجعله حلقة ضمن سلسلة القطاعات التي يتألف منها الإقتصاد الوطني, ولا سيما إن التغيرات السياسية والتشريعية التي شهدتها البلاد على مدار عقد من الزمان تقريبًا تأثر بشكل كبير على هذا القطاع [2]. ثم بدأ هذا القطاع بالانخفاض في إبتداءً من عام 2004 نتيجة التحولات الهيكلية في الاقتصاد العراقي وتدمير العديد من الأراضي الزراعية على أثر دمار المناطق الحاضنة لها وهجرة بعض الفلاحين من مناطقهم وهذا ما خلف الكثير من المشاريع الزراعية وإستمر هذا الانخفاض حتى عام 2008 وبنسبة مساهمة وصلت إلى (3.8%). أما في العامين اللاحقين 2009 و2010 فقد سجل هذا القطاع نسبة مساهمة مستقرة وصلت إلى (5.2%) في كلا العامين. وسجل هذا القطاع أدنى نسبة مساهمة له (2.8%) عام 2018 وإستمر هذا التذبذب حتى نهاية المدة عام 2021 إذ ساهم القطاع الزراعي بإجمالي قدره (11.9) تريليون دينار ونسبة مساهمة (4%) منخفضًا هذا العام عن عام 2020 إذ إرتفاع فيه الإجمالي إلى

[1]- فريق جياد مطر, تحديد القطاع الرائد في الإقتصاد العراقي عن طريق العلاقات التشابكية بين القطاعات- بحث تطبيقي, جامعة بغداد, مجلة العلوم الإقتصادية والإدارية, المجلد 27, العدد 126, 2021, ص498.

[2]- القطاع الزراعي في العراق أسباب التعثر ومبادرات الإصلاح, وزارة المالية , قسم السياسات الإقتصادية, دراسة إقتصادية, ص 3.

(13.1) تريليون دينار ونسبة مساهمة تصل إلى (6%) وهذه الزيادة نتيجة وفرة الامطار ودعم وزارة الزراعة في عام 2019 للفلاحين بالمبيدات والبذور.

ب. قطاع الصناعة التحويلية: يعد قطاع الصناعة التحويلية من القطاعات المهمة في رفد كفة الإيرادات العامة للدولة وتحسن الدخل القومي ليزيد على أثره الدخل الفردي للافراد وتحسن الوضع المعاشي لهم وزيادة إمكانية التنمية الاقتصادية والاجتماعية على مستوى البلاد, كما تقل إمكانية تعرض الواقع الاقتصادي للبلد للصدمات الناتجة من عدم إستقرار أسعار النفط العالمية وذلك بالاخص في الاقتصادات الريعية كما في الاقتصاد العراقي. ومن خلال البيانات المتاحة يتبين إن هذا القطاع حقق أدنى نسبة مساهمة له عام 2000 (0.9%) وإستمرت هذه النسبة بالتردد بين الإرتفاع والانخفاض ولكنها كانت تنمو بمستوى متباطئ وصولًا إلى عام 2005, إذ ساهم ب (1.3%) بينما كانت مساهمته في عام 2004 تقدر ب(1.8%) وسبب ذلك يعود إلى تدمير أغلب المنشآت الصناعية نتيجة الظروف غير المستقرة التي مر بها البلد التي تدمرت على آثرها العديد من البنى التحتية الاقتصادية للبلد آنذاك, أما في عام 2008 و 2007 زادت معدلات صناعة الاسمنت ليرتفع على أثرها إجمالي هذا القطاع وبنسب تتراوح من 1.7% إلى 2.6%, كما إستمرت نسبة مساهمة هذا القطاع بالتأرجح لتصل عام 2014 إلى (1.9%) مسجلة إنخفاضًا عن العام السابق 2013 (2.3%) ويعزى سبب هذا الانخفاض إلى إنخفاض إنتاج الأسمدة بشتى أنواعها نتيجة للصدمة المركبة التي تعرضت لها البلاد وسيطرة الجماعات الإرهابية على العديد من المناطق الصناعية. كما شهد هذا القطاع إرتفاع في نسب المساهمة عام 2019 ب (2.12%) ليصل بعدها إلى (2.7%) عام 2020 ويعزى سبب هذه المساهمات الإيجابية إلى زيادة كميات الاسمنت المنتجة من قبل معمل اسمن نينوى بعد إعادة تأهيله وأيضًا زيادة إنتاج سماد اليوريا نتيجة العقد المبرم بين الشركة العام للتجهيزات الزراعية والشركة العامة للاسمدة الجنوبية [1]. كما سجل هذا القطاع أعلى نسبة مساهمة له عام 2011 بقدر (2.8%) من الناتج المحلي الإجمالي.

ومما ورد يتبين أن القطاع الصناعي يعاني من تردي المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي على الرغم من توفر الكثير من الإمكانات المتاحة كوفرة الموارد المالية والمادية والبشرية, وذلك نتيجة الكثير من المشاكل والمعوقات التي تحول دون إزدهاره نتيجة انخفاض الإستثمارات في هذا

[1]- علا علي عباس الركابي, دور قطاع الصناعة التحويلية في التغيرات الهيكلية في الاقتصاد العراقي للمدة (2003-2018), المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية, الجامعة المستنصرية, العدد 75, 2021, ص 142.

القطاع وتقادم الالات الصناعية والأزمات التي واجهها البلد على كافة المستويات المالية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية فضلًا عن السياسية منها.

ت. قطاع النفط: يساهم هذا القطاع في معالجة مشكلة نقص التمويل وتغطية متطلبات الإنفاق العام كما له الكبير في تحديد وتوجيه راسمي السياسات الاقتصادية الكلية إذ إن جموع إيراداته تؤثر على العديد من المتغيرات الاقتصادية الكلية كالدخل القومي والناتج المحلي الإجمالي فضلًا عن التجارة الخارجية والإستثمارات بشتى أنواعها واشكالها [1]. يوضح الجدول (7) إن ناتج القطاع النفطي بالاسعار الجارية, إذ سجل في عام 2000 ناتج بلغ (41849981.4) مليون دينار، وبلغت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي (83.34%) وهي نسبة كبيرة كون الاقتصاد العراقي اقتصاد أحادي الجانب يعتمد بشكل رئيس على القطاع النفطي، ثم أخذ ناتج القطاع النفطي بالتراجع خلال الأعوام 2001–2003 تراجع من (30816987.2) مليون دينار ليصل إلى (20372293.8) مليون دينار في عام 2003 وكذلك حقق معدلات نمو سالبة خلال هذه الأعوام، وأيضاً تراجعت نسب مساهمته في الناتج المحلي من (74.59%) في عام 2001 ليصل إلى (68.86%) وفي عام 2003 بسبب تباطؤ النمو العالمي وتدهور القدرات الانتاجية وتغير الوضع السياسي في العراق. ثم شهد القطاع النفطي انتعاش خلال الأعوام 2004–2008, إذ ارتفع من (30855992.2) مليون دينار في عام 2004 ليصل إلى (87521201) مليون دينار في عام2008 ويعود ذلك بسبب رفع العقوبات عن العراق ودخول العراق بصفة مراقب منظمة (WTO) وإرتفاع أسعار النفط [2] ، وكذلك حقق معدلات نمو موجبة بلغت في عام 2008 (47.65%)، على الرغم من ذلك فإن نسبة مساهمته في الناتج المحلي استمرت في الانخفاض لتصل إلى (55.74%) في عام 2008 بسبب إرتفاع أسعار النفط وزيادة الأنتاج الذي يعود إلى زيادة الطلب العالمي من قبل الصين والهند الذي أدى لزيادة الايرادات العامة مما ساهم في تشغيل القطاعات الأخرى وبذلك انخفضت مساهمة النفط في الناتج المحلي[3].

ثم تراجع ناتج القطاع النفطي في عام 2009 ليصل إلى (56563771.6) مليون دينار وحقق معدل نمو سالب بلغ (35.37–%) وانخفضت نسبة مساهمته في الناتج أيضًا لتصل

[1]- صباح نعمة علي وتغريد داوّد سلمان, العلاقة بين أسعار النفط وبنية الناتج المحلي الإجمالي في العراق, مجلة دنانير, الجامعة العراقية, العدد 16, 2019, ص2.

[2] - رجاء خضير عباس عبود الربيعي الصناعة النفطية في العراق وأفاقها المستقبلية، مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية والمالية ، جامعة بابل العدد 18،2016، ص 67.

[3] - حسام الدين طه محسن، أثر التغير في أسعار النفط في النمو الاقتصادي في العراق للمدة(2005-2017)دراسة تحليلية، مجلة البحوث والدراسات النفطية، ديالى، مجلد3، العدد30، 2021،ص52.

إلى(43.30%) والسبب يعود إلى الآثار السلبية للعمليات الأرهابية التي طالت المنشت النفطية وتوقف منشأت التصدير، ثم عاود ناتج القطاع النفطي في الإرتفاع خلال الأعوام 2010-2013 أرتفع من (73569919.4) مليون دينار في عام 2010 ليصل إلى (126445194.4) مليون دينار في عام 2013 وحقق معدلات نمو موجبة, أما نسبة مساهمته فإنها ارتفعت لتبلغ (45.40%) في عام 2010 لتصل إلى (50.04%) في عام 2013، ثم حقق تراجع بشكل كبير خلال العامين 2014-2015 تراجع من (117357982) مليون دينار ليصل إلى(65590963) مليون دينار في عام 2015 وحقق معدلات نمو سالبة وتراجعت نسبة مساهمته في الناتج أيضًا لتصل إلى(33.69) في عام 2015 بسبب سيطرة الأرهاب على بعض المحافظات العراقية وتدمير البنى التحتية وتعطيل حركة التجارة وتدهور ثقة المستثمرين، ثم عاود ناتج القطاع النفطي ليسجل إرتفاعاً خلال الأعوام 2016-2018 ارتفع من(67796890.8) مليون دينار في عام 2016 ليصل إلى (120616218.2) مليون دينار في عام 2018 وحقق معدلات نمو موجبة بلغت في عام 2018 (35.42%) وكذلك ارتفعت نسبة مساهمته في الناتج لتبلغ على التوالي (34.43_40.18_ 44.85)% بعد تعافي الاقتصاد من الهجمات الأرهابية وإرتفاع اسعار النفط وزيادة الطلب العالمي عليها.

ثم بعد ذلك عاد ليسجل تراجعًا خلال العامين 2019-2020 بسبب تداعيات جائحة كوفيد-19 وماتسببت به من تباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي وغلق حدود البلاد تراجع بشكل حاد من(114831638.5) مليون دينار إلى(63622025.5) مليون دينار وحقق معدلات نمو سالبة وتراجعت نسبة مساهمته في الناتج لتبلغ على التوالي (41.32_28.95%)، أما في عام 2021 فإنه حقق إرتفاعا كبيرًا ليصل إلى (137919837) مليون دينار وحقق أعلى معدل نمو سنوي خلال مدة الدراسة بلغ (116.78%) وكذلك أرتفعت نسبة مساهمته في الناتج لتبلغ (45.75%) وهذا يعود إلى التعافي من تداعيات جائحة كورونا، وبلغ معدل النمو المركب للقطاع النفطي للمدة 2000-2021 (5.57%).

بعد عام 2003 تم إعتماد عدد من السياسات والبرامج لتنظيم واقع النشاط الإقتصادي ولكن النتائج لم تكن موفقة في إحداث أية نسبة من النمو في القطاعات الإقتصادية بل العكس حصل تراجع معدلات نمو البعض منها لاسيما الخدمي والسلعي بينما القطاع الإستخراجي ظلَ يحتل

مشـهد الصـدارة على القطاعات الأخرى, مما زاد من تفاقم سـوء الوضـع المعيشـي والخدمي لفئة واسعة من المجتمع العراقي [1].

جدول (7) تطور ناتج القطاع النفطي ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي للمدة (2000-2021)

السنة	ناتج قطاع النفط	معدل النمو السنوي %	نسبة مساهمة قطاع النفط في GDP %	السنة	ناتج قطاع النفط	معدل النمو السنوي %	نسبة مساهمة قطاع النفط في GDP %
2000	41849981.4		83.34	**2011**	115999413.1	57.67	53.38
2001	30816987.2	-26.36	74.59	**2012**	127225674.3	9.68	50.04
2002	29044563.4	-5.75	70.80	**2013**	126445194.4	-0.61	46.22
2003	20372293.8	-29.86	68.86	**2014**	117357982	-7.19	44.06
2004	30855992.2	51.46	57.96	**2015**	65590963	-44.11	33.69
2005	42529152	37.83	57.84	**2016**	67796890.8	3.36	34.43
2006	53030897	24.69	55.48	**2017**	89065057.7	31.37	40.18
2007	59274337.1	11.77	53.18	**2018**	120616218.2	35.42	44.85
2008	87521201	47.65	55.74	**2019**	114831638.5	-4.80	41.32
2009	56563771.6	-35.37	43.30	**2020**	63622025.5	-44.60	28.95
2010	73569919.4	30.07	45.40	**2021**	137919837	116.78	45.75
	معدل النمو المركب % للمدة (2000-2021)						
5.57							

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بالإعتماد على بيانات الملحق (1)

ث. قطاع الماء والكهرباء: شـهد ناتج القطاع الكهربائي إرتفاعاً خلال الأعوام 2000-2002, إذ ارتفع من (46236.4) مليون دينار ليصـل إلى (78943.6) مليون دينار في عام 2002 وكانت نسـبة مسـاهمته في النـاتج المحلي الإجمـالي نسـبة طفيفـة جـداً بلغـت على التوالي (0.1_0.2_0.2)% ثم شـهد تراجعاً خلال العامين 2003-2004 تراجع من(64717.8) مليون دينار ليصـل إلى(441590.8) مليون دينار في عام 2004 ويعود هذا الانخفاض بسـبب تغير النظام وتدهور الوضـع الاقتصـادي وبلغت نسـب مسـاهمته في الناتج على التوالي (0.2%-0.8%)، ثم بعد ذلك حقق ناتج القطاع الكهربائي زيادة تدريجية مسـتمرة خلال المدة 2005-

[1]- ابتهال محمد رضا, مصدر سابق, ص215.

2021, إذ زاد من (588352.9) مليون دينار في عام 2005 ليواصل الزيادة إلى(7886744.1) مليون دينار في عام 2021 وكذلك نسبة مساهمته في الناتج حققت زيادة طفيفة إذ زادت من (0.8%) في عام 2005 لتصل إلى(2.6%) في عام 2021 ومازال هذا القطاع يشهد العديد من التلكؤات ولكن النظرة ما زالت تفاؤلية خصوصًا بعد مذكرة التفاهم المشتركة التي عقدت بين العراق وشركة سيمنز الألمانية لتطوير المنظومة الكهربائية وذلك في برلين في الثالث عشر من يناير عام 2023.

ح. قطاع البناء والتشييد: يعد هذا القطاع من القطاعات المهمة التي توفر قاعدة بيانات أساسية لواضعي السياسات الاقتصادية كما يوفر المؤشرات المهمة لأحتساب مؤشرات الحسابات القومية لتقدير الناتج المحلي الإجمالي. ويتبين إن هذا القطاع قد سجل نسب مساهمة ترتفع خلال التقدم السنوي في مدة الدراسة إبتداءً من عام 2000 الذي بلغت فيه نسبة مساهمته في الناتج بمقدار (0.5%) حتى واصلت نسبه في الإرتفاع إلى عام 2010, إذ إرتفع ناتج هذا القطاع إلى (10.2) تريليون دينار كما إرتفعت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي إلى (6.3%) مسجلًا إرتفاعا عن العام السابق 2009 الذي بلغ إجماليه ما يقارب نصف إجمالي ناتج هذا القطاع لعام 2010 بقدر (5.6) تريليون دينار وبنسبة مساهمة في الناتج قدرها (4.3%) وهذا الإرتفاع يعزى إلى التحسن الأمني والانخفاض النسبي في أسعار المواد المستوردة التي يحتاجها القطاع, فضلًا عن زيادة إنتاج معامل المواد الانشائية المحلية وزيادة القدرة الشرائية للقطاع الخاص والقروض السكنية [1].

سجل قطاع البناء والتشييد أعلى مساهمة له في الناتج خلال المدة المذكورة أعلاه عام 2013 بنسبة تقدر ب (7.4%) ليعود بعدها بتراجع تدريجي إبتداءً من عام 2014 وصولًا إلى عام 2021 بنسبة مساهمة منخفضة وصلت إلى (3.4%) ويكمن السبب في هذا التراجع إلى تدمير بعض أجزاء البنى التحتية في بعض المناطق المسيطرة عليها من قبل المجاميع الإرهابية وتردي الوضع الأمني الذي يحول دون التوسع العمراني وتذبذب الإيرادات النفطية في بعض الأعوام, فضلًا عن توجيه هذه الإيرادات بإنفاقها على الامن والدفاع في أعوام أخرى.

لاحظنا إنخفاض نسب المساهمة النسبية لهذا القطاع في إجمالي الناتج المحلي خلال مدة الدراسة وبالأخص ما بعد 2003 رغم الحاجة الماسة والملحة إلى بناء أكبر قدر ممكن من البنى التحتية بعد ما خلفته الحرب, ولكن واجه هذا القطاع العديد من العقبات التي تمثلت إنفاض مستوى

[1]- سلام كاظم الفتلاوي, تحليل العلاقة بين الموازنة العامة والناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (1988-2009), مصدر سابق, ص 88.

التخطيط والتمويل, وإنخفاض مستوى إنتاج المواد الأولية والاعتماد شبه التام على إستيرادها حتى وبإرتفاع أسعارها, أضف إلى ذلك نقص الآلات والمعدات اللازمة وهذه العوامل تقود إلى بطأ إنجاز المشاريع او التوقف التام لإنجازها, علاوة على ذلك نقص الايدي العاملة الماهرة والكفوءة [1].

ثانيًا: هيكل القطاع التوزيعي

أ. قطاع النقل والمواصلات: شارك هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي بواقع (5%) عام 2000 وبإجمالي قدره (2.3) تريليون دينار وتنامت نسب المشاركة بعد ذلك بنسب متفاوتة, كما إن إجمالي هذا القطاع بلغ (2.2) تريليون دينار عام 2003 منخفض عن العام 2002 بفارق (10) تريليون دينار, ويعزى هذا الانخفاض إلى التدهور الأمني والتخلخلات الهيكلية التي شهدها الاقتصاد العراقي بعد تغير النظام, وإستمرت نسب المساهمة بالتذبذب البسيط لتنحصر نسب هذا القطاع بين (5% و8%) خلال الأحد عشر عامًا التالية حتى بلغت أعلى نسب مساهمة له في الناتج في الأعوام 2015, 2016 و2017 بنسبة قدرها (11%) نتيجة التحسن بصورة جزئية في المستوى الامنى وزيادة النشاط الاقتصادي التي تنمو على أثرها حاجة الافراد بالتنقل والاتصال سواء كان ذلك بغية سياحة او تجارة او متطلبات أخرى, فضلًا عن حاجتهم لتتراوح بعدها هذه النسب في الأعوام اللاحقة بين (9% و10%).

ب. قطاع تجارة الجملة والمفرد: شهد هذا القطاع حالة من التذبذب خلال المدة المعنية بالدراسة (2000–2021) وإتخذ نسبة المساهمة نسقًا شبه المتذبذب من عام 2000 ولغاية 2003, إذ بلغت أدنى نسبة مساهمة له في اجمالي الناتج (1.7) تريليون دينار عام 2000 وبنسبة مساهمة (3%) وهي الأدنى خلال مدة الدراسة, بعد عام 2003 شهد هذا القطاع نشاط تصاعدي, إذ بلغت إجمالي هذا القطاع عام 2004 (3.2) تريليون دينار بفارق إجمالي عن العام السابق 2003 قدره (2) تريليون وذلك نتيجة الانفتاح الاقتصادي للبلد وممارسة النشاط التجاري دون قيود جمركية, وبلغ أعلى إجمالي لهذا القطاع عام 2021 يقدر ب (25958012.1) مليون دينار وبنسبة مساهمة قدرها (9%), أما اعلى نسبة مساهمة كانت له في اجمالي الناتج في عام 2015 قدرها (11%) نتيجة زيادة حركة السلع بين الداخل والخارج.

[1]- أحمد صدام عبد الصاحب, هيكل الناتاج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (1999-2007): دراسة تحليلية إستقرائية, مجلة الخليج العربي, جامعة البصرة, العراق, المجلد 43, العدد (1-2), 2014, ص 204.

ت. قطاع البنوك والتأمين: يعد هذا القطاع من القطاعات المالية المهمة في توفير الحماية لأموال القطاع العام والخاص والمختلط, وإحتجاز إحتياطيات مالية من أرباح الشـــركات لمواجهة أنواع المخاطر, كما يبرز دوره في تراكم رأس المال وتوظيفه في معالجة الآثار الاقتصـــادية التي تلحق بمؤسـســـات الدولة ومنشـــأتها [1]. كما يؤدي دورًا فاعلًا في عملية التنمية الاقتصـــادية كونه حلقة الوصـــل بين المدخرين والمســـتثمرين. إذ بلغ ناتج هذا القطاع في عام 2000 حوالي (1.6) مليون دينار وبنسبة مساهمة في تصل الناتج تقدر ب (0.3%) وهي النسبة الأقل خلال مدة الدراسة ليبدأ بعدها هذا القطاع بالتنامي بنســـب مســـاهمة متواضـــعة تتراوح بين (0.5%) و(0.7%) في عام 2006 الذ ســـاهم في الناتج بإجمالي قدره (6.9) مليون دينار ليقفز بعدها إلى (1.5) تريليون عام 2007 وإزدادت نسبة مساهمته إلى (1.4%) وإستمر المساهمة في الناتج بنسب أشبه بالثابتة حتى بلغت عام 2020 إلى (2.5%) وهي أعلى نســـبة يشـــارك فيها هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي, وما إن حل عام 2021 لتعود هذا النســبة للإنخفاض لتصــل إلى (2%) فقط وبإجمالي قدره (5.9) تريليون دينار.

ثالثًا: هيكل القطاع الخدمي

أ. قطاع ملكية دور الســـكن: لم يشـــارك هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي عامي 2000 و2001 ليبدأ بعدها عام 2001 بالمســـاهمة بنســـبة ضـــئيلة جدًا وهي (1%) ليصـــل بعدها عام 2004 إلى نسبة مساهمة (6%) في اجمالي الناتج وهذا التحسن يعود إلى تحسن الوضع العاشي بصورة نسبية والتوسع العمراني, وعلى الرغم من الزيادات القليلة في نسب مساهمة هذا القطاع في إجمالي الناتج إلا إنه إستمر بها لتصـل أعلى نسـبة مسـاهمة له إلى (9%) وذلك في عام 2009 وبإجمالي يصل إلى (12.2) تريليون دينار لتعود نسب المساهمة بعدها بالانخفاض نتيجة الحروب والأزمات والانقســـامات الداخلية ونزوح العديد من العوائل, أضـــف إلى ذلك هجرة العديد منها إلى خارج البلاد لينخفض على أثرها نســـب ملكية العقار, كما إن هذا القطاع ســـاهم في الناتج بأعلى إجمالي له قدره (17.5) تريليون دينار وذلك في عام 2020 إذ بلغت نسبة مساهمته في ذلك العام (8%).

[1]- وليد عيدي عبد النبي, واقع قطاع التأمين وضمان الودائع المصرفية في العراق وسبل تطوره, الشركة العراقية لضمان الودائع المصرفية, 2021, ص2.

ب. خدمات التنمية الاجتماعية: يعد هذا القطاع من القطاعات المهمة للتنمية البشرية والاجتماعية لتحقيق ضمان العيش الكريم للافراد كما يفترضه المنطق الاقتصادي والانساني ولكن في العراق تعرض هذا القطاع تقريبًا إلى أشبه ما يمكن للتهميش وبالأخص في السنوات الأولى لمدة الدراسة نتيجة التقلبات وزعزعة الاستقرار , إذ بلغت نسبة مساهمته حوالي (2%) في الناتج المحلي الإجمالي عام 2000 لترتفع هذه النسبة تدريجيًا بمعدلات متواضعة ليسجل أعلى نسبة مساهمة له تصل إلى 25% خلال عام 2020 وهي الأعلى خلال الاثنا وعشرون عامًا موضع البحث وبإجمالي قدره (53.8) تريليون دينار نتيجة الاهتمام بالقطاع الخدمي وزيادة توجيه الإنفاق عليه لما حل بالعالم من فايروس كورونا والاهتمام بالقطاع الصحي والواقع البشري.

أثرت المرحلة الجديدة في تاريخ الإقتصاد العراقي التي إبتدأت من منتصف عام 2014 وإحتلال بعض مناطقه على يد الجماعات الإرهابية وما طاله من زعزعة للإستقرار وظهور تحديات جديدة منها النزوح والبطالة القسرية والتكتلات السكانية في عموم العراق وإختلال نسبي في معدلات الأسعار عاد الناتج المحلي الإجمالي إلى الإنخفاض بلغ (266332655.1) بمعدل نمو سالب (-2.65%) منخفضًا عن سابقه في عام 2013, وإستمر هذا الإنخفاض حتى عام 2016 نتيجة تغير السياسات الوطنية المتبعة عن مسارها وتوجيهها إلى تمويل مستلزمات الدفاع والأمن الداخلي من أجل التصدي للإعتداءات آنذاك وتزامن مع ذلك إنخفاض أسعار النفط.

شكل (7) تطور الأهمية النسبية لهياكل القطاعات الرئيسة في الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2000-2021)

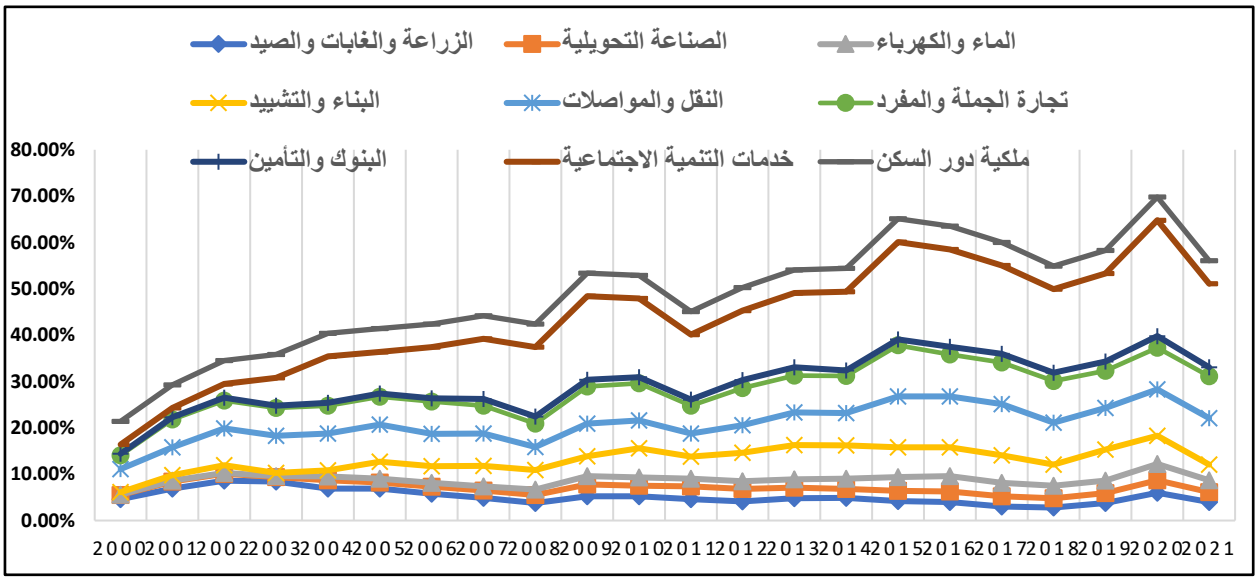

المصدر: الشكل من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (8)

جدول (8) تطور الأهمية النسبية لهياكل القطاعات الرئيسة في الناتج المحلي الإجمالي للمدة (2000-2021)

السنة	الزراعة والغابات والصيد	الصناعة التحويلية	الماء والكهرباء	البناء والتشييد	النقل والمواصلات	تجارة الجملة والمفرد	البنوك والتأمين	خدمات التنمية الاجتماعية	ملكية دور السكن
2000	4.6%	0.9%	0.1%	0.5%	5%	3%	0.3%	2%	0%
2001	6.9%	1.5%	0.2%	1.2%	6%	6%	0.5%	2%	0%
2002	8.6%	1.5%	0.2%	1.6%	8%	6%	0.6%	3%	1%
2003	8.4%	1.0%	0.2%	0.7%	8%	6%	0.5%	6%	1%
2004	6.9%	1.8%	0.8%	1.3%	8%	6%	0.6%	10%	6%
2005	6.9%	1.3%	0.8%	3.7%	8%	6%	0.7%	9%	7%
2006	5.8%	1.5%	0.8%	3.6%	7%	7%	0.7%	11%	8%
2007	4.9%	1.6%	0.9%	4.4%	7%	6%	1.4%	13%	8%
2008	3.8%	1.7%	1.2%	4.2%	5%	5%	1.5%	15%	7%
2009	5.2%	2.6%	1.8%	4.3%	7%	8%	1.5%	18%	9%
2010	5.2%	2.3%	1.8%	6.3%	6%	8%	1.3%	17%	8%
2011	4.6%	2.8%	1.6%	4.8%	5%	6%	1.3%	14%	7%
2012	4.1%	2.7%	1.7%	6.1%	6%	8%	1.7%	15%	6%
2013	4.8%	2.3%	1.8%	7.4%	7%	8%	1.8%	16%	6%
2014	4.9%	1.9%	2.2%	7.2%	7%	8%	1.2%	17%	7%
2015	4.2%	2.2%	3.0%	6.4%	11%	11%	1.3%	21%	7%
2016	4.0%	2.3%	3.3%	6.2%	11%	9%	1.7%	21%	7%
2017	3.0%	2.2%	2.9%	6.0%	11%	9%	1.9%	19%	7%
2018	2.8%	2.0%	2.7%	4.6%	9%	9%	1.8%	18%	6%
2019	3.8%	2.1%	2.7%	6.7%	9%	8%	2.0%	19%	6%
2020	6.0%	2.7%	3.5%	6.1%	10%	9%	2.5%	25%	8%
2021	4.0%	2.1%	2.6%	3.4%	10%	9%	2.0%	18%	5%

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بالإعتماد على بيانات الملحق (1)

المطلب الثالث: تحليل العلاقة بين الطلب الكلي والناتج المحلي الإجمالي في العراق (2000-2021)

عند تحليل واقع الاقتصـــاد العراقي عن طريق مؤشـــرات بنية الناتج, إذ إن الناتج المحلي الإجمالي في العراق يتكون من الناتج النفطي والذي يشـــكل القطاع الرائد والناتج غير النفطي, لذا فإن تلك المؤشـرات تعكس إختلال هيكلي بإتجاه ريعية الاقتصـاد لصـالح قطاع النفط, أضـف إلى ذلك إنخفاض نسـبة مسـاهمة القطاعات الإنتاجية الأخرى وخاصـة الزراعة والصـناعة والخدمات, وبالتالي فإن إنخفاض الأهمية النسبية للقطاعات غير النفطية تبين وبشكل كبير الإختلال في بنية الناتج والتي لها آثار سلبية في الأجل القصير عن طريق إنعكاس تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية على الإيرادات العامة وبالتالي على هيكل الموازنة العامة الإتحادية للبلد, كما لها آثار ســـلبية هيكلية طويلة الأجل على الإقتصـــاد وخاصـــة على الطلب الكلي ومكوناته (الإنفاق الإستهلاكي, الإستثماري, صافي الصادرات).

وعلى الرغم من إن النظرية الاقتصـادية تفسر الناتج عن طريق نظرية العرض والطلب الكليين, إلّا إن الاقتصـاد العراقي يعد من الاقتصـادات النامية, لذلك فإن تركيز الدراسـة والتحليل على جانب الطلب عن طريق دراســـة الناتج المحلي الإجمالي عن طريق مكونات الطلب الكلي التي يتم فيها دراسة وتحليل الناتج المحلي الإجمالي (بطريقة الإنفاق) وحسب المعادلة أدناه :[1]

$$GDP = C + I + G + (X - M)$$

وعن طريق ما مضـــى تبين إن أحد المكونـات المهمـة للطلب الكلي وهو الإنفاق الحكومي ويلاحظ بأن معدل النمو المركب لهذا المتغير (21.19%) لمدة الدراسة وهو الأعلى بين المتغيرات الأخرى إذ إن الإنفاق العام يعد من أهم العوامل المحفزة للطلب الكلي ومن ثم الإنتاج إذ إن زيادة الطلب تأخذ على عاتقها زيادة في العرض. بينما بلغت المتغيرات المكونة الأخرى, الإنفاق الخاص والذي له الأثر الكبير على الناتج المحلي الإجمالي, وقد بلغ معدل نموه المركب (14.83%) أما الإسـتثماري فقد بلغ معدل نموه المركب (18.03%), في حين متغير صـافي الصـادرات وهو أحد المتغيرات المؤثرة في الطلب الكلي فقد بلغ معدل نموه (15.37%) خلال مدة الدراسة.

وعن طريق البيانات الموضـــحة للطلب الكلي والناتج المحلي الإجمالي في الجدول (9) يتضـــح إن الطلب الكلي وإجمالي الناتج سـجلا زيادات مطردة وسـريعة خلال مدة الدراسـة, إذ سـجل الطلب

[1]- جيمس غيربر, مصدر سابق, ص 219.

الكلي عام 2000 إجمالي قدره (12.9) تريليون دينار حتى يصـــل إجماليه إلى (19.4) تريليون دينـار وبمعـدلات نمو موجبـة عـام 2003 ليقفز بعـدهـا إلى (48.4) تريليون دينـار عـام 2004 مسـجلًا أعلى معدل نمو سنوي خلال مدة البحث قدره (148.4%), وهذا ما يفسر بصـورة واضـحة وجلية التغيرات والتحولات الهيكلية في مفاصـل الاقتصـاد العراقي وتغير التشـريعات والقوانين التي تخص مكونات الإنفاق الكلي ودعمها والانفتاح الاقتصـــادي وتطلعات العراق على العالم الخارجي والنظرة الأشبه بالمتفائلة لمعالجة التلكؤات وإنحراف السياسات الاقتصـادية عن عملها الأساس في تحقيق التوازنات والإسـتقرار الاقتصـادي آنذاك. أما إجمالي الناتج المحلي فقد بلغ (50.2) تريليون دينار عام 2000 لينمو بمعدلات نمو سالبة في الثلاث سنوات اللاحقة (2001, 2002 و2003), إذ واجه الاقتصـاد بعد عام 2003 بتغير النظام السـياسـي جملة من الإنعطافات والتحديات وأولى هذه التحديات هي تحرير الاقتصـاد بإتجاه اقتصـاد السـوق المفتوح وتشـجيع القطاع الخاص تجاه الإسـتثمار, وبناء الأركان والقواعد الاقتصـادية متأثرًا بمشـكلات تراكمية, أضـف إلى ذلك جملة من القرارات الإصـلاحية على المسـتوى الاقتصـادي والتنظيمي [1]. ليقفز بعدها الناتج المحلي الإجمالي إلى 53.2 تريليون دينار عام 2004 وبمعدل نمو (79.94%) وهو المعدل الأعلى للنمو خلال مدة الدراسة كما في الطلب الكلي.

في حلول عام 2009 حتى بدأت الزيادات السـابقة بالتراجع نتيجة أزمة الرهن العقاري العالمية التي شـهدتها الولايات المتحدة الأمريكية وإمتدت آثارها إلى الإقتصـادات العالمية فضـلًا عن تباطؤ النشاط الإقتصادي وإنخفاض أسعار السلع ومنها المستوردة, فقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي حينها (130643200.4) وبمعدل نمو سـالب (20.8-%) مسـجلًا إنخفاضًـا عن العام السـابق 2008 الذي بلغ عندها (157026061.6) بمعدل نمو (40.89%) [2]. إســـتمرت الزيادة في الطلب الكلي والنـاتج المحلي الإجمـالي حتى عـام 2010 بـإجمـالي قـدره (181.2) تريليون دينـار عراقي وبمعدل نمو (11.2%) مرتفعًا عن العام 2009 المنخفض عن عام 2008 بواقع (32) تريليون دينار وبمعدل نمو ســـالب قدره (16.43-%) للطلب الكلي, وبلغت الزيادة بالإرتفاع حتى عام 2014, ليعاود الطلب الكلي بعدها بالانخفاض خلال عامي 2015 و2016. وكذلك الحال في الناتج المحلي الإجمالي, إذ إسـتمرت الزيادة فيه حتى عام 2010 بإجمالي قدره (162.1) تريليون دينار وبمعدل نمو موجب (24.1%) مسجلًا إرتفاعا بعد الانخفاض الذي شهده عام 2009 بفارق

[1]- علي خير الله ناصر, رحمن حسن الموسوي, مصدر سابق, ص 112.
[2]- أحمد حسن علوان, قياس وتحليل مؤشرات الامن الغذائي في ظل الازمات-العراق حالة دراسية, رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والإقتصاد, جامعة كربلاء, العراق, 2021, ص 58.

(27) تريليون دينار عن عام 2008 وبمعدل نمو (16.8-%) نتيجة أزمة الرهن العقاري العالمية التي شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية وإمتدت آثارها إلى الإقتصادات العالمية فضلًا عن تباطؤ النشاط الإقتصادي وإنخفاض أسعار السلع ومنها المستوردة [1]. ثم يستمر بالزيادة بنسب متفاوتة ليسجل بعدها قفزة متدنية تصل إلى 194.6 تريليون دينار عام 2015, وهذه التقلبات في كلا المتغيرين كانت نتيجة للتقلبات في أسعار النفط وتغير أنماط الإستهلاك لدى الافراد وتفضيل السلع الضرورية والتخلي عن السلع الكمالية نتيجة الحرب في الداخل وزعزة الوضع الأمني مما جعل العراق بيئة غير صالحة للإستثمار لينخفض على أقرها الإنفاق الإستثماري وتوجيه الإنفاق الحكومي بإتجاه الإنفاق الحربي وشراء المعدات والآليات العسكرية من أجل التصدي للهجمات الإرهابية ومحاولة الحفاظ على الاستقرار الداخلي, لينخفض بالمثل الناتج المحلي الإجمالي للبلد خلال المدة المذكورة. وبعد ذلك عاد الطلب الكلي والناتج المحلي الإجمالي بالإرتفاع خلال المدة الممتدة من 2017 حتى 2021 وبمعدلات نمو موجبة عدا عام 2020 الذي حقق معدل نمو سالب في كلا المتغيرين نتيجة الازمة الصحية العالمية COVID-19 .

وإن أعلى قيمة تسجلها كفتي العرض والطلب الكليين (الإنفاق الكلي) و(الناتج الكلي) هي في عام 2021, إذ بلغ الطلب الكلي خلالها (359.6) تريليون دينار عراقي وبمعدل نمو (49.21%) بينما بلغ إجمالي الناتج المحلي (301.4) تريليون دينار عراقي وبمعدل نمو سنوي قدره (37.15%), ويتبين إن معدل النمو المركب للطلب الكلي هو (16.29%) للمدة (2000-2021) بينما كان معدل النمو المركب للناتج المحلي الإجمالي (8.49%).

عن طريق الشكل (8) يتضح إن الطلب الكلي وإجمالي الناتج المحلي في العراق خلال الإثنا وعشرون عامًا موضع الدراسة يتحركان تصاعديًا وبشكل أقرب للتناسق مما يعني إن تطور مكونات هيكل أو بنية الناتج المحلي الإجمالي يساعد في تنامي وتطور مكونات الإنفاق الكلي (الطلب الكلي) وبالعكس وهذا ما يثبت صحة ما جاءت به المتطابقة الرياضية أعلاه وفقًا لمضمون النظرية الاقتصادية. توصلت العديد من الدراسات الدولية التطبيقية إلى إن التغيرات المستمرة في الهيكل الإقتصادي وهيكل الصادرات تعد من دواعي الأهمية لنمو إقتصادي مستدام, وهذا ما ينعكس إيجابًا على الإقتصادات النامية حال الشروع في تطبيق هكذا مسار لتنمية الناتج المحلي الإجمالي كما إن

[1]- أحمد حسن علوان, مصدر سابق, ص 58.

للتنوع الإقتصـادي أهمية في تقليل أثر تقلبات الناتج المحلي الإجمالي وتحقيق معدلات نمو إيجابية ومستديمة [1].

جدول (9) تطور الطلب الكلي والناتج المحلي الإجمالي في العراق بالأسعار الجارية للمدة (2000-2021)

(مليون دينار)

السنة	الطلب الكلي	معدل النمو السنوي %	الناتج المحلي الإجمالي	معدل النمو السنوي %
2000	12999431.9		50213699.9	
2001	15695923.1	20.74	41314568.5	-17.72
2002	15982730.8	1.83	41022927.4	-0.71
2003	19493673.3	21.97	29585788.6	-27.88
2004	48419729.1	148.39	53235358.7	79.94
2005	81670973.5	68.67	73533598.6	38.13
2006	105221385.1	28.84	95587954.8	29.99
2007	134408867.5	27.74	111455813.4	16.60
2008	195086365.3	45.14	157026061.6	40.89
2009	163042568.8	-16.43	130643200.4	-16.80
2010	181254297	11.17	162064565.5	24.05
2011	214243908.5	18.20	217327107.4	34.10
2012	317640032.8	48.26	254225490.7	16.98
2013	331268603.1	4.29	273587529.2	7.62
2014	331387657.3	0.04	266332655.1	-2.65
2015	229899815.4	-30.63	194680971.8	-26.90
2016	198286402	-13.75	196924141.7	1.15
2017	239601886.2	20.84	221665709.5	12.56
2018	268656071.4	12.13	268918874	21.32
2019	328225010.6	22.17	277884869.4	3.33
2020	241038267.3	-26.56	219786798	-20.91
2021	359652148	49.21	301439534	37.15
معدل النمو المركب % للمدة (2000-2021)				
	16.29		8.49	

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الملحق (2)

- تم إحتساب الطلب الكلي عن طريق المعادلة (AD=C+I+G+NX) بالاعتماد على بيانات الملحق (2)

[1]- التنويع الإقتصادي مدخل لتصويب المسار وإرساء الإستدامة في الإقتصادات العربية, المعهد العربي للتخطيط, تقرير التنمية العربية, دولة الكويت, الإصدار الثالث, 2018, ص 65.

شكل(8) يوضح تطور الطلب الكلي والناتج المحلي الإجمالي في العراق بالأسعار الجارية للمدة (2000-2021)

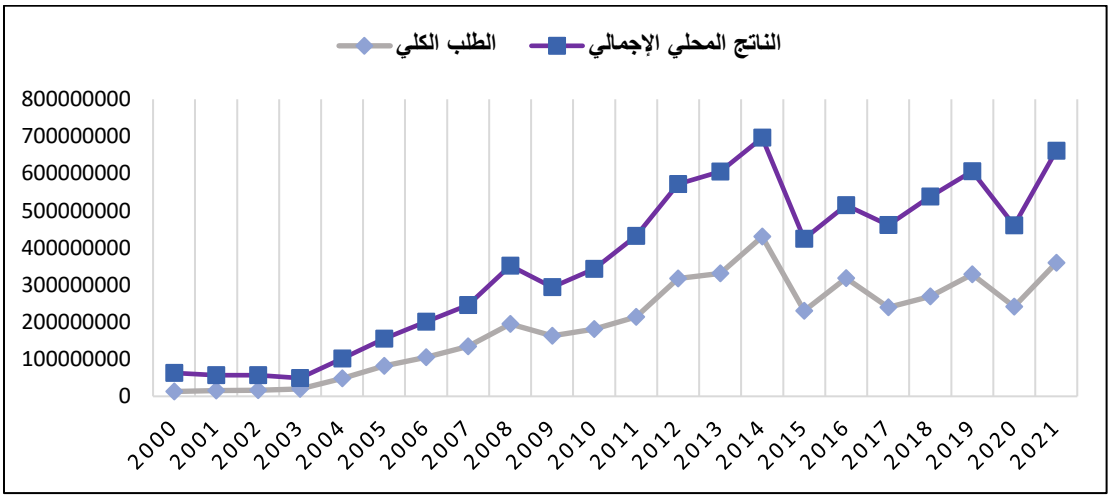

المصدر: الشكل من إعداد الباحثة بالإعتماد على بيانات الجدول (9)

الفصل الثالث

قياس وتحليل تأثير مكونات الطلب الكلي على بنية الناتج المحلي الإجمالي

المبحث الأول: إطار نظري للإنموذج القياسي

المبحث الثاني: قياس وتحليل الإنموذج المقدر للعلاقة بين مكونات الطلب الكلي وبنية الناتج المحلي الاجمالي

المبحث الأول
إطار نظري للنموذج القياسي

أولًا: توصيف الإنموذج القياسي

تعد مرحلة توصيف الإنموذج من أهم الخطوات التي يعتمد عليها في تحليل العلاقة بين المتغيرات وتعد أول مراحل القياس الإقتصادي وأصعبها وذلك لأنها تعتمد على تحديد المتغيرات التي يحتويها الإنموذج. ويتطلب صياغة أو توصيف النموذج تحديد الظاهرة الإقتصادية المراد تفسيرها والعوامل التي تساعد في تفسير سلوكها وإتجاهاتها. في هذا الفصل تحديدًا سوف يتم الإعتماد على إنموذج الإنحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) لتحليل العلاقة بين مكونات الناتج المحلي الإجمالي ومكونات الطلب الكلي في العراق للمدة الممتدة من 2000 إلى 2021, إستعانةً بالقياس الإقتصادي لتمييز أو عزل المتغيرات الداخلة والمستبعدة من النماذج.

يعد توصيف الإنموذج وقياس العلاقة لتأثير بعض المتغيرات الإقتصادية (الإنفاق الإستهلاكي الخاص, الإنفاق الإستثماري, الإنفاق الحكومي, صافي الميزان التجاري), لمعرفة مدى تأثير هذه العوامل على المتغيرات التابعة المتمثلة ببعض المكونات الرئيسة لبنية الناتج المحلي الإجمالي (القطاع الخدمي, القطاع الزراعي, القطاع الصناعي), خلال المدة الزمنية المحددة والمذكورة أعلاه, فيتطلب إستخدام الأساليب القياسية وبيان تأثير هذه المتغيرات الإقتصادية المستقلة على المتغيرات التابعة وبشكل كمي عن طريق توصيف العلاقة الرياضية سواء كانت علاقة عكسية أو طردية.[1]

وتتضمن عملية التوصيف مايلي: [2]

i. تحديد المتغير التابع والمتغير أو المتغيرات المستقلة.
ii. معرفة التوقعات النظرية لما يمكن ان تكون عليه إشارات وقيم معالم الدوال.
iii. تحديد الشكل الرياضي للنموذج من حيث عدد معاملاته وإذا كانت خطية أو غير خطية.
iv. تحويل النموذج الرياضي إلى نموذج إحصائي أو عشوائي.

1. الإطار النظري لنموذج ARDL

يُعدُّ إنموذج (ARDL) أحد أساليب النمذجة الديناميكية للتكامل المشترك Cointegration التي شاع إستعمالها في الأعوام السابقة, إذ يقدم هذا الإنموذج طريقة لإدخال المتغيرات المتباطئة

[1]- وزارة التخطيط, قسم السياسات الكلية وبناء النماذج الإقتصادية, بناء نموذج قياسي لتحليل المؤشرات الإقتصادية الكلية في العراق, ص6.
[2]- محمد محمود عطوة, الإقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق, ط 1, المكتبة العصرية, المنصورة, مصر, 2002, ص 25.

زمنيًا كمتغيرات مستقلة في الإنموذج, فكانت عملية تطبيق هذا الإنموذج على يد كل من (Pesaran and Shin) عام 1999 وطوره (Pesaran) وعدد من الباحثين في ذات الشأن عام 2001.[1] ومن ميزات هذا الإنموذج إنه لا يشترط ان تكون المتغيرات الداخلة في الإنموذج متكاملة من الرتبة نفسها, إذ من الممكن أن تكون المتغيرات متفاوتة التكامل أو متفاوتة في موضع الإستقرارية فيكون بعضها مستقر على المستوى أي متكامل من الدرجة صفر I(0) أو مستقر عند الفرق الأول أي متكامل من الدرجة واحد I(1), أو مزيج من درجتي التكامل السابقتين, وشرطه الوحيد أن لا تتكامل فيه المتغيرات أو تستقر عند الرتبة أو الدرجة الثانية I(2).

كما إنه يسمح بأن تكون المتغيرات التفسيرية المدروسة في النموذج بتخلفات زمنية (فترات إبطاء) مختلفة وهذا ما لا تسمح به بقية النماذج القياسية الأخرى.[2]

2. تقدير إنموذج (ARDL)

وعن طريق إتباع الخطوات الآتية يمكن تقدير إنموذج (ARDL) :

A. إختبار إستقرارية السلاسل الزمنية وتحديد رتب تكاملها بإستخدام إختبار جذر الوحدة لديكي فولر الموسع (ADF). تعني الإستقرارية تقليل حدة التقلبات في السلاسل الزمنية وتصبح الظاهرة أكثر تجانسًا ويصبح متوسط تباين الظاهرة مستقل عبر الزمن. تعد إستقرارية السلاسل الزمنية Stability of Time Series من الخصائص الضرورية والمطلوب توافرها في تلك السلاسل عند إستخدامها في التنبؤ ودراسة التكامل المشترك لمتغيرات النماذج محل البحث, حيث تتصف العديد من السلاسل الزمنية للمتغيرات الإقتصادية بأنها غير مستقرة وهو ما يصطلح عليه بمشكلة جذر الوحدة التي تعني بأن متوسط وتباين السلسلة محل الدراسة غير مستقلين عن الزمن, ما يؤدي إلى إنحدار زائف غير حقيقي بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.[3]

هناك إختبارات متعددة تقيس نسبة الإستقرارية إلا أن الدراسات التطبيقية الحديثة تعتمد بشكل أوسع على إختبار إختبار ديكي- فولر Dickey-Fuller تعمل إختبارات ديكي- فولر (1979) في البحث على الإستقرارية من عدمها لسلسلة زمنية ما, وذلك بتحديد مركبة الإتجاه العام, سواء

[1]- S. Khalil and M. Dombrecht, The Autoregressive Distributed Lag Approach to Cointegration Testing: Application to opt inflation, PMA Working Paper, 2011, P. 2.

[2]- غفران حاتم علوان, قياس وتحليل دور قطاع الصناعة التحويلية في النشاط الإقتصادي في الإقتصاد العراقي بإستخدام إنموذج الإنحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL), مجلة جامعة تكريت للعلوم الإدارية والإقتصادية, العراق, المجلد 17, العدد 53 ج 2, 2021, ص 160.

[3]- خالد صلاح الدين طه, تطبيق نموذج الانحدار الذاتي للإبطاءات الموزعة (ARDL) لدراسة علاقة التكامل المشترك بين أسعار كتاكيت ودجاج اللحم في مصر خلال الفترة (1.1.2015-20.6.2018), مجلة جامعة المنوفية للعلوم الإقتصادية, المجلد 3, 2018, ص 597.

كانت تحديدية Deterministic أو عشـــوائية Stochastic.[1] إســـتقرارية ديكي فولر بما ان المتغيرات موضـع القياس هي عبارة عن سـلاسـل زمنية فأولى مراحل الدراسـة التطبيقية تتمثل في دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية عن طريق إختبار جذر الوحدة بالإعتماد على إختبار ديكي فولار المطور – ADF Unit Root Test مســاعدًا في ذلك على تصــحيح مشــكلة الإرتباط الذاتي للأخطاء Serial Correlation, ويرتكز هذا الإختبار على نموذج الإنحدار الآتي: [2]

$$\Delta X_t = \delta_0 + \delta_1 t + \delta_2 X_{t-1} + \sum_{i=1}^{k} \alpha\, \Delta X_{t-1} + u_i$$

تمثل:

Δ : الفرق الأول, K: فترات الإبطاء, t: الإتجاه الزمني Trend, ui: حد الخطأ العشوائي.

$$\delta_2 = 0 H_0$$
$$\delta_2 < 0 H_0$$

عند قبول فرضية العدم أو (الفرض الصفري) H0 هذا يعني ان السلسلة الزمنية تحتوي على جذر الوحدة مما يعني إنها غير مستقرة والعكس بالعكس عند قبول الفرض البديل H1 ورفض الفرض الصفري.

ويشتمل هذا الإختبار على ثلاثة حالات توضحها المعادلات أدناه:

i. مع حد ثابت وإتجاه زمني, وتمثله المعادلة أدناه: [3]

$$\Delta y_t = \alpha + \beta T + (\rho - 1) y_{t-1} + \sum_{j=1}^{k} \rho j\, \Delta y_{t-1} + V_t$$

ii. بدون إتجاه زمني فقط, وتمثله المعادلة أدناه:

$$\Delta y_t = \alpha + (\rho - 1) y_{t-1} + \sum_{j=1}^{k} \rho j\, \Delta y_{t-1} + V_t$$

iii. بدون حد ثابت وإتجاه زمني, وتمثله المعادلة أدناه:

$$\Delta y_t = (\rho - 1) y_{t-1} + \sum_{j=1}^{k} \rho j\, \Delta y_{t-1} + V_t$$

حيث تمثل: T الإتجاه الزمني, K فترة الإبطاء, α الحد الثابت.

[1]- شيخي محمد, طرق الإقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات, ط 1, دار الحامد للنشر والتوزيع, عمان, الأردن, 2011, ص 207.
[2]- بن ياني مراد وآخرون, تقييم مناخ الأعمال في الجزائر خلال الفترة (180-2015) وفقًا لإختبار التكامل المشترك بمنهج الحدود Bound Test, مجلة الدراسات الإقتصادية المعمقة, رقم 5, 2017, ص 13.
[3]- D.A. Dickey and W.A. Fuller: Likelihood Ratio Statistics for Autoregressive Time Series With A Unit Root, Econometric, Vol. 49, No. 4, 1981, P.P. 1057-1071.

B. تحديد فترات التخلف المثلى للمتغيرات الإقتصادية بإستعمال إنموذج الإنحدار الذاتي غير المقيد (VAR) وإستنادًا إلى أقل القيم في المعايير المتمثلة بمعياري أكايك Akaike (AIC) وشوارز Schwarz (SC) أضف إلى ذلك معيار هانن كوين Hannan Quinn (HQ).

C. تقدير إنموذج ARDL إختبار وجود علاقة تكامل مشـــترك طويلة الأجل بإســـتعمال إختبار (Bound Test) إختبار الحدود للتكامل المشـترك أو منهجية الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL, إعتمادًا على مقارنة قيم F المحتســـبة مع القيم الحرجة للحدود الدنيا والعليا, فإذا كانت قيمة F أكبر يتم قبول الفرض البديل المُدل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل (وجود تكامل مشترك) بين المتغيرات ورفض فرضية العدم التي تنص على خلاف ذلك.

D. إختبارات التشـــخيص للبواقي Residual Diagnostic Tests لإختبار جودة أداء الإنموذج عن طريق الإختبارات الآتية:

i. إختبار خلو الإنموذج من الإرتباط التسـلسـلي عن طريق إختبار (Breusch–Godfrey Serial Correlation LM Test) ويسمى أيضًـا إختبار مضـروب لاغرانج LM للإرتباط التسلسلي بين البواقي.

ii. إختبار معاملات التوزيع الطبيعي لبواقي الإنموذج أو إختبار توزيع الأخطاء العشـــوائية إختبار (Jarque–Bera), للبدء بدراسة السلوك الدوري لأي سلسلة مستقرة لابد من دراسة التوزيع الإحتمالي الذي تخضـــع له أي ظاهرة من أجل إعطاء نظرة أولية حول طبيعة هذه الســلســلة المســتقرة, ومن صــفات التوزيع الطبيعي ينبغي ان يكون معامل Skewness معدومًا و Kurtosis مساويًا إلى 3. فالقانون الطبيعي يتميز بالتناظر بالنسبة إلى المتوسط وبإحتمال ضـــعيف للقيم الشـــاذة. ويعتمد إختبار Jarque–Bera على معاملي التفلطح والتناظر (Kurtosis و Skewness).[1]

iii. إختبار عدم ثبات تجانس التباين (المرونة غير المتجانسة).

E. إختبار الإستقرارية الهيكلية للإنموذج عن طريق إختبار (CUSUM, CUSUM Squares).

F. تقدير المعلمات طويلة الأجل وقصيرة الأجل (إنموذج تصحيح الخطأ).

[1]- شيخي محمد, مصدر سبق ذكره, ص 218.

G. إختبار السببية لكرانجر Granger Causality Test

على الرغم من الإختبارات السابقة اللازمة لتقدير نموذج ARDL يمكننا إجراء إختبار **السببية لكرانجر Granger Causality Test,** تعد السببية من أهم المحاور في تحديد صيغ النماذج الإقتصادية, إذ تهدف إلى البحث عن أسباب الظواهر الإقتصادية وفهمها للتميز بين الظاهرة التابعة والظواهر الأخرى المستقلة المفسرة لها. إقترح كرانجر 1969 معيار تحديد العلاقة السببية التي ترتكز على العلاقة الديناميكية الموجودة بين السلاسل الزمنية, ويستخدم هذا الإختبار في التأكد من مدى وجود علاقة تغذية مرتدة أو إسترجاعية أو تبادلية بين متغيرين معينين عن طريق وجود بيانات سلسلة زمنية.[1]

ثانيًا: توصيف متغيرات الإنموذج

A. المتغيرات التابعة:

SS : القطاع الخدمي.

AS : القطاع الزراعي.

IS : القطاع الصناعي.

المتغيرات المستقلة:

CONS : الإنفاق الإستهلاكي الخاص (العائلي).

I : الإنفاق الإستثماري الحكومي.

G : الإنفاق الحكومي.

NX : صافي الميزان التجاري (صافي الصادرات = الصادرات – الإستيرادات).

إذ تم الإعتماد في قياس متغيرات الإنموذج على القيم بالأسعار الجارية عند تقديرها, كما إنه تم الإعتماد على قيم مشاهدات سنوية في النماذج المقدر للعلاقة.

[1] شيخي محمد, مصدر سابق, ص 276-277.

المبحث الثاني
قياس وتحليل الإنموذج المقدر للعلاقة

إختبار إستقرارية المتغيرات

في البدأ وقبل تقدير نموذج ARDL لتحديد العلاقة بين متغيرات الدراسة, يتم الإستعلام فيما إذا كانت متغيرات الدراسة مستقرة أو غير مستقرة (هل تحتوي على جذر الوحدة؟) فضلًا عن تحديد رتبة التكامل عن طريق إختبار ديكي فولر المطور, وبالإعتماد على مخرجات برنامج EViews 12 كما في الجدول (10).

جدول (10) إختبار ديكي فولر المطور لجذر الوحدة

Variable المتغيرات	رتبة التكامل	المستوى Level			الفرق الأول First Difference		
		A	B	Non	A	B	Non
CONS	I(1)	-1.735	-0.062	3.321	-3.581***	-3.713**	-1.871***
I	I(1)	-1.565	-1.734	-0.814	-5.229*	-5.100*	-5.214*
G	I(1)	-2.072	-1.448	0.225	-4.980*	-5.011*	-4.767*
NX	I(0)	-4.047**	-4.163*	-4.235*			
SS	I(1)	-1.211	-0.827	0.632	-3.848**	-3.099**	-2.271**
AS	I(1)	-2.590	-1.254	0.579	-3.327***	-3.434**	-3.358*
IS	I(1)	-2.417	-1.268	0.170	-2.822	-2.889***	-2.691*

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات EViews 12.

تعني: * معنوي عند مستوى 1%, ** معنوي عند مستوى 5%, *** معنوي عند مستوى 10%.
وتعني: **A** الإنحدار يحتوي على قاطع وإتجاه عام, **B** الإنحدار يحتوي على قاطع فقط, **Non** الإنحدار لا يحتوي على قاطع ولا إتجاه عام.

بالإعتماد على بيانات الجدول أعلاه تبين إن المتغير (NX) إستقرت سلسلته الزمنية عند (المستوى – Level) أي إنها متكاملة من الدرجة صفر, وذلك يدل على خلوها من مشاكل جذر الوحدة أو الإنحدار الزائف وعند مستويات معنوية 1% و5% بوجود قاطع وإتجاه عام, قاطع فقط وبدون قاطع وإتجاه عام. أما المتغيرات الأخرى مثل (CONS, I, G, SS, AS, IS) ساكنة عند درجة تكاملها الأولى, أي إنها إستقرت بعد أخذ (الفروق الأولى– First Difference) للسلاسل الزمنية الأصلية وذلك بوجود قاطع وإتجاه عام, قاطع فقط, وبدون قاطع وإتجاه عام وعند مستويات معنوية 1%, 5% و10%.

المطلب الأول: تحليل قياسي لإنموذج تأثير مكونات الطلب الكلي على القطاع الخدمي

$$SS = B_0 + B_1\, Cons + B_2\, i + B_3\, g + B_4\, nx$$

أولًا: تقدير إنموذج الإنحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL

بعد إجراء إختبار إســـتقرارية المتغيرات, فإن الخطوة القادمة هي تقدير إنموذج الإنحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL لمتغير الناتج المحلي الإجمالي وبفترات إبطاء (1), وبعد إجراء عملية تقدير الإنموذج فإن النتائج كما مبين في الجدول (11).

الجدول (11) نتائج إنموذج ARDL لدالة القطاع الخدمي

Variable	Coefficient	Std. Error	T-Statistic	Prob
SS(-1)	0.348855	0.210115	1.660310	0.1191
CONS	-0.040269	0.134597	-0.299184	0.7692
CONS(-1)	0.215074	0.120425	1.785964	0.0958
I	-0.414880	0.137761	-3.011595	0.0093
G	0.341091	0.078652	4.336705	0.0007
NX	-0.000601	0.005680	-0.105732	0.9173
C	-633967.2	1636955.	-0.387284	0.7044
R-Squared	0.991325	Adjusted R-Squared		0.987607
F-Statistic	266.6364	Durbin-Watson Stat		1.413676
Prob(F-Statistic)	0.000000			

المصدر من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات EViews 12.

يوضـــح الجدول (11) أعلاه نتائج تقدير إنموذج ARDL تبين, إن القدرة التفســـيرية للإنموذج بلغت (R^2=0.99) وهذا يعني ان المتغيرات المستقلة الداخلة في الإنموذج تفسر ما نسبته 99% من التغيرات الحاصـــلة في المتغير التابع معبرة عن قوة تأثير المتغيرات المســـتقلة الداخلة في الإنموذج المقدر, والباقي 1% يعود ســـببها إلى متغيرات أخرى خارج الإنموذج (غير داخلة في الإنموذج) بينما بلغت (Adjusted R-Squared=0.98), أما قيمة F- Statistic والبالغة (266.6364) وهي معنوية عند مســـتوى 1% إســـتنادًا إلى قيمة Prob(F-Statistic) المقدرة (0.000), وعليه سنرفض فرضية العدم (التي تعني بعدم معنوية الإنموذج) ونقبل الفرضية البديلة ما يعني ان الإنموذج المقدر معنوي.

ثانيًا: إختبار تحديد فترات الإبطاء المثلى

بعد تقدير الإنموذج الرئيس يتم إختبار فترات الإبطاء المثلى كما في الشكل (9) :

الشكل (9) يوضح عدد التخلفات الزمنية لدالة القطاع الخدمي

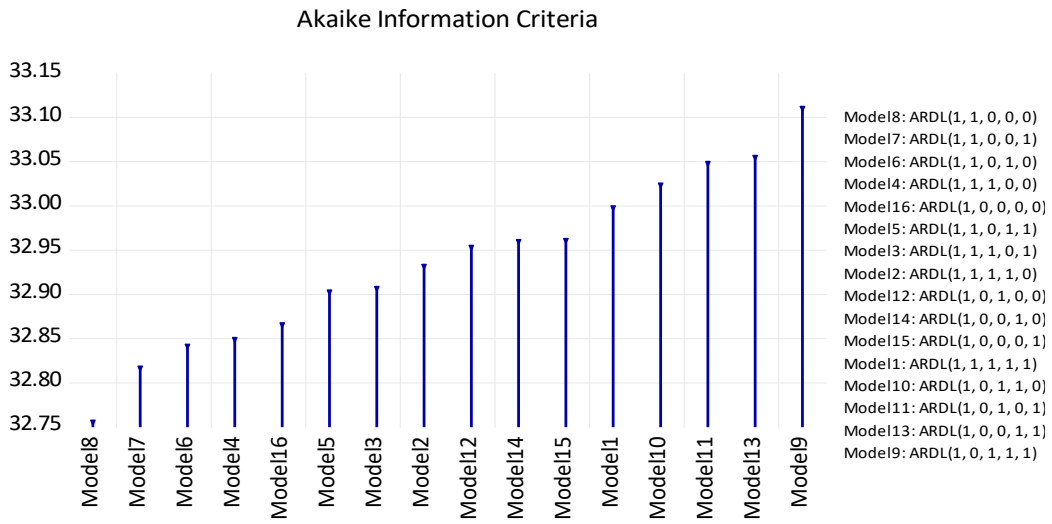

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي EViews 12.

عن طريق المخطط البياني أعلاه تم تحديد التخلفات الزمنية للمتغيرات الداخلة في الإنموذج وهي (1,1,0,0,0) حيث تمثل القيم الأدنى لمعيار أكايك.

ثالثًا: إختبار الحدود Bounds Test

بعد إختيار فترات الابطاء يتم الانتقال إلى إختبار الحدود

الجدول (12) نتائج إختبار الحدود لدالة القطاع الخدمي

Test Statistic	Value	K
F-statistic	6.697706	4
Significance	**I(0) Bound**	**I(1) Bound**
10%	2.2	3.09
5%	2.56	3.49
2.5%	2.88	3.87
1%	3.29	4.37

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات EViews 12.

يستخدم إختبار الحدود للتكامل المشترك بهدف التحقق من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الإنموذج, وبالنظر إلى الجدول (12) يتبين ان قيمة F–Statstic المحتسبة (6.69) وهي أعلى من قيم الحدود الجدولية الصغرى والعظمى على إختلاف المستويات المعنوية الأربعة المذكورة لها مما يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة ما يدل على ان الإنموذج متكامل, أي هنالك علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات الداخلة في الإنموذج .

رابعًا: الإختبارات التشخيصية للبواقي

A. إختبار LM للإرتباط التسلسلي بين البواقي

الجدول (13) نتائج إختبار الإرتباط التسلسلي بين البواقي لدالة القطاع الخدمي

إختبار LM للإرتباط التسلسلي بين البواقي Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F-Statistic	0.940103	Prob. F(1,13)	0.3499
Obs* R-Squared	1.416213	Prob. Chi-Square(1)	0.2340

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات EViews 12.

عن طريق قيمتي F-Statistic وChi-Square في إختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test كانت غير معنويتان عند مستوى معنوية 5%, يتضح بأن الإنموذج المقدر خالي من مشكلة الإرتباط التسلسلي بين البواقي (الإرتباط الذاتي), وهذا يعني قبول فرضية العدم ورفض الفرضية البديلة بوجود الإرتباط التسلسلي.

B. إختبار مشكلة عدم ثبات التجانس للتباين Heteroscedasticity Test

بالنظر إلى الجدول (14) عن طريق قيم المؤشرات الإحصائية فيه كانت غير المعنوية عند مستوى معنوية 5%, ونقبل فرضية العدم التي تعني عدم وجود مشكلة عدم ثبات التجانس للتباين ونرفض الفرضية البديلة وهذا يدل على جودة أداء الإنموذج.

الجدول (14) نتائج إختبار مشكلة عدم ثبات التجانس للتباين لدالة القطاع الخدمي

إختبار مشكلة عدم ثبات التجانس للتباين (إختبار المرونة غير المتجانسة) (Heteroscedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey)			
F-Statistic	1.337134	Prob. F(6,14)	0.3048
Obs*R-Squared	7.650201	Prob. Chi-Square(6)	0.2649
Scaled Explained SS	2.927739	Prob. Chi-Square(6)	0.8179

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات EViews 12.

C. إختبار توزيع الأخطاء العشوائية (التوزيع الطبيعي – Normality)

وللتحقق من مدى إقتراب البيانات من التوزيع الطبيعي لها يتم إستخدام إختبار Jarque–Bera بالإعتماد على الشكل (10) أدناه :

الشكل (10) يوضح التوزيع الطبيعي لبواقي الإنموذج لدالة القطاع الخدمي

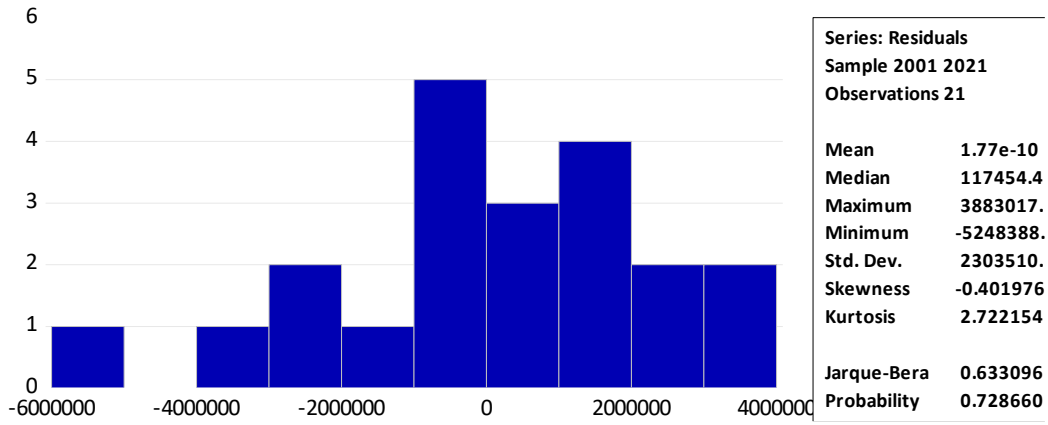

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي EViews 12.

بناءً على قيمتي Jarque–Bera وقيمة الإحتمالية Probability غير المعنوية عند مستوى معنوية 5% كما هو في الشكل أعلاه, نقبل فرضية العدم التي تعني بأن البواقي تتوزع توزيعًا طبيعيًا ونرفض الفرضية البديلة وهذا يدل على جودة أداء الإنموذج.

خامسًا: إختبار الإستقرارية الهيكلية للإنموذج

للتأكد من إستقرارية الإنموذج يتم اللجوء إلى إختبار الاستقرارية الهيكلية كما موضح في الشكل (11)

الشكل (11) الإستقرارية الهيكلية لدالة القطاع الخدمي

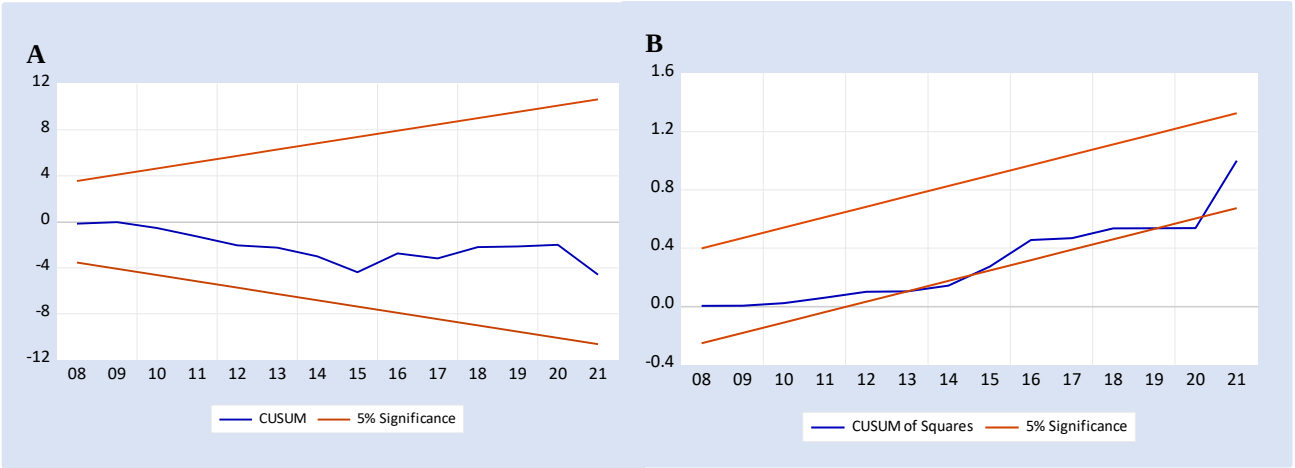

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات EViews 12.

عن طريق الشكل (11) الذي يوضح الإستقرارية Cusum و Cusum Squares, يتضح من الجزء A الذي يوضح المجموع التراكمي للبواقي و B الذي يوضح المجموع التراكمي لمربعات

البواقي الواقع خارج حدي الثقة أو خارج القيم الحرجة وذلك عند مستوى معنوية 5% وهذا ما يدل على عدم إستقرارية المتغيرات الداخلة في الإنموذج في الأجل الطويل.

سادسًا: إنموذج تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة الأجل

بعد إختبار سلامة وإستقرارية الإنموذج المقدر ووجود علاقة توازنية طويلة الأجل, فإن الخطوة التالية هي تقدير معلمات الأجل القصير (إنموذج تصحيح الخطأ) والأجل الطويل وفق منهج ARDL وبعد إجراء التقدير فإن نتائج التحليل كما في الجدول (15).

الجدول (15) نتائج إختبار إنموذج تصحيح الخطأ والعلاقة بين المتغيرات في الأجل القصير والأجل الطويل

الأجل القصير				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**T-Statistic**	**Prob.**
D(CONS)	-0.040269	0.074503	-0.540507	0.5973
CointEq(-1)*	-0.651145	0.088171	-7.385016	0.0000
معادلة تصحيح الخطأ- EC = SS - (0.2685*CONS -0.6372*I + 0.5238*G -0.0009*NX 973619.7108)				
الأجل الطويل				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**T-Statistic**	**Prob.**
CONS	0.268458	0.115815	2.317981	0.0361
I	-0.637155	0.285089	-2.234932	0.0422
G	0.523833	0.202162	2.591158	0.0213
NX	-0.000922	0.008789	-0.104943	0.9179
C	-973619.7	2342432.	-0.415645	0.6840

الجدول من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات EViews 12.

يبين الجدول في الأجل القصير إن الإنفاق الإستهلاكي ليس له تأثير معنوي على القطاع الخدمي عند مستوى معنوية 5% ، وإن معلمة تصحيح الخطأ (معلمة سرعة التكيّف) جاءت سالبة بمقدار (0.65 −) ومعنوية عند مستوى 1%, مُدلة على إن الإنحرافات في الأجل القصير تُصحح بنسبة (65%) إتجاه القيمة التوازنية طويلة الأجل خلال العام نفسه, ما يدل على سرعة التكيّف, وعليه نقبل الفرض البديل ونرفض الفرض الصفري أو العدمي, لوجود علاقة توازنية في الأجل الطويل بين متغيرات الإنموذج المقدر.

أما في الأجل الطويل يتضح إن معلمتي (الإنفاق الإستهلاكي الخاص والإنفاق الحكومي) معنويتان عند مستوى 5% وحسب الإحتمالية (.Prob), ما يعني إن هذه المتغيرات المستقلة للإنموذج لها أثر موجب على المتغير التابع وهو القطاع الخدمي (يرتبطان بعلاقة طردية مع القطاع الخدمي), أي إن زيادة الإنفاق الإستهلاكي بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى زيادة القطاع

الخدمي بمقدار (0.26) , أما الإنفاق الحكومي عند زيادته بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى زيادة القطاع الخدمي بمقدار (0.52) وهذا يطابق النظرية الاقتصادية, في حين كان الإنفاق الإستثماري معنوي عند مستوى 5% ويرتبط بعلاقة عكسية مع القطاع الخدمي أي عند زيادة الإنفاق الإستثماري بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى تراجع القطاع الخدمي بمقدار (0.63) وهذا مخالف للنظرية الاقتصادية, عدا معلمة صافي الميزان التجاري فكانت غير معنوية, أضف إلى ذلك إن قيمة الحد الثابت كانت غير معنوية.

المطلب الثاني: تحليل قياسي لإنموذج تأثير مكونات الطلب الكلي على القطاع الزراعي

$$AS = B_0 + B_1\, Cons + B_2\, i + B_3\, g + B_4\, nx$$

أولًا: تقدير إنموذج الإنحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL

إنموذج الإنحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL لدالة القطاع الزراعي وبفترات إبطاء (1), وبعد إجراء عملية تقدير الإنموذج فإن النتائج كما مبين في الجدول (16).

الجدول (16) نتائج إنموذج ARDL لدالة القطاع الزراعي

Variable	Coefficient	Std. Error	T-Statistic	Prob
AS(-1)	0.322010	0.213552	1.507876	0.1538
CONS	0.003282	0.026612	0.123330	0.9036
I	-0.059209	0.068874	-0.859680	0.4044
G	0.067842	0.038211	1.775448	0.0976
NX	0.001121	0.002794	0.401134	0.6944
NX(-1)	0.004165	0.002742	1.518954	0.1510
C	1546850.	757938.7	2.040864	0.0606
R-Squared	0.895369	Adjusted R-Squared		0.850528
F-Statistic	19.96734	Durbin-Watson Stat		2.107245
Prob(F-Statistic)	0.000004			

المصدر من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات EViews 12.

يوضح الجدول (16) أعلاه نتائج تقدير إنموذج ARDL تبين, إن القدرة التفسيرية للإنموذج بلغت (R^2=0.89) وهذا يعني ان المتغيرات المستقلة الداخلة في الإنموذج تفسر ما نسبته 89% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع معبرة عن قوة تأثير المتغيرات المستقلة الداخلة في الإنموذج المقدر, والباقي 11% يعود سببها إلى متغيرات أخرى خارج الإنموذج (غير داخلة في الإنموذج) بينما بلغت (Adjusted R-Squared=0.85), أما قيمة F- Statistic والبالغة (19.96) وهي معنوية عند مستوى 1% إستنادًا إلى قيمة Prob(F-Statistic) المقدرة

(0.00004), وعليه سـنرفض فرضـية العدم ونقبل الفرضـية البديلة ما يعني إن الإنموذج المقدر معنوي.

ثانياً: إختبار تحديد فترات الإبطاء المثلى

الشكل (12) يوضح فترات الإبطاء لإنموذج دالة القطاع الزراعي

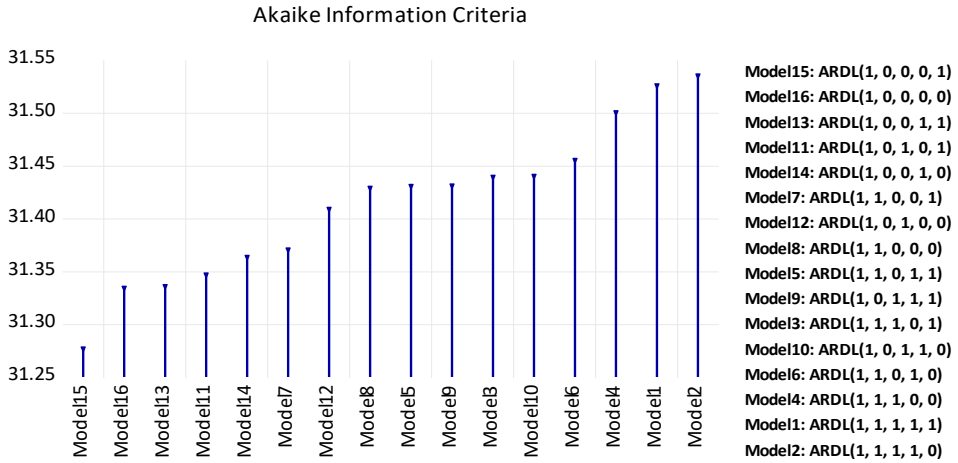

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي EViews 12.

عن طريق المخطط البياني أعلاه تم تحديد التخلفات الزمنية للمتغيرات الداخلة في الإنموذج وهي (1,0,0,0,1) حيث تمثل القيم الأدنى لمعيار أكايك.

ثالثاً: أختبار الحدود Bounds Test

الجدول (17) نتائج إختبار الحدود لدالة القطاع الزراعي

Test Statistic	Value	K
F-statistic	3.636490	4
Significance	I(0) Bound	I(1) Bound
10%	2.2	3.09
5%	2.56	3.49
2.5%	2.88	3.87
1%	3.29	4.37

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات EViews 12.

يسـتخدم إختبار الحدود للتكامل المشـترك بهدف التحقق من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الإنموذج, وبالنظر إلى الجدول (17) يتبين إن قيمة F–Statstic المحتسبة (3.63) وهي أعلى من قيم الحدود الجدولية الصـغرى والعظمى عند مسـتوى معنوية 5%, مما يعني رفض فرضـية العدم وقبول الفرضـية البديلة ما يدل على إن الإنموذج متكامل, أي هنالك علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات الداخلة في الإنموذج.

رابعاً: الإختبارات التشخيصية للبواقي

A. إختبار LM للإرتباط التسلسلي بين البواقي

الجدول (18) نتائج إختبار الإرتباط التسلسلي بين البواقي لدالة القطاع الزراعي

إختبار LM للإرتباط التسلسلي بين البواقي Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F-Statistic	0.168375	Prob. F(2,3)	0.6882
Obs* R-Squared	0.268512	Prob. Chi-Square(2)	0.6043

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات EViews 12.

عن طريق قيمتي F-Statistic وChi-Square في إختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test كانت غير معنويتان عند مستوى معنوية 5%, يتضح بأن الإنموذج المقدر خالي من مشكلة الإرتباط التسلسلي بين البواقي (الإرتباط الذاتي), وهذا يعني قبول فرضية العدم ورفض الفرضية البديلة بوجود الإرتباط التسلسلي.

B. إختبار مشكلة عدم ثبات التجانس للتباين Heteroscedasticity Test

بالنظر إلى الجدول (19) أدناه وعن طريق قيم المؤشرات الإحصائية فيه غير المعنوية عند مستوى معنوية 5%, وعليه نرفض الفرضية البديلة ونقبل فرضية العدم التي تعني عدم وجود مشكلة عدم ثبات التجانس للتباين وهذا يدل على جودة أداء الإنموذج.

الجدول (19) نتائج إختبار مشكلة عدم ثبات التجانس للتباين لدالة القطاع الزراعي

إختبار مشكلة عدم ثبات التجانس للتباين (إختبار المرونة غير المتجانسة) (Heteroscedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey)			
F-Statistic	1.418900	Prob. F(6,14)	0.2751
Obs*R-Squared	7.941110	Prob. Chi-Square(6)	0.2424
Scaled Explained SS	3.900137	Prob. Chi-Square(6)	0.6902

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات EViews 12.

C. إختبار توزيع الأخطاء العشوائية (التوزيع الطبيعي – Normality)

وللتحقق من مدى إقتراب البيانات من التوزيع الطبيعي لها يتم إستخدام إختبار Jarque-Bera بالإعتماد على الشكل (13) أدناه :

الشكل (13) يوضح التوزيع الطبيعي لبواقي الإنموذج لدالة القطاع الزراعي

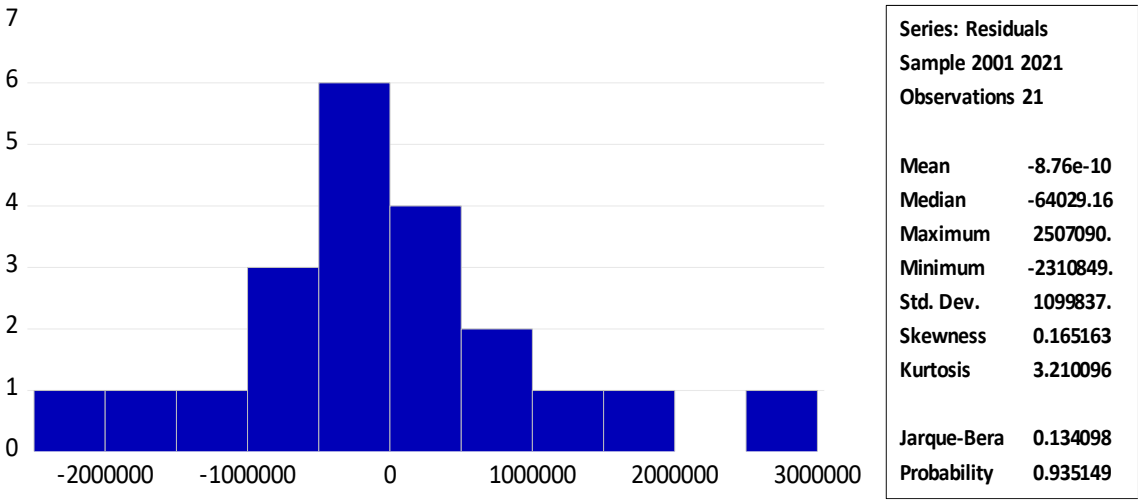

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات EViewes 12 .

بناءً على قيمتي Jarque–Bera وقيمة الإحتمالية Probability غير المعنوية عند مستوى معنوية 5% كما هو في الشكل أعلاه, نرفض الفرضية البديلة ونقبل فرضية العدم التي تعني بأن البواقي تتوزع توزيعًا طبيعيًا وهذا يدل على جودة أداء الإنموذج.

خامساً: إختبار الإستقرارية الهيكلية للإنموذج

للتأكد من إستقرارية الإنموذج يتم اللجوء إلى إختبار الاستقرارية الهيكلية كما موضح في الشكل (14)

الشكل (14) الاستقرارية الهيكلية لدالة القطاع الزراعي

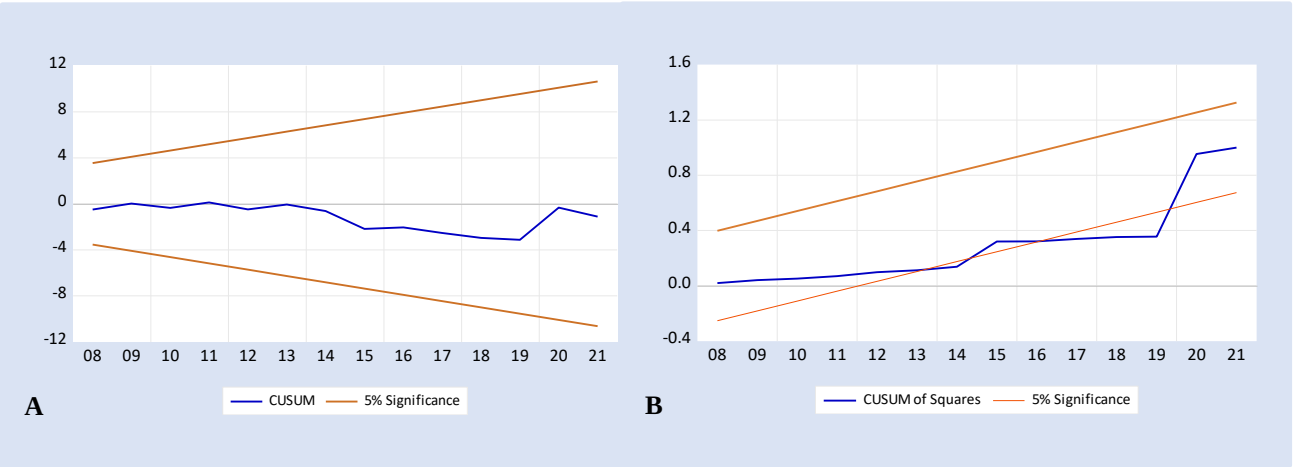

المصدر: من أعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات EViews 12.

عن طريق الشكل (14) الذي يوضح الإستقرارية Cusum و Cusum Squares, يتضح من الجزء A الذي يوضح المجموع التراكمي للبواقي و B الذي يوضح المجموع التراكمي لمربعات البواقي الواقع خارج حدي الثقة أو خارج القيم الحرجة وذلك عند مستوى معنوية 5% وهذا ما يدل على عدم إستقرارية المتغيرات الداخلة في الإنموذج في الأجل الطويل.

سادسًا: إنموذج تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة الأجل

بعد إختبار سلامة وإستقرارية الإنموذج المقدر ووجود علاقة توازنية طويلة الأجل, فإن الخطوة التالية هي تقدير معلمات الأجل القصير (إنموذج تصحيح الخطأ) والأجل الطويل وفق منهج ARDL وبعد إجراء التقدير فإن نتائج التحليل كما في الجدول (20).

الجدول (20) نتائج إختبار إنموذج تصحيح الخطأ والعلاقة بين المتغيرات في الأجل القصير والأجل الطويل

الأجل القصير				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**T-Statistic**	**Prob.**
D(NX)	0.001121	0.001487	0.753679	0.4635
CointEq(-1)*	-0.677990	0.124593	-5.441637	0.0001
معادلة تصحيح الخطأ EC = AS - (0.0048*CONS -0.0873*I + 0.1001*G + 0.0078*NX + 2281523.6919)				
الأجل الطويل				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**T-Statistic**	**Prob.**
CONS	0.004841	0.038346	0.126242	0.9013
I	-0.087331	0.115504	-0.756087	0.4621
G	0.100063	0.070289	1.423602	0.1765
NX	0.007796	0.005912	1.318775	0.2084
C	2281524.	900888.1	2.532527	0.0239

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات EViews 12.

بالإعتماد على نتائج الجدول (20) يتضح إن معلمة صافي التعامل الخارجي كانت غير معنوية عند مستوى معنوية 5%، وإن معلمة تصحيح الخطأ (معلمة سرعة التكيّف) جاءت سالبة بمقدار (0.67) ومعنوية عند مستوى 1%, بناءً على قيمة الإحتمالية الموضحة في الجدول أعلاه, مُدلة بذلك على إن الإنحرافات في الأجل القصير تُصحح بنسبة (67%) إتجاه القيمة التوازنية طويلة الأجل, ما يدل على إن سرعة التكيّف تكون سريعة نسبيًا من أجل الوصول إلى حالة التوازن في الأجل الطويل, أي إن 67% من الإنحراف يتم تصحيحه في ذات المدة, وعليه نقبل الفرض البديل ونرفض فرضية العدم. أما في الأجل الطويل فكانت جميع المتغيرات (CONS, I, G, NX) ليس لها تأثير معنوي على القطاع الزراعي أي إنها غير معنوية عند مستوى 5%.

المطلب الثالث: تحليل قياسي لإنموذج تأثير مكونات الطلب الكلي على القطاع الصناعي

$$IS = B_0 + B_1\, Cons + B_2\, i + B_3\, g + B_4\, nx$$

أولًا: تقدير إنموذج الإنحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL

إنموذج الإنحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL لدالة القطاع الصناعي وبفترات إبطاء (2), وبعد إجراء عملية تقدير الإنموذج فإن النتائج كما مبين في الجدول (21).

جدول (21) نتائج إنموذج الإنحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL لدالة القطاع الصناعي

Variable	Coefficient	Std. Error	T-Statistic	Prob*
IS(-1)	0.334316	0.513157	0.651489	0.5389
IS(-2)	-1.020727	0.367942	-2.774154	0.0322
CONS	0.176273	0.065535	2.689758	0.0361
CONS(-1)	0.060988	0.037713	1.617151	0.1570
CONS(-2)	-0.086588	0.040593	-2.133069	0.0769
I	-0.049486	0.047667	-1.038152	0.3392
I(-1)	0.301004	0.078821	3.818808	0.0088
G	0.010133	0.019610	0.516722	0.6238
G(-1)	-0.118410	0.030905	-3.831406	0.0086
G(-2)	-0.020687	0.022809	-0.906964	0.3994
NX	-0.005023	0.002106	-2.384922	0.0544
NX(-1)	-0.006825	0.002335	-2.923598	0.0265
NX(-2)	-0.004920	0.001991	-2.471344	0.0484
C	-1114958.	513036.9	-2.173251	0.0727
R-Squared	0.983405	**Adjusted R-Squared**		0.947448
F-Statistic	27.34966	**Durbin-Watson Stat**		2.715494
Prob(F-Statistic)	0.000295			

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات EViews 12.

إعتمادًا على بيانات الجدول (21) الذي يوضـــح نتائج تقدير إنموذج ARDL, نلحظ ان القدرة التفســـيرية للإنموذج بلغت (R^2=0.98) وهذا يعني ان المتغيرات المســـتقلة الداخلة في الإنموذج تفســـر ما نســـبته 98% من التغيرات الحاصـــلة في المتغير التابع معبرة عن قوة تأثير المتغيرات المستقلة الداخلة في الإنموذج المقدر, والباقي 2% يعود سببها إلى متغيرات أخرى خارج الإنموذج (غير داخلـة في الإنموذج) بينمـا بلغـت (Adjusted R-Squared=0.94), أمـا قيمـة F− Statistic بلغت (27.34) معنوية عند مســـتوى 5% بناءً على قيمة Prob(F−Statistic) المقدرة (0.0002), وعليه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة ما يعني إن الإنموذج المقدر معنوي.

ثانياً: إختبار تحديد فترات الإبطاء المثلى

الشكل (15) يوضح فترات الإبطاء لإنموذج دالة القطاع الصناعي

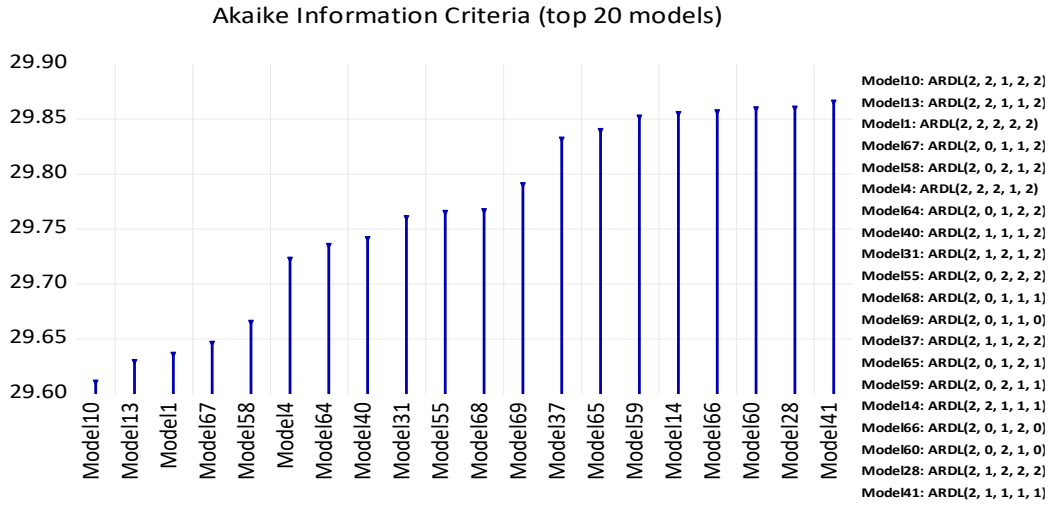

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي EViews 12.

عن طريق المخطط البياني أعلاه تم تحديد التخلفات الزمنية للمتغيرات الداخلة في الإنموذج وهي (2,2,1,2,2) حيث تمثل القيم الأدنى لمعيار أكايك.

ثالثًا: إختبار الحدود Bounds Test

الجدول (22) نتائج إختبار الحدود Bounds Test لدالة القطاع الصناعي

Test Statistic	Value	K
F-statistic	3.329587	2
Significance	**I(0) Bound**	**I(1) Bound**
10%	2.45	3.52
5%	2.86	4.01
2.5%	3.25	4.49
1%	3.74	5.06

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات EViews 12.

يستخدم إختبار الحدود للتكامل المشترك بهدف التحقق من وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الإنموذج المقدر, وبالنظر إلى الجدول (22) يتبين ان قيمة F-Statstic المقدرة (3.329587) وهي أعلى من القيمة الجدولية الصغرى عند مستوى معنوية 5% واصغر من القيمة الجدولية العظمى عند مستوى معنوية 5% وعليه ستكون في منطقة عدم الحسم وعليه نقبل بوجود علاقة توازنية طويلة الأجل، أي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة.

رابعًا: الإختبارات التشخيصية للبواقي

i. إختبار الإرتباط التسلسلي بين البواقي

جدول (23) نتائج إختبار الإرتباط التسلسلي بين البواقي لدالة القطاع الصناعي

إختبار الإرتباط التسلسلي بين البواقي Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F-Statistic	0.177820	Prob. F(2,6)	0.8413
Obs* R-Squared	1.063178	Prob. Chi-Square(2)	0.5877

الجدول من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات EViews 12.

عن طريق قيمتي F-Statistic وChi-Square في الجدول (23) غير المعنوية عند مستوى معنوية 5%, يتضح بأن الإنموذج المقدر خالي من مشكلة الإرتباط التسلسلي بين البواقي (الإرتباط الذاتي), مما يبين إمكانية قبول فرضية العدم ورفض الفرضية البديلة.

ii. إختبار مشكلة عدم ثبات التجانس للتباين Heteroscedasticity Test

جدول (24) نتائج إختبار مشكلة عدم ثبات التجانس للتباين لدالة القطاع الصناعي

إختبار مشكلة عدم ثبات التجانس للتباين (إختبار المرونة غير المتجانسة) (Heteroscedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey)			
F-Statistic	1.083552	Prob. F(13,6)	0.4903
Obs*R-Squared	14.02574	Prob. Chi-Square(13)	0.3720
Scaled Explained SS	0.831868	Prob. Chi-Square(13)	1.0000

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات EViews 12.

بالنظر إلى الجدول (24) وعن طريق قيم المؤشرات الإحصائية فيه غير المعنوية عند مستوى 5%, وعليه نرفض الفرضية البديلة ونقبل فرضية العدم التي تعني عدم وجود مشكلة عدم ثبات التجانس للتباين وهذا يدل على جودة أداء الإنموذج.

iii. إختبار توزيع الأخطاء العشوائية (التوزيع الطبيعي – Normality)

يتم إستخدام هذا الإختبار للتحقق من مدى إقتراب البيانات من التوزيع الطبيعي لها عن طريق الشكل (16) :

الشكل (16) إختبار التوزيع الطبيعي لبواقي دالة القطاع الصناعي

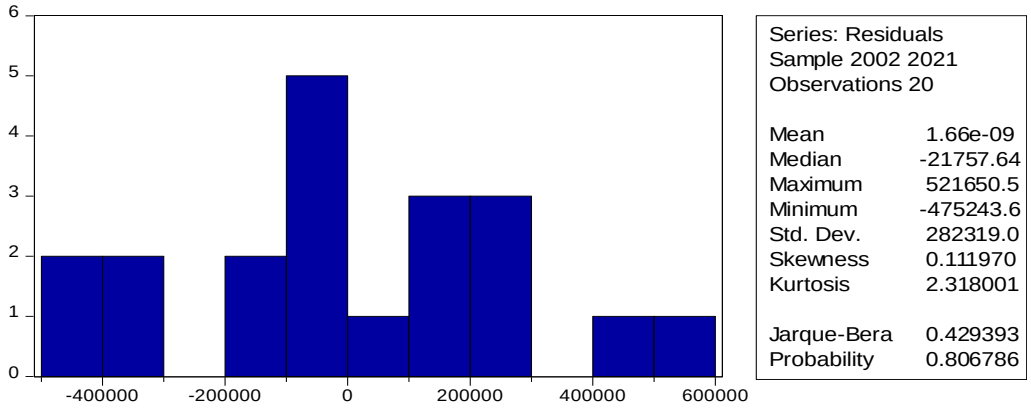

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي EViews 12.

بناءً على قيمتي Jarque-Bera وقيمة الإحتمالية Probability غير المعنوية عند مستوى معنوية 5% كما هو في الشكل أعلاه, نرفض الفرضية البديلة ونقبل الفرض الصفري الذي يعني بأن البواقي تتوزع توزيعًا طبيعيًا وهذا يدل على جودة أداء الإنموذج المقدر.

خامسًا: إختبار الإستقرارية الهيكلية للإنموذج

من إستقرارية الإنموذج يتم اللجوء إلى إختبار الاستقرارية الهيكلية كما موضح في الشكل (17)

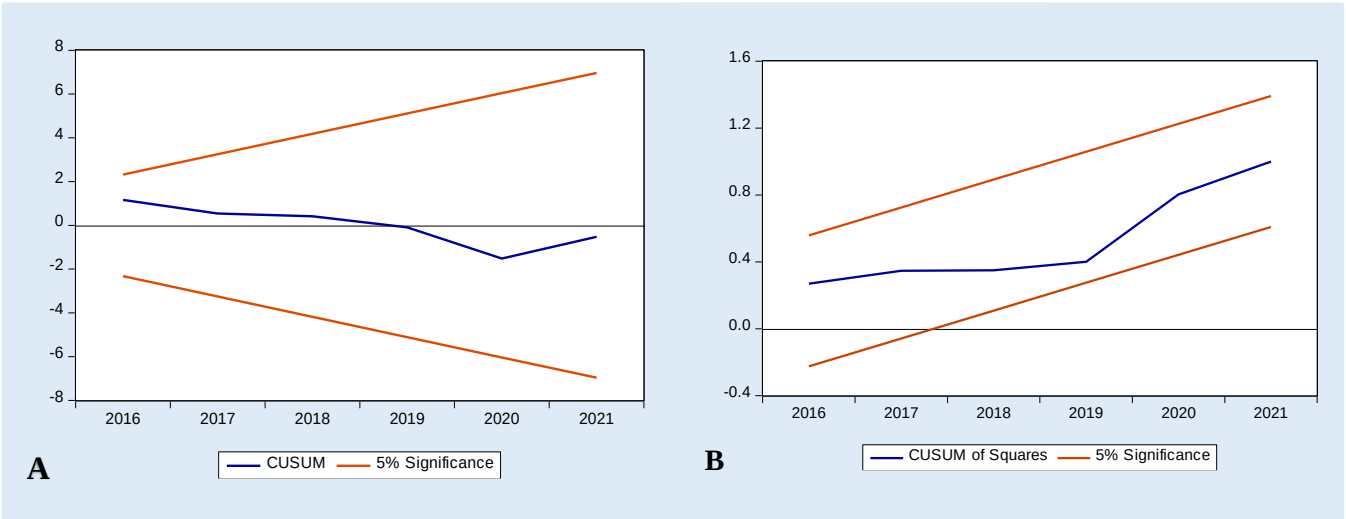

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي EViews 12.

عن طريق الشكل (17) الموضح لإختباري الإستقرارية Cusum و Cusum Squares, يتضح من الجزء A الذي يوضح المجموع التراكمي للبواقي و B الذي يوضح المجموع التراكمي لمربعات البواقي الواقع داخل حدي الثقة أو داخل القيم الحرجة وذلك عند مستوى معنوية 5% وهذا ما يدل على إستقرارية المتغيرات الداخلة في الإنموذج.

سادسًا: إنموذج تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة الأجل

بعد إختبار وإســتقرارية الإنموذج المقدر فإن الخطوة التالية هي تقدير معلمات الأجل القصــير (إنموذج تصحيح الخطأ) والأجل الطويل وفق منهج ARDL , وبعد إجراء التقدير فإن نتائج التحليل كما في الجدول (25) :

جدول (25) نتائج إختبار إنموذج تصحيح الخطأ والعلاقة بين المتغيرات في الأجل القصير والأجل الطويل

الأجل القصير				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**T-Statistic**	**Prob.**
D(IS(-1))	0.893450	0.297327	3.004937	0.0132
D(CONS)	0.050608	0.023380	2.164572	0.0557
D(I)	-0.042659	0.038563	-1.106216	0.2945
D(G)	0.025803	0.016971	1.520422	0.1594
D(NX)	-0.002010	0.001875	-1.072064	0.3089
CointEq(-1)	-0.914435	0.374048	-2.444699	0.0346
معادلة تصحيح الخطأ Cointeq = IS - (0.0553*CONS + 0.0882*I -0.0263*G -0.0045*NX -203229.2143)				
الأجل الطويل				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**T-Statistic**	**Prob.**
CONS	0.055343	0.016452	3.363866	0.0072
I	0.088228	0.049587	1.779257	0.1056
G	-0.026332	0.029326	-0.897927	0.3903
NX	-0.004476	0.002976	-1.503898	0.1635
C	-203229.21	360244.705	-0.564142	0.5851

الجدول من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات EViews 12.

يوضــح الجدول في الأجل القصــير إن كل من الإســتثمار والإنفاق وصــافي الصــادرات غير معنوي عند مستوى معنوية 5%، في حين كان القطاع الصناعي لسنة سابقة معنوي عند مستوى 5% ويرتبط بعلاقة طردية مع القطاع الصناعي للسنة الحالية أي عند زيادة القطاع الصناعي لسنة سابقة بمقدار وحدة واحدة يؤدي لزياة القطاع الصــناعي للسـنة الحالية بمقدار(0.89) وهذا مطابق للنظرية الاقتصــادية، أما الإنفاق الإســتهلاكي كان معنوي أيضــاً عند مســتوى معنوية 5% ويرتبط بعلاقة طردية مع القطاع الصـناعي أي عند زيادة الإنفاق الإسـتهلاكي بمقدار وحدة واحدة سـيؤدي إلى زيادة القطاع الصــناعي بمقدار(0.05) بمقدار ضــعيف وهذا مطابق للنظرية الاقتصــادية، وكانت معلمة تصـحيح الخطا تبلغ (0.91−) وهي معنوية عند مستوى 5% أي إن الانحرافات في الأجل القصير يتم تصحيح مانسبته (91%) بإتجاه القيمة التوازنية طويلة الأجل خلال المدة نفسها أي إن سرعة التكيف سريعة جداً.

أما في الأجل الطويل كان كل من الإستثمار والإنفاق الحكومي وصافي الصادرات غير معنوي عند مستوى 5%, في حين كان الإنفاق الإستهلاكي معنوي عند مستوى 5% ويرتبط بعلاقة طردية مع القطاع الصناعي أي عند زيادة الإنفاق الإستهلاكي بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى زيادة القطاع الصناعي بمقدار(0.05) وهو تأثير ضعيف أيضًا.

سابعًا: إختبار السببية لكرانجر Granger Causality Test

ولأجل معرفة العلاقة السببية بين المتغيرات, فقد تم إستخدام إختبار كرانجر للسببية بين المتغيرات وكانت النتائج كما في الجدول (26)

جدول (26) نتائج إختبار السببية لكرانجر

إتجاه العلاقة بين المتغيرات	F-Statistic	Probability		إتجاه العلاقة بين المتغيرات	F-Statistic	Probability
NX → CONS	0.55872	0.4644		CONS → SS	0.46406	0.5044
CONS→ NX	0.05290	0.8207		SS → CONS	8.58811	0.0089
G → I	0.84397	0.3704		I → SS	0.23235	0.6356
I → G	1.61538	0.2199		SS → I	0.55271	0.4668
NX→ I	0.14797	0.7050		G → SS	0.06707	0.7986
I → NX	0.66552	0.4253		SS → G	3.17532	0.0916
NX → G	0.02242	0.8826		NX → SS	0.38010	0.5453
G → NX	2.92903	0.0844		SS → NX	0.00149	0.9696
CONS → AS	1.77218	0.1997		I → CONS	1.59342	0.2229
AS → CONS	2.45192	0.1348		CONS → I	0.61380	0.4435
I → AS	0.00917	0.9248		G → CONS	0.17091	0.6842
AS → I	2.14129	0.1606		CONS→ G	2.94858	0.1031
G → AS	2.25329	0.1507		CONS → IS	0.1248	2.39810
AS → G	1.96892	0.1776		IS → CONS	6.37621	0.0099
NX → AS	1.70035	0.2087		I → IS	0.19278	0.8267
AS → NX	0.11657	0.7367		IS → I	2.87741	0.0876
NX → IS	0.26006	0.7744		G → IS	0.84278	0.4499
IS → NX	1.45763	0.2639		IS → G	7.11572	0.0067

الجدول من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي EViews 12.

بالنظر إلى الجدول أعلاه المرقم (26) نستنتج ما يلي:

a. وجود علاقة سببية بإتجاه واحد من القطاع الخدمي (SS) إلى الإنفاق الإستهلاكي (CONC), إذ إن التغيرات السابقة في (SS) تفسر التغيرات الحالية في (CONS) وبمستوى معنوية 1%.
b. وجود علاقة سببية بإتجاه واحد من القطاع الخدمي (SS) إلى الإنفاق الحكومي(G), إذ إن التغيرات السابقة في (G) تفسر التغيرات الحالية في (SS) وبمستوى معنوية 10%.
c. وجود علاقة سببية بإتجاه واحد من القطاع الصناعي (IS) إلى الإنفاق الإستهلاكي (CONS),أي إن التغيرات السابقة في (CONS) تفسر التغيرات الحالية في (IS) بمستوى معنوية 1%.
d. وجود علاقة سببية بإتجاه واحد من القطاع الصناعي (IS) إلى الإنفاق الإستثماري (I), أي إن التغيرات السابقة في (IS) تفسر التغيرات الحالية في (I) بمستوى معنوية 10%.
e. وجود علاقة سببية بإتجاه واحد من القطاع الصناعي (IS) إلى الإنفاق الحكومي (G), أي إن التغيرات السابقة في (IS) تفسر التغيرات الحالية في (G) بمستوى معنوية 1%.
f. بينما توضح العلاقات بين المتغيرات الأخرى بأنها متغيرات مستقلة عن بعضها البعض ويتبين ذلك عن طريق عدم وجود علاقة سببية بينها سواء كانت بإتجاه واحد أو إتجاهين, إستنادًا إلى قيم الإحتمالية المذكورة أعلاه وغير المعنوية عند مستوى 5%, مما يعني إن المتغيرات مستقلة عن بعضها البعض في الإنموذج.

ونستنتج مما تقدم بأن بعض مكونات بنية الناتج المحلي الإجمالي تؤثر على الإنفاق الإستهلاكي الخاص والإستثماري والإنفاق الحكومي عن طريق ريعية الإقتصاد (النفط الذي يشكل الجزء الأكبر من GDP), وكذلك تأثير الإستهلاك الخاص والإنفاق الحكومي على الإستثمار بتحريك الأنشطة الإقتصادية ذات الطابع الإستهلاكي وهذا ما يتفق مع نتائج التحليل ومنطق النظرية الإقتصادية بوجود أحد مكونات الطلب الكلي (الإنفاق الإستهلاكي الخاص) كمتغير مؤثر على تنشيط الناتج المحلي الإجمالي مع مساهمة الإيرادات النفطية على حساب بقية القطاعات الإقتصادية في بنية الناتج, كل ذلك يتطلب تنويع الإقتصاد العراقي بإتجاه القطاعات الإنتاجية المحركة للطلب الكلي وتوفير فرص العمل وهذا مما ينشط حركة الإقتصاد.

الإستنتاجات والتوصيات

الإستنتاجات النظرية:

1. هنالك دور لتطور مكونات الطلب الكلي على بعض مكونات بنية الناتج المحلي الإجمالي في الأجل القصـــير مثل تأثير الإنفاق الإســـتهلاكي الخاص على القطاع الصـــناعي في الاجل القصير وكذلك الأجل الطويل, أضف إلى ذلك تأثير الإنفاق الإستهلاكي والإنفاق الإستثماري والإنفاق الحكومي على القطاع الخدمي في الاجل الطويل فقط, وهذا ما تثبته الفرضية التي قام عليها البحث.
2. يعد العراق سوقًا إستهلاكيًا للبدان الأخرى وبالأخص خلال العشرون سنة الماضية, لم يستطع العراق خلال المدة الطويلة هذه التحول من السوق الإستهلاكية إلى السوق الإنتاجية على الرغم من إن العراق يعد الدولة الســابعة عالميًا من حيث الموارد الاقتصــادية المتاحة لديه, وهذا يعد صورة واضحة تتجلى بسوء إستخدام الموارد أو عدم كفاءة توظيفها.
3. نتيجة الإنكشــاف الإقتصــادي وتحســن العلاقات والتعاونات الدولية, فقد شــهد الناتج المحلي الإجمالي شـــكل من التعافي وزيادة معدلات النمو من عام 2004 حتى إنتهاء مدة الدراســـة بنسب ومعدلات نمو منطقية وشبه مستقرة على الرغم من الأزمات والتحديات التي واجهة العالم بشكل عام والعراق بشكل خاص.
4. ضـعف تخصـيصـات الإستثمار والمشـاريع الرأسمالية في الموازنات الإتحادية للبلد نتيجة زيادة بنود الإنفاق على الرواتب وإعادة البنى المتضـــررة في الموازنة العامة للدولة بعد عام 2003 وعدم مرونة الجهاز الإنتاجي, أضـــف إلى ذلك عدم توفر مناخ إســـتثماري ملائم لإســـتقرار الشركات المستثمرة وهذه القيود تحول دون خلق طاقات إنتاجية جديدة.
5. إن حالات التشـابك الإقتصـادي تختلف من دولة إلى أخرى ومن قطاع إلى آخر تبعًا لديناميكية وتطور الإقتصـــاد لكل دولة ومســـتوى حجم المعاملات بين القطاعات الإنتاجية في الإقتصـــاد وتحدث حالة التشـابك بالأخص في الإقتصـادات المتقدمة التي تتميز بحالة التشـابك الكامل في قطاعاتها نتيجة السياسات الفاعلة والخطط الرشيدة والاستغلال التام للموارد.
6. تعد سياسة الإنفتاح التجاري عامل أساس في تحقيق النمو الإقتصـادي نتيجة التجارة وسـلاسل القيمة العالمية التي تســاعد على الإندماج الإقتصــادي مع إقتصــادات العالم من أجل تحقيق المنافع الناتجة من حركة التجارة وإزدياد المنافســـة التي تســـاعد على توفير فرص عمل لليد العاملة الماهرة القادرة على إنتاج سلع قابلة للمنافسة في القطاعات التصديرية.

7. مساهمة قطاع النفط بالنسبة الأكبر في الناتج المحلي الإجمالي نتيجة الاعتماد شبه التام على الإيرادات النفطية ومحدودية إسهام القطاعات الأخرى كالزراعة والصناعة في GDP وإيرادات الدولة وهذا من أهم المؤشرات التي تعكس طبيعة وعمق الإختلال الهيكلي للاقتصاد المحلي وهذا ناتج عن ضعف التنسيق بين السياسات الإقتصادية وضعف الترابط والتشابك بين القطاعات الإقتصادية, بالإضافة إلى سوء تخصيص الموارد بإتجاه القطاعات والأنشطة الانتاجية.
8. التجارة الخارجية لا تعد مؤشرًا لدرجة التطوير والنمو الإقتصادي ولكنها تشير إلى مدى إستقرار علاقات الإقتصاد مع العالم الخارجي على الرغم من تمثيلها حصة كبيرة من الدخل القومي.

الإستنتاجات العملية:

1. تبين من إنموذج تصحيح الخطأ إن المتغيرات (الإنفاق الإستثماري والإنفاق الحكومي وصافي الصادرات) ليس لها تأثير معنوي على القطاع الصناعي في الأجل القصير, وكذلك الحال في الأجل الطويل وهذا يدل على ضعف هذه القنوات في التأثير على قطاع الصناعة الإستخراجية ومهذا مطابق للنظرية الاقتصادية إذ ان استخراج الموارد النفطية لا يعتمد على متغير الإنفاق الإستهلاكي او باقي المكونات وإنما يعتمد على كمية الطلب العالمي على النفط ومشتقاته وكذلك يتأثر بالأسعار العالمية للنفط, أضف إلى ذلك العلاقات المستقرة بين الدول أو ما هو خلافها.
2. من إختبار الأجل القصير والأجل الطويل يتضح إن معلمات الإنفاقين الإستهلاكي الخاص والإستثماري الحكومي ليس لهما تأثير معنوي في القطاع الصناعي, إذ إن الفائض من الطلب غالبًا ما يتم إشباعه عن طريق الاستيراد من الخارج نتيجة زيادة الإنفاق العام الذي يصب في زيادة الدخول للأفراد, أضف إلى ذلك ضعف مساهمة الإنفاق الإستثماري في تنمية إنتاجية الاقتصاد.
3. تتوافق النتائج إلى حد كبير مع الأدبيات النظرية والتطبيقية الاقتصادية, إذ إن مقدرات المعلمات والمقدرة التفسيرية للنماذج بشكل عام أقل في الأجل القصير عنها في الأجل الطويل, أضف إلى ذلك مقدرة الإنموذج المقدرة على إجتياز جميع الاختبارات المجراة ما يدل على دقة البيانات وجودة أداء الإنموذج المقدر.
4. تبين من إنموذج تصحيح الخطأ للقطاع الزراعي في الأجل الطويل إن جميع المتغيرات المستقلة (الإنفاق الإستهلاكي والإنفاق الحكومي والإنفاق الإستثماري وصافي الصادرات) ليس

لها تأثير معنوي في الأجل الطويل على القطاع الزراعي وذلك ما يعكسه واقع حال الاقتصاد العراقي بسبب ضعف نسب مساهمتة القطاع الزراعي في اجمالي الناتج المحلي وقلة المشاريع الإستثمارية فيه.

التوصيات

1. إعادة هيكلة الإقتصاد العراقي بإنتهاج سياسة التنويع الإقتصادي (تنويع مصادر الدخل القومي وعدم الإعتماد على مصدر واحد), أي عدم الإعتماد على الإيرادات النفطية بشكل كبير, نظرًا لتقلبات أسعار النفط العالمية وإحتمالية نضوب مورد النفط, وتأسيسًا على ذلك ينبغي تفعيل دور الموارد المتاحة والغير مستغلة أو غير المستغلة بشكل أمثل.
2. خلق بيئة إستثمارية ملائمة لجذب الإستثمارات الخارجية وتشجيع المحلية منها وزيادة التخصيصات المالية لهذا الغرض وتفعيل التسهيلات التشريعية له, مما يصب في رفع مستوى التوظيف وإمتصاص البطالة.
3. تطوير عملية التكامل بين القطاعات مع زيادة التشابك والإرتباطات الأمامية والخلفية بين قطاعات الإقتصاد العراقي.
4. ضرورة الوصول إلى سياسات وطرق رشيدة للتقليل من الإستيرادات التي تهيمن على واقع التبادل التجاري في الإقتصاد العراقي وإيجاد الحلول والبدائل التي تنوب عن الإستيرادات وخاصة الإستهلاكية منها.
5. الحفاظ على الناتج المحلي الإجمالي بنمو موجب وتقليل إعتماديته على الإيرادات النفطية المتذبذبة وغير المسيطر عليها نتيجة تبعيتها للأزمات والتقلبات العالمية بالإضافة إلى ضرورة تفعيل دور القطاع الخاص في تحريك الأنشطة الإقتصادية.
6. تفعيل الطلب الكلي عن طريق تنويع بنية الناتج ومن هذا المنطلق يزداد الطلب على مكونات القطاعات الأخرى وهذا ما يؤدي إلى تفعيل الطلب الكلي أي الوصول إلى (الطلب الكلي الفعال).
7. العمل على ضبط أثر المحاكاة (الإنفاق البذخي) وتفعيل البرامج التوعوية في ترشيد الإستهلاك ونشر ثقافة الإدخار ودعمها عن طريق خطط وسياسات مدروسة خاصة بهذا الشأن, والإبتعاد عن مبدأ أثر المزاحمة من أجل تنشيط وتفعيل دور القطاع الخاص في النشاط الإقتصادي.

8. السعي في إستئصال الفساد المالي والإداري ومحاولة ترشيد توجيه الإيرادات النفطية بإتجاه المشاريع والبرامج الإنمائية بدلًا من الإنفاق الإستهلاكي من قبل الدولة للنهوض بواقع النشاط الاقتصادي.
9. على الاقتصاد العراقي أن يختص بإنتاج سلعة أو سلعتين تتمثل بهما الميزة النسبية, إذ تكون لهذه السلع مقدرة تنافسية بين السلع الخارجية في الأسواق العالمية عن طريق جودتها العالية وأسعارها التنافسية, إذ تكون بابًا لدخول العملات الصعبة إلى البلد التي يسعى كل إقتصاد إلى الحصول عليها, كما يعد الاقتصاد العراقي بحاجة ماسة لها لغرض إستيراده للآلات والمعدات الرأسمالية التي تزيد من الطاقة الإنتاجية للبلد.
10. زيادة كفاءة عمل النظام الضريبي وتحسين نوعية وآلية عمله أو إعادة هيكلته من جديد وزيادة أوعية الإيراد الضريبي, أضف إلى ذلك تدعيمه بقوانين وسياسات محافظة على سلامة عمله, من أجل ضمان تنوع الايراد وعدم الوقوف على مورد واحد مثل النفط في رفد الإنفاق العام للدولة.

المصادر والمراجع

أولًا: القرآن الكريم

ثانيًا: الكتب

1. أبدجمان, مايكل, الإقتصاد الكلي– النظرية والسياسة, ترجمة محمد إبراهيم منصور, دار المريخ للنشر, الرياض, السعودية, 1999.
2. أبو السعود, فوزي, مقدمة في الإقتصاد الكلي, الدار الجامعية, الإسكندرية, 2004.
3. أبو حبيل, عبد الفتاح عبد السلام, التحليل الإقتصادي الكلي النظرية والسياسات الإقتصادية, منشورات جامعة الجبل الغربي, الجماهيرية العربية الليبية, ليبيا.
4. الافندي, محمد أحمد, النظرية الإقتصادية الكلية السياسة والممارسة, ط 1, الأمين للنشر والتوزيع, صنعاء, اليمن, 2012.
5. الافندي, محمد أحمد, مبادئ الإقتصاد الكلي, ط 2, جامعة العلوم والتكنولوجيا, صنعاء, اليمن, 2012.
6. الافندي, محمد أحمد, مقدمة في الإقتصاد الكلي, ط 4, الأمين للنشر والتوزيع, صنعاء, اليمن, 2010.
7. الافندي, محمد أحمد, مقدمة في الإقتصاد الكلي, ط 5, الأمين للنشر والتوزيع, صنعاء, اليمن, 2013.
8. البلاوي, حازم, دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الإقتصادي, ط 1, دار الشروق, القاهرة, مصر, 1995.
9. بيترسون, والاس, الدخل والعمالة والنمو الإقتصادي, ترجمة صلاح الدباغ, المكتبة العصرية, بيروت, 1968.
10. تودارو, ميشيل, التنمية الإقتصادية, ترجمة محمود حسن ومحمود حامد, دار المريخ للنشر, الرياض, السعودية, 2006.
11. الجبوري, مهدي سهر والفتلاوي, سلام كاظم, الموازنة العامة وبنية الناتج المحلي الإجمالي, ط 1, دار الأيام للنشر والتوزيع, عمان, الأردن, 2018.
12. الجزائرلي, معاذ الشرفاوي, تاريخ الفكر الإقتصادي, منشورات الجامعة الافتراضية السورية, سوريا, 2020.

13. الجنابي, نبيل مهدي, التوقعات العقلانية المدخل الحديث لنظرية الإقتصاد الكلي, دار غيداء للنشر والتوزيع, عمان, الأردن, 2016.

14. الجنابي, هيل عجمي ويسع, رمزي ياسين, النقود والمصارف والنظرية النقدية, ط 1, دار وائل للطباعة والنشر, عمان, الأردن, 2009.

15. جوارتيني, جيمس واستروب, ريجارد, الإقتصاد الكلي: الاختيار العام والخاص, ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن وعبد العظيم محمد, الطبعة العربية, دار المريخ للنشر, السعودية, الرياض, 1988.

16. جيرارد فونوني – فارد, مقدمة في التحليل الإقتصادي, ترجمة هيثم أحمد العزاوي, ط 1, المنظمة العربية للترجمة, 2013.

17. الحجار, بسام ورزق, عبد الله, الإقتصاد الكلي, ط 1, دار المنهل اللبناني, بيروت, لبنان, 2010.

18. الحسناوي, كريم مهدي, مبادئ علم الإقتصاد, المكتبة القانونية, بغداد, العراق, 2007.

19. الحوراني, أكرم محمود, حساني, عبد الرزاق حسن, النقود والمصارف, منشورات جامعة دمشق, كلية الإقتصاد, سوريا, 2011.

20. الخزعلي, جعفر طالب, تاريخ الفكر الإقتصادي (دراسة تحليلية للأفكار الإقتصادية عبر الحقب الزمنية), الجزء الأول, المكتب المصري لتوزيع المطبوعات, مصر, 2020.

21. الخصاونة, صالح فواز, مبادئ الإقتصاد الكلي, ط 2, المكتبة الوطنية, الأردن, 2000.

22. خليل, سامي, نظرية الإقتصاد الكلي, نظريات الإقتصاد الكلي الحديثة, الكتاب الثاني, الكويت, 1994.

23. الخيكاني, نزار كاظم, الموسوي, حيدر يونس, السياسات الإقتصادية – الإطار العام وأثرها في السوق المالي ومتغيرات الإقتصاد الكلي, ط 2, دار اليازوري للنشر والتوزيع, عمان, الأردن, 2015.

24. داوّد, حسام علي, مبادئ الإقتصاد الكلي, ط 1, دار المسيرة للنشر والتوزيع, عمان, الأردن, 2010.

25. الرحمن, إسماعيل عبد وعريقات, حربي محمد, مفاهيم أساسية في علم الإقتصاد (الإقتصاد الكلي), ط1, عمان, الأردن, 1999.

26. زوريج, فرديناند, الفكر الإقتصادي, ترجمة عمر القباني, وكالة الصحافة العربية (ناشرون), مصر, 2019.

27. زيني, محمد علي, الإقتصاد العراقي (الماضي والحاضر وخيارات المستقبل), دار الملاك للفنون والآداب والنشر,2010.

28. ساموبلسون, نوردهاوس, علم الإقتصاد, ط 1, مكتبة لبنان ناشرون, لبنان, 2006.

29. السبهاني, عبد الجبار حمد عبيد, الوجيز في الفكر الإقتصادي الوضعي والإسلامي, ط 1, دار وائل للنشر والتوزيع, عمان, الأردن, 2000.

30. سكيدلسكي, روبرت, جون مينارد كينز – مقدمة قصيرة جدًا, ط 1, ترجمة عبد الرحمن مجدي, هنداوي للتعليم والثقافة, القاهرة, مصر, 2015.

31. السلطان, عبد الرحمن محمد, النظرية الإقتصادية الكلية, ط 1 محدثة, مكتبة الملك فهد الوطنية, السعودية, الرياض, 2018.

32. الشمري, صلاح حسن, الإستراتيجية الأمريكية حيال العراق (قراءة في ملامح التغيير), منشورات الضفاف, بيروت, 2014.

33. شهاب, محمد عبد الحميد, التحليل الإقتصادي الكلي, إدارة النشر العلمي, جامعة الطائف, السعودية, 2020.

34. شهاب, محمد عبد الحميد, التحليل الإقتصادي الكلي, إدارة النشر العلمي, جامعة الطائف, السعودية, 2015.

35. صخري, عمر, التحليل الإقتصادي الكلي, ط 5, ديوان المطبوعات الجامعية, الجزائر, 2005.

36. صقر, أحمد صقر, النظرية الإقتصادية الكلية, وكالة المطبوعات, الكويت, 1977.

37. الصوص, نداء محمد, الإقتصاد الكلي, ط 1, دار أجنادين للنشر والتوزيع, الرياض, السعودية, 2007.

38. العبادي, عبد الناصر وآخرون, الإقتصاد الكلي, ط 1, دار صفاء للنشر والتوزيع, الأردن, 2000.

39. عبد الحميد, عبد المطلب, إقتصاديات المالية العامة, ط 1, الشركة العربية للتسويق والتوريدات, القاهرة, مصر, 2010.

40. عبد الحميد, عبد المطلب, مبادئ الإقتصاد, ط 17, مطبعة أساور, العراق, 2011.

41. عزيز, محمد, أبو شينة, محمد, مبادئ الإقتصاد, ط 1, منشورات جامعة قاريونس, بنغازي, ليبيا, 2002.

42. عطوة, محمد محمود, الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق, ط 1, المكتبة العصرية, المنصورة, مصر, 2002.

43. غالبريت, جون كينيث, تاريخ الفكر الإقتصادي – الماضي صورة الحاضر, ترجمة أحمد فؤاد بلبع, المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب, الكويت, 2000.

44. الغالبي, عبد الحسين وآخرون, النظرية والسياسات النقدية, ط 1, دار الفنون والآداب للنشر, البصرة, العراق, 2021.

45. غيربر, جيمس, الإقتصاد الدولي, المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر, ترجمة هيثم عيسى, حسان إسماعيل وآخرون, دمشق, سوريا, 2013.

46. القريشي, محمد صالح تركي, مقدمة في الاقتصاد القياسي, ط 1, دار الوراق للنشر والتوزيع, عمان, الاردن, 2004.

47. القريشي, محمد صالح, إقتصاديات النقود والبنوك والمؤسسات المالية, إثراء للنشر والتوزيع, عمان, الأردن, 2009.

48. القريشي, مدحت, التنمية الإقتصادية – نظريات وسياسات وموضوعات, ط 1, دار وائل للنشر, عمان, الأردن, 2007.

49. القريشي, مدحت, تطور الفكر الإقتصادي, ط 2, دار وائل للنشر, عمان, الأردن, 2011.

50. قناوي, عزت وسليمان, نيرة, أساسيات في الإقتصاد الكلي, دار العلم للنشر والتوزيع, الكويت, 2005.

51. المحجوب, رفعت, الإقتصاد السياسي, الجزء الأول, دار النهضة, القاهرة, مصر, 1966.

52. محمد, شيخي, طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات, ط 1, دار الحامد للنشر والتوزيع, عمان, الأردن, 2011.

53. مرعوش, أكرم, التحليل الإقتصادي الكلي– دروس و تمارين محلولة, ط 1, دار قانة للنشر والتوزيع, الجزائر, 2021.

54. مصطيفى, عبد اللطيف, سانية, عبد الرحمن, دراسات في التنمية الإقتصادية, ط 1, مكتبة حسن العصرية, بيروت, لبنان, 2014.

55. معروف, هوشيار, دراسات في التنمية الإقتصادية (إستراتيجيات التصنيع والتحول الهيكلي) طروحات فكرية وحالات دراسية, ط1, دار صفاء للطباعة والنشر والتوزع, عمان, الأردن, 2005.
56. المعموري, عبد علي كاظم, تاريخ الأفكار الإقتصادية, ط1, دار الحامد للنشر والتوزيع, عمان, الأردن, 2012.
57. المعموري, محسن حسن, مبادئ علم الإقتصاد, دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع, الأردن, 2019.
58. الموسوي, ضياء مجيد, النظرية الإقتصادية التحليل الإقتصادي الكلي, ديوان المطبوعات الجامعية, الجزائر, 2005.
59. نجا, علي عبد الوهاب وآخرون, مبادئ الإقتصاد الكلي, جامعة الإسكندرية, كلية التجارة, مصر, الإسكندرية, 2020.
60. الوادي, محمود حسين وآخرون, الإقتصاد الكلي, ط 1, دار المسيرة للنشر والتوزيع, عمان, الأردن, 2009.
61. الوادي, محمود حسين, مبادئ المالية العامة, ط 2, دار المسيرة, عمان, الأردن, 2010.
62. والس, كينث أف, مقدمة في الإقتصاد القياسي, ترجمة عادل عبد الغني محبوب, دار الكتب للطباعة والنشر, جامعة الموصل, العراق, 1982.
63. يونس, عبد الزهرة فيصل, الجامع في التحليل الإقتصادي الكلي, ط 1, دار دجلة للنشر والتوزيع, عمان, الأردن, 2017.
64. يونس, محمود وآخرون, مبادئ الإقتصاد الكلي, جامعة الإسكندرية, كلية التجارة, مصر, 2000.

ثالثًا: التقارير والنشرات

1. البنك المركزي العراقي, المديرية العامة للإحصاء والأبحاث , التقرير السنوي 2014.
2. البنك المركزي العراقي, دائرة الإحصاء والأبحاث, قسم النمذجة الإقتصادية والتنبؤ, تقرير آفاق الإقتصاد العراقي (الفصل الثالث/2021).
3. التنويع الإقتصادي مدخل لتصويب المسار وإرساء الإستدامة في الإقتصادات العربية, المعهد العربي للتخطيط, تقرير التنمية العربية, دولة الكويت, الإصدار الثالث, 2018.
4. وزارة التخطيط, الجهاز المركزي للإحصاء, مديرية إحصاءات التجارة, التقرير السنوي للاستيرادات لعام 2021.

5. وزارة التخطيط, الجهاز المركزي للإحصاء, مديرية إحصاءات التجارة, التقرير السنوي للصادرات لعام 2021.

6. وزارة التخطيط, الجهاز المركزي للإحصاء, مديرية إحصاءات التجارة, التقرير السنوي الاستيرادات, 2019.

7. وزارة التخطيط, الجهاز المركزي للإحصاء, مديرية إحصاءات التجارة, التقرير السنوي للصادرات لعام 2019.

8. وزارة التخطيط, دائرة السياسات الإقتصادية والمالية, تقرير الإقتصادي العراقي, 2014.

9. وزارة التخطيط, دائرة السياسات الإقتصادية والمالية, تقرير الإقتصادي العراقي, 2011.

10. وزارة التخطيط, قسم السياسات الكلية وبناء النماذج الإقتصادية, بناء نموذج قياسي لتحليل المؤشرات الإقتصادية الكلية في العراق.

رابعًا: البحوث والدراسات والمجلات العلمية

1. أحمد, محسن إبراهيم, تحليل أثر التوزيع القطاعي للإستثمار في إختلال الهيكل الإقتصادي في إقليم كردستان العراق للمدة (2006–2016), مجلة جامعة التنمية البشرية, المجلد 3, العدد 2, 2017.

2. أحمد, محسن إبراهيم, تحليل الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2006–2018), المجلة العلمية لجامعة جيهان, المجلد 4, العدد2, السليمانية, 2020.

3. بريهي, فارس كريم وراضي, حسن خلف, قياس العلاقة بين مكونات الطلب الكلي والنمو الإقتصادي في العراق, مجلة دنانير, الجامعة العراقية, العدد 9, 2016.

4. بريهي, فارس كريم, الإقتصاد العراقي فرص وتحديات, دراسة تحليلية للمؤشرات الإقتصادية والتنمية البشرية, مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية, كلية بغداد الجامعة, العدد 27, 2011.

5. الجبوري, حيدر عبد حسن, رؤية حول مستوى التنسيق بين السياستين النقدية والمالية في العراق للمدة (2003–2010), مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية, جامعة بابل, المجلد 20, العدد 1, 2012.

6. جري, وديان وهيب, كفاءة الإنفاق الإستثماري العام وأثره على النمو الإقتصادي في العراق للمدة (2003–2013), مجلة العلوم الإقتصادية والإدارية, العدد 97, المجلد 23, 2017.

7. الجعفراوي, إيناس, إستراتيجيات النمو المستدام والتنمية الشاملة, مجلة بحوث إقتصادية عربية, العدد 47, 2009.
8. حداد, حامد عبيد, التحديات الإقتصادية للعراق بعد الإنسحاب الأمريكي, مجلة دراسات دولية, مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية, العدد 52, 2012.
9. الحلفي, عبد الجبار, الإقتصاد العراقي (النفط – الإختلال الهيكلي– البطالة), سلسلة إصدارات مركز العراق للدراسات 30, 2008.
10. دابه, الطاهر علي, إتجاهات تطور الطلب الكلي والاهمية النسبية لمكوناته في الاقتصاد الليبي, المجلة الليبية للعلوم الاقتصادية, جامعة طرابلس, المجلد 17, العددان (1–2), 2012.
11. دراسات في الأساليب – دليل الحسابات القومية, منشورات الأمم المتحدة, إدارة الشؤون الإقتصادية والاجتماعية, الشعبة الإحصائية, السلسلة واو, العدد 85, نيويورك, 2005.
12. دريس, رشيد, بن جمو, فايزة, المعوقات الثقافية للمشروع التنموي الإقتصادي – تحولات الإقتصاد الزراعي والصناعي وبنية المجتمع, مجلة دراسات في التنمية والمجتمع, الجزائر, العدد 3, 2015.
13. الراوي, مهيب كامل, خلف, آلاء إسماعيل, العلاقة بين الهيكل الإقتصادي وتطور البنية المكانية للإقليم (حالة دراسية – أبو غريب), جامعة بغداد, مركز التخطيط الحضري والإقليمي للدراسات العليا, مجلة كلية التربية للبنات, المجلد 29 (2), 2018.
14. الربيعي, رجاء خضير عباس عبود, الصناعة النفطية في العراق وأفاقها المستقبلية، مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية والمالية ، جامعة بابل العدد 18،2016.
15. رزوقي, علاء طالب, تحليل إستجابة السياسة المالية لأنماط إستهلاك العائلة العراقية في ظل ظروف الصدمات بعد عام 2003, مجلة العلوم المالية والمحاسبية, المجلد 2, العدد 6, 2022.
16. رضا, إبتهال محمد, الإقتصاد العراقي بعد عام 2003 والآفاق المستقبلية, مجلة دنانير, العدد8, 2016.
17. الركابي, علا علي عباس, دور قطاع الصناعة التحويلية في التغيرات الهيكلية في الاقتصاد العراقي للمدة (2003–2018), المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية, الجامعة المستنصرية, العدد 75, 2021.
18. السلمان, مهند بن عبدالله, البكر, أحمد بن بكر, مفهوم الناتج المحلي الإجمالي (دراسة وصفية), مؤسسة النقد السعودي, 2016.

19. شاكر, إبتهال ناهي وآخرون, تحليل العلاقة بين الإنفاق الإستثماري الحكومي والتنمية البشرية في العراق للمدة (2006–2019), مجلة وارث الأنبياء العلمية, المجلد 4, العدد 10, 2022.

20. الشامي, سلام, تحليل العلاقة السببية بين الإنفاق العام والتضخم في الإقتصاد الليبي للسنوات (1990–2009), مجلة العلوم الاقتصادية, جامعة البصرة – كلية الإدارة والاقتصاد, العدد 36, المجلد 9, 2014.

21. طه, خالد صلاح الدين, تطبيق نموذج الانحدار الذاتي للإبطاءات الموزعة (ARDL) لدراسة علاقة التكامل المشترك بين أسعار كتاكيت ودجاج اللحم في مصر خلال الفترة (1.1.2015–20.6.2018), مجلة جامعة المنوفية للعلوم الاقتصادية, المجلد 3, 2018.

22. عبد النبي, وليد عيدي, واقع قطاع التأمين وضمان الودائع المصرفية في العراق وسبل تطوره, الشركة العراقية لضمان الودائع المصرفية, 2021.

23. العلاق, علي محسن, تخفيض سعر صرف الدينار العراقي– المحددات والبدائل, البنك المركزي العراقي, 2020.

24. علوان, غفران حاتم, قياس وتحليل دور قطاع الصناعة التحويلية في النشاط الاقتصادي في الاقتصاد العراقي بإستخدام إنموذج الإنحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL), مجلة جامعة تكريت للعلوم الإدارية والإقتصادية, العراق, المجلد 17, العدد 53 ج 2, 2021.

25. علي, صباح نعمة وسلمان, تغريد داوّد, العلاقة بين أسعار النفط وبنية الناتج المحلي الإجمالي في العراق, مجلة دنانير, الجامعة العراقية, العدد 16, 2019.

26. فارس, ناجي ساري, الإقتصاد العراقي مابعد عام 2003, التحديات والمعالجات, مركز دراسات البصرة والخليج العربي, المجلة العراقية للعلوم الإقتصادية, العدد 71, 2021.

27. الفتلاوي, سلام كاظم, قياس وتحليل التأثيرات الديناميكية للسياسة النقدية في الناتج المحلي الإجمالي– الولايات المتحدة الامريكية حالة دراسية للمدة 1988–2017, مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية, العدد 25, 2019.

28. القطاع الزراعي في العراق أسباب التعثر ومبادرات الإصلاح, وزارة المالية, قسم السياسات الإقتصادية, دراسة إقتصادية.

29. قندوز, عبد الكريم أحمد, (اقتصاديات جانب العرض, اثر لافر, ومبدأ – الضريبة تقتل الضريبة: مدخل للإصلاحات الضريبية بالدول العربية), صندوق النقد العربي, 2021.

30. الكليدار, قصي قاسم وآخرون, تطور التجارة الخارجية في العراق دراسة تحليلية للمدة (1950–2002), مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية الجامعة, العدد 51, 2017.

31. لطيف, مقداد غضبان, هيمنة الإنفاق الإستهلاكي للإنفاق الحكومي وتأثيره في النمو الاقتصادي في العراق للمدة 2003–2014, مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية, جامعة بغداد, العدد100, المجلد 23, 2017.

32. محسن, حسام الدين طه، أثر التغير في أسعار النفط في النمو الاقتصادي في العراق للمدة(2005–2017) دراسة تحليلية، مجلة البحوث والدراسات النفطية، ديإلى، مجلد3، العدد30، 2021.

33. مراد, بن ياني وآخرون, تقييم مناخ الاعمال في الجزائر خلال الفترة (180–2015) وفقًا لإختبار التكامل المشترك بمنهج الحدود Bound Test, مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة, رقم 5, 2017.

34. المزروعي, علي سيف, أثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي– دراسة تطبيقية على دولة الامارات العربية المتحدة خلال السنوات (1990–2009), مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية, المجلد 28, العدد الأول, 2012.

35. مطر, فريق جياد, تحديد القطاع الرائد في الإقتصاد العراقي عن طريق العلاقات التشابكية بين القطاعات– بحث تطبيقي, جامعة بغداد, مجلة العلوم الإقتصادية والإدارية, المجلد 27, العدد 126, 2021.

36. منهجية الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الإنفاق, مركز الإحصاء, الإمارات, أبو ظبي.

37. الموسوي, رحمن حسن, ناصر, علي خير الله, هيكل الناتج المحلي الإجمالي والموازنة العامة في العراق للمدة (1990–2018), مجلة كلية الكوت الجامعة للعلوم الإنسانية, المجلد 3, العدد 1, العراق, 2022.

38. الموسوي, محمد طاهر, الاختلالات الهيكلية وأثرها على النمو القطاعي والتشغيل في الاقتصاد العراقي للمدة (2003–2015): دراسة تحليلية, جامعة بغداد, مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية, المجلد 24, العدد 109, 2018.

39. ناشور, هيام خزعل, واقع التجارة الخارجية في الإقتصاد العراقي للمدة (2010–2016) وآفاقها المستقبلية, مركز دراسات البصرة والخليج العربي, مجلة الإقتصادي الخليجي, العدد 43, 2020.

40. النويصر, سارة والبكر, أحمد, أثر الإستهلاك الخاص على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في المملكة العربية السعودية, ورقة عمل , مؤسسة النقد العربي السعودي, إدارة الأبحاث الاقتصادية, 2018.

41. الهيتي, أحمد حسين وآخرون, التضخم في الإقتصاد العراقي للمدة (1990–2007) الأسباب والآثار ودور السياسة المالية في معالجتها, مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإقتصادية والإدارية, المجلد 2, العدد 3, 2010.

42. الوائلي, أحمد عبدالله, الفكر الكينزي وأثره في التحليل الإقتصادي الحديث, مجلة الكوت للعلوم الإقتصادية والإدارية, المجلد 1, العدد 6, 2012.

43. وزارة التخطيط, قسم السياسات الكلية وبناء النماذج الاقتصادية, بناء نموذج قياسي لتحليل المؤشرات الاقتصادية الكلية في العراق.

44. الوزان, أحمد عباس, العلاقة بين بنيتي الإنتاج وقوة العمل (عوامل الاختلال, سبل التصحيح), جامعة المستنصرية – كلية الإدارة والإقتصاد, المجلة العراقية للعلوم الإقتصادية, السنة الرابعة, المجلد 3, العدد 10, 2006.

خامسًا: الرسائل والأطاريح

أطاريح الدكتوراه

1. حمد, هناء يحيى سيد, دراسة تحليلية لحركة التجارة الخارجية في ضوء المتغيرات الإقتصادية والسكانية للفترة (1980–2005), أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الإدارة والإقتصاد, جامعة تشرين, سوريا, 2007.

2. الدليمي, حسين ديكان درويش, قياس التغير الهيكلي في تحديد إتجاهات النمو القطاعي في العراق للمدة (1970–1993), أطروحة دكتوراه (غير منشورة), مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والإقتصاد, جامعة بغداد, 1997.

3. سكينة, بويلي, الفكر الإقتصادي عند ابن خلدون والمقريزي, أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية العلوم الإسلامية, جامعة الحاج لخضر, الجزائر, 2015.

4. قدوري, طارق, مساهمة ترشيد الإنفاق في تحقيق التنمية الإقتصادية في الجزائر (دراسة تطبيقية للفترة 1990–2014), أطروحة دكتوراه, مقدمة إلى كلية العلوم الإقتصادية والتجارية, جامعة محمد خيضر, الجزائر, 2016.

5. الوائلي, خضير عباس, إستعمال أسلوب ARDL في تقدير أثر سياسات الإقتصاد الكلي على بعض المتغيرات الإقتصادية في العراق, أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والإقتصاد, جامعة كربلاء, العراق, 2017.

رسائل الماجستير

11. أحمد, حمدي محمود, محددات الإستهلاك العائلي وتأثيره على النمو الإقتصادي في فلسطين "دراسة قياسية للفترة 1994-2015", رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية التجارة, الجامعة الإسلامية, غزة, 2016.

12. البحيصي, محمد خليل, ظاهرة الركود التضخمي في الدول المتقدمة بين النظرية والتطبيق, رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية, جامعة الازهر, فلسطين, 2018.

13. الدعمي, زينب جبار, إنتاجية الإنفاق العام في العراق وإشكالية التفاوت الزمني خلال السنة المالية, رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد, جامعة كربلاء, 2018.

14. الزاملي, دعاء, دور الإنفاق الحكومي وأثره في تحقيق الاستقرار الإقتصادي في العراق للمدة (2003-2012), رسالة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والإقتصاد, جامعة القادسية, 2014.

15. شاني, سلام كاظم, تحليل العلاقة بين الموازنة العامة والناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة 1988-2009, رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الإدارة والإقتصاد, جامعة كربلاء, 2011.

16. صيهود, وسام سرحان, تقدير مرونة العمل – الناتج وإستخدامها لأغراض التنبؤ ووضع السياسات في الإقتصاد العراقي, رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والإقتصاد, جامعة كربلاء, العراق, 2018.

17. عباس, إيمان كاظم, أنماط الإستهلاك في الإقتصاد العراقي وتحليل دوال الإستهلاك بإستخدام منهجية التكامل المشترك, رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الإدارة والإقتصاد, جامعة واسط, العراق.

18. علوان, أحمد حسن, قياس وتحليل مؤشرات الأمن الغذائي في ظل الازمات-العراق حالة دراسية, رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والإقتصاد, جامعة كربلاء, العراق, 2021.

19. عوض, إبراهيم لطفي, ظاهرة الركود التضخمي في الاقتصاد المصري دراسة تحليلية, رسالة ماجستير, كلية التجارة, جامعة زقازيق, مصر, 2002.

20. فاضل, أسراء فالح, إستخدام المتغيرات الموزعة زمنيًا في تحليل الإنفاق الإستهلاكي في العراق للمدة (1995-2014), رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والإقتصاد, جامعة كربلاء, 2017.

21. الوائلي, خضير عباس حسين, أثر الصدمات الإقتصادية في بعض متغيرات الإقتصاد الكلي في العراق للمدة (1980–2011), رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والإقتصاد, جامعة كربلاء, 2012.

سادسًا: المحاضرات المنشورة

1. بتال, أحمد حسين, مفاهيم وطرق قياس الناتج المحلي الإجمالي, محاضرات منشورة في الإقتصاد الكلي, جامعة الانبار, 2020.
2. فاطمة, مصابيح, محاضرات في الإقتصاد السياسي, محاضرات منشورة, كلية الحقوق, جامعة جيلالي ليابس, الجزائر, 2021.

سابعًا: الإنترنت

1. Aggregate Demand, Madhuri Thakur, Article, WallStreetMojo, Available At: https://www.wallstreetmojo.com/aggregate-demand/

ثانيًا: المصادر الأجنبية

Books

1. Kowk Tony Soo, Endogenous Economic Policy And The Structure of Production: Theory and Evidence, London School of Economic, London, 2004.
2. Andrew B. Abel and Ben S. Bernanke, Macroeconomic, Published by Dorling Kindersley, India, 5th Edition, 2009.
3. Brian S. and Howard R. Vane, Modern Macroeconomics Its Origins, Development and Current State, Edward Elgar Publishing Limite, USA, 2005.
4. Deepashree, Vanita Agarwal, Macroeconomics, McGraw-Hill Education, India, 2006.
5. N. Gregory Mankiw, Macroeconomics ,Worth Publishers, New York, 7th Edition, 2010.
6. Production and Operations Management, Rai Technology University, India.

Research and Studies

1. Alan S. Blider, The Fall and Rise of Keynesian Economics, Economic Record, Vol. 64, Iss. 4, 1988.
2. D. A. Dickey and W. A. Fuller: Likelihood Ratio Statistics for Autoregressive Time Series With A Unit Root, Econometric, Vol. 49, No. 4, 1981.
3. De Vroey, Michael, IS-LM a la Hicks Versus IS-LM a la Modigliani, History of Political Economy, 2000.
4. Fisher, S., M. Long – Term Contract, Rational Expectations and Optimal Money Supply Rule, Journal of Economics, 1996.
5. H. Pesaran and Others, The New Palgrave Dictionary of Economics Online, The New Palgrave Dictionary of Economics, **2nd** Edition, 2008 Edited by S. N. Durlauf and L. E. Blume.
6. Haberler, Gottfried, "The Problem of Stagflation" Reflections on the Microfoundation of Macroeconomic Theory and Policy, The American Enterprice Institute for Public Policy Research, USA, 1985.
7. Hasan Radhi, The Relationship Between Government Expenditure and GDP in non-oil Iraqi Economy, Journal of The Arab American University, Vol. 4, Num. 2, 2018.
8. Hazel Kyrk, A Theory of Consumption. Vol. 25. Boston: Houghton Mifflin, Company, 1923.
9. John Loizides, George Vamvoukad, Government Expenditure And Economic Growth: Evidence From TRIVARIATE Causality Testing, Journal of Applied Economics , Vol . VIII , No. 1 ,2005.
10. John Wong and Sarah Chan, Why China's Economy Can Sustain High Performance: An Analysis of Its Sources of Growth, Asia Programme Working Paper, The Royal Institute of International Affairs, Chatham House, London, No. 6, 2003.
11. Martin Hvidt, Economic Diversification in Gcc Countries: Past record and Future trends, Research Paper, Kuwait Programme on Development, Goverenment and Globalization in the States, 2013.
12. Özlen Hiç, Evolution of New- Keynesian Economics, 3rd world Conference on Technology, Innovation and Entrepreneurship, Elsevier B.V, Procedia Computer Science, Vol. 158, Istanbul, 2019.
13. Republic of Yaman, Ministry of Planning & Development: Summary of The Second Five-Year Plan for Economic & Development (2001-2005).

14.Robert J. Gordon, What Is New-Keynesian Economics?, Journal of Economic Literature, Vol. 28, No 3 ,1990.
15. V. Jenicek, V. Krepl, The Role of Foreign Trade and its Effects, Agric. Econ. , Czech, 55, 2009.
16. Yuhong Li and Others, Research on the Relationship Between Foreign Trade and The GDP Growth of East China-Empirical Analysis Based on Causality, Scientific Research, Modern Economy, 2010.

الملاحق

السنة	الزراعة والغابات	الصناعة التحويلية	القطاع النفطي	الماء والكهرباء	البناء والتشييد	النقل والمواصلات	تجارة الجملة والمفرد	البنوك والتأمين	ملكية دور السكن	خدمات التنمية الاجتماعية
2000	2327277.2	455994.7	41849981.4	46236.4	226986.0	2390507.0	1730504.6	167097.8	192777.0	971877.3
2001	2863495.0	609807.2	30816987.2	74076.9	484693.1	2609799.2	2620931.2	206536.5	203785.8	1004254.6
2002	3512658.6	624346.2	29044563.4	78943.6	673870.4	3238286.9	2545856.0	255211.7	222390.8	1046536.7
2003	2486865.5	303724.2	20372293.8	64717.8	217314.3	2284317.3	1915353.3	160787.3	230006.8	1859095.9
2004	3693768.0	937681.6	30855992.2	441590.8	682851.2	4428750.4	3246559.7	317318.6	3373973.7	5520751.8
2005	5064158.0	971031.3	42529152	588352.9	2685034.7	5887625.9	4198765.4	520867.9	4954876.7	6511223.5
2006	5568985.7	1473218.3	53030897	779387.5	3449743.6	6742912.0	6349971.6	690307.3	7255499.2	10726238.4
2007	5494212.4	1817913.8	59274337.1	972816.6	4928470.3	7333112.6	6973333.7	1542182.6	9322462.8	14302388.3
2008	6042017.7	2644173.0	87521201	1843678.3	6585819.2	8573606.0	8392556.4	2402803.4	11026981.0	23410748.4
2009	6832552.1	3411291.9	56563771.6	2312350.1	5633715.1	8519812.6	10308751.8	1958469.0	12247673.7	23843822.1
2010	8366232.4	3678714.6	73569919.4	2909700.5	10263151.0	9452250.0	12458719.9	2064162.8	13303485.4	27038403.2
2011	9918316.8	6132760.8	115999413.1	3443117.8	10358530.0	10175883.9	14115747.4	2794734.0	15160506.4	30518824.6
2012	10484949.3	6919449.2	127225674.3	4440590.6	15416432.2	14439898.9	19637453.0	4225297.4	15448866.8	37488456.8
2013	13045856.4	6286042.4	126445194.4	4904011.0	20201574.9	18087977.4	20532172.7	5044121.1	16216205.6	43982719.1
2014	13128622.6	4999233.9	117357982	5846956.0	19098018.0	19452890.3	20931618.4	3116107.6	17495088.1	45836270.9
2015	8160769.7	4234716.9	65590963	5928469.7	12514765.3	20800702.2	21326778.9	2622463.0	13793774.9	41229609.7
2016	7832046.9	4436442.7	67796890.8	6450645.8	12260516.5	22618847.1	18593822.9	3420766.6	14379154.5	40985235.6
2017	6598384.8	4819896.4	89065057.7	6486406.1	13408942.4	23981785.8	20071980.1	4137873.5	15052742.1	41013254.3
2018	7572265.1	5464371.6	120616218.2	7150179.1	12442431.2	25467232.2	24502039.7	4969877.8	16315895.9	47583378.2
2019	10411174.4	5902961.4	114831638.5	7354942.7	18576253.0	23906193.6	23034954.2	5400352.1	16928970.4	53410202.3
2020	13130927.0	5951356.1	63622025.5	7584562.1	13515670.2	22850093.0	19556817.9	5440490.5	17593605.5	53873498.0
2021	11912818.8	6193662.0	137919837	7886744.1	10265116.4	29886444.8	25958012.1	5905704.7	15814367.9	53448670.7

المصدر: وزارة التخطيط, الجهاز المركزي للإحصاء, المجموعة الإحصائية السنوية, سنوات متفرقة.

الملحق (2)

السنة	الاستيرادات	الصادرات	الإنفاق الحكومي	الإنفاق الاستثماري	الإنفاق الاستهلاكي	GDP	القطاع التوزيعي	القطاع السلعي	القطاع الخدمي
2000	773407	5127930.1	1498700	347037	6799171.8	50213699.9	4288109.4	44906475.7	1164654.3
2001	917738	5841401	2069727	578861	8123672.1	41314568.5	5437266.9	34849059.4	1208040.4
2002	1084678	3836895.3	2518285	755602	9956626.5	41022927.4	6039354.6	33934382.2	1268927.5
2003	350911	1127867.8	4901960.8	198254.8	13616500.9	29585788.6	4360457.9	23444915.6	2089102.7
2004	9227398	2662666.2	31521427.9	3924260	19538773	53235358.7	7992628.7	36611883.8	8894725.5
2005	17038940.9	35713515	30831141.7	4572018	27593239.7	73533598.6	10607259.2	51837728.9	11466100.2
2006	16899504.6	43072411	37494459	6027680	35526339.7	95587954.8	13783190.9	64302232.1	17981737.6
2007	7871971.4	52286433.1	39308348.5	7723044	42963013.3	111455813.4	15848628.9	72487750.2	23624851.1
2008	6680169.7	73517307.3	67277197	11880675	49091355.7	157026061.6	19368965.8	104636889.2	34437729.4
2009	20217192	48900440.6	55589722	10513405	68256193.2	130643200.4	20787033.4	74753680.8	36091495.8
2010	32688802.5	61410573.7	61034201.8	19472000	72026324	162064565.5	23975132.7	98787717.9	40341888.6
2011	58037545.3	97379080.8	79657666.3	17832113	77412593.7	217327107.4	27086365.3	145852138.5	45679331
2012	28587997.4	110437935	105139575.7	29350954	101299565.5	254225490.7	38302649.3	164487095.6	52937323.6
2013	39057185.3	104645500	119127556.3	40380750	106171982.1	273587529.2	43664271.2	170882679.1	60198924.7
2014	43261711.1	98539300	125321074	38752700	112036294.4	266332655.1	43500616.3	160430812.5	63331359
2015	48578232.7	57610951.2	84693524	27777048	108396524.9	194680971.8	44749944.1	96429684.6	55023384.6
2016	57353324.3	51742504.9	73571002	18408235	111917984.4	196924141.7	44633436.6	98776542.7	55364390.1
2017	37361218.7	70950148.3	75490115	16464461	114058380.6	221665709.5	48191639.4	120378687.4	56065996.4
2018	43804511.1	100684941.6	80873200	13820333	117082107.9	268918874	54939149.7	153245465.2	63899274.1
2019	24803819.7	98225336.1	111723523	24422590	118657381.2	277884869.4	52341499.9	157076970	70339172.7
2020	18390722.9	57141527	76082443	3208905	122996115.2	219786798	47847401.4	103804540.9	71467103.5
2021	20438162.8	121560002.4	102849700	13322700	142357908.4	301439534	61750161.6	174178178.7	69263038.6

المصدر: - وزارة التخطيط, الجهاز المركزي للإحصاء, المجموعة الإحصائية السنوية, سنوات متفرقة.

- البنك المركزي, المديرية العامة للإحصاء والأبحاث, التقرير الإقتصادي السنوي, سنوات متفرقة.

- وزارة المالية, دائرة الموازنة العامة, سنوات متفرقة.

Abstract

The Iraqi economy is characterized by the availability of the available ingredients and capabilities, in order to build a real economy that possesses strong foundations that are qualified to pursue the policy of economic diversification. GDP, and this is reflected in turn on the competitiveness and weakness of other productive sectors. This is also reflected in irrational economic policies that are marred by a lack of planning with a future vision, benefiting from previous economic experiences and conditions, in addition to the lack of solid scientific foundations for these policies. And that the main problem of the study is centered on the inability of the Iraqi economy to address the structural imbalances of the gross domestic product through the rentier economy, which depends on oil revenues, which affects economic growth.

The study analyzed the relationship between the components of aggregate demand and GDP for the period (2000-2021), and the Iraqi economy as a spatial case study, by analyzing the impact of each of the variables of aggregate demand on the gross domestic product in Iraq, whether short-term or long-term effects, add In addition, knowing the dynamic effects and the long-term co-integration relationship between them using the advanced standard analysis method (ARDL).

The weakness of the interdependence between the economic sectors of the rentier of the Iraqi economy on the one hand, and the weakness of the impact of the components of aggregate demand, except for private consumption spending, on the revitalization and diversification of the economy on the other hand, so the study recommended restructuring the Iraqi economy by pursuing the policy of economic diversification and moving the components of aggregate demand, such as government spending and government investment towards Productive sectors to change the structure of output and also as sectors driving economic growth in Iraq.

As a result of the foregoing, any real treatment of the structural imbalance in the Iraqi economy requires the development of an economic policy according to scientific foundations and economic modeling.

Republic of Iraq
Ministry of Higher Education And
Scientific Research
University of Karbala
Faculty of Administration and Economics
Department of Economics

Changes in the structure of output by the evolution of aggregate demand components – Iraq Case Study.

Thesis Submitted To
The Council of The Faculty of Administration and Economics – University of Karbala
It Is Part of The Requirements For Obtining A Master's Degree In Economic Sciences

Submitted By
Mariam H. Nassir Alkindy

Supervised By
Prof. Dr. Mahdi S. Ghilan Aljubouri

2023 AD **1444 AH**